
الجملة العربية
تأليفها وأقسامها

• الموضوع: لغة عربية
• العنوان: الجملة العربية تأليفها وأقسامها
• تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي

الطَّبعَةُ الأُولَى

1438 هـ - 2017 م

ISBN 978-614-415-195-2



ISBN 978-614-415-195-2

• الطباعة : مطابع يوسف بيضون - بيروت / التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
• الورق: أبيض / الطباعة: لونان / التجليد: كرتونيه
• القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 272 / الوزن: 600 غ



دمشق - سورية - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
تلفاكس: 2229707 11 963+
2228450 11 963+

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا
تلفاكس: 817857 1 961+
705701 1 961+
جوال: 204459 3 961+

website: www.ibn-katheer.com / e-mail: info@ibn-katheer.com


 /daribnkatheer  @daribnkatheer  daribnkatheer  daribnkatheer



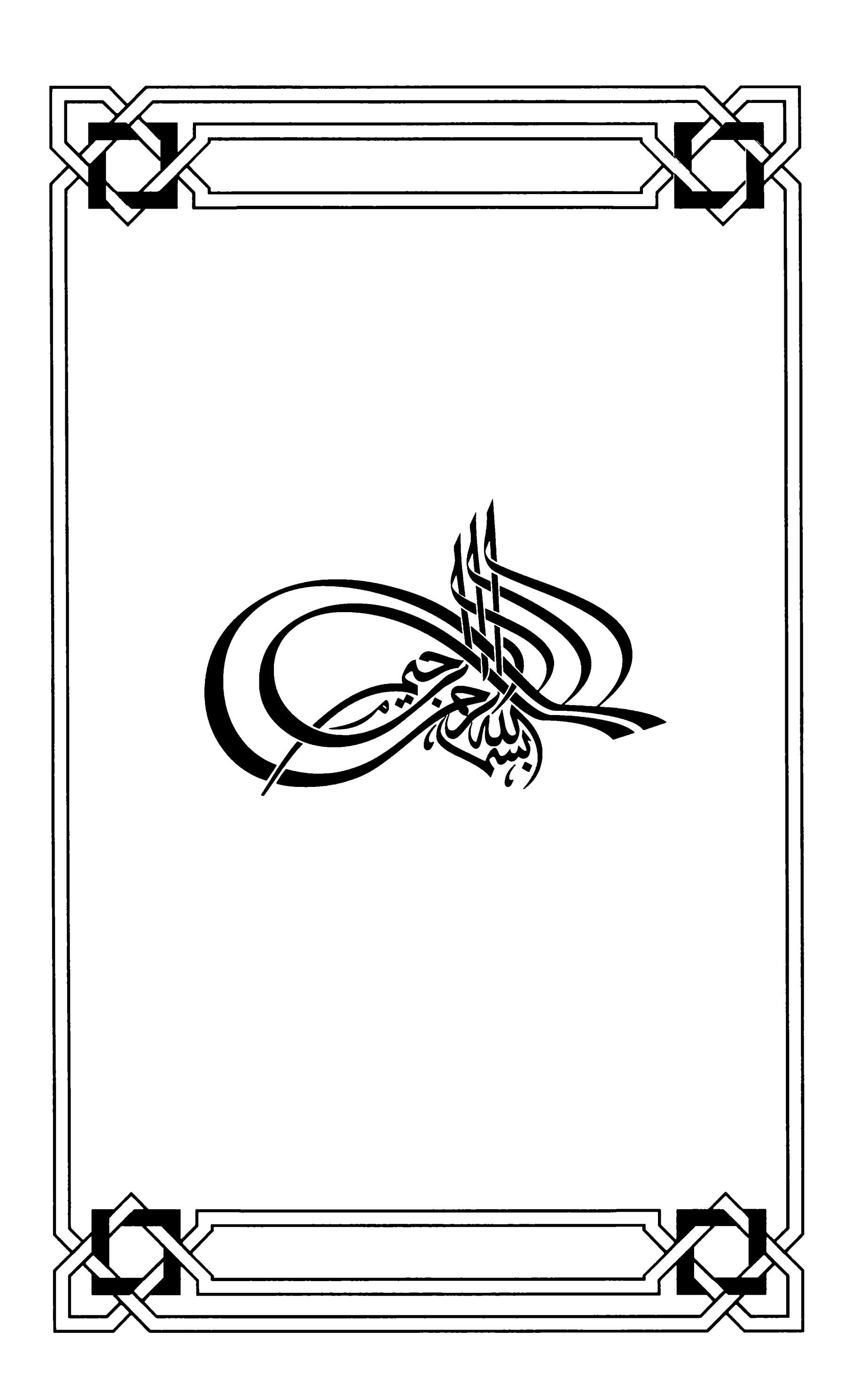

الجملة العربية

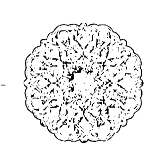
تأليفها وأقسامها

تأليف

الدكتور فاضل صالح السامرائي




بسم الله الرحمن الرحيم



مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على سيِّد البلغاء وإمام الفصحاء سيِّدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد :

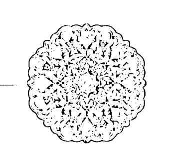
فهذا أحد كتابين وضعتهما في الجملة العربية .

والكتاب الآخر هو «الجملة العربية والمعنى» وقد جمعتُ فيهما شيئًا من أحكام الجملة العربية وأحوالها وتأليفها وارتباطها بالمعنى .

وأنا لا أدَّعي أني جمعتُ أحكام الجملة وأحوالها كلها فلم يفتني منها شيء ؛ بل الذي أقوله وأؤكد أنه فاتني الكثير وأغفلتُ قسمًا مما لا أرى مكانه ههنا ، وسيتدارك اللاحق ما فات السابق ويصلحه ، وربما أكمل إحسانه بالدُّعاء له ، وقد علَّمنا ربنا أن يدعو آخرنا لأوّلنا فقال : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠].

أسأله تعالىٰ أن يرفع هذا العمل على زهادته بفضله ومنّه إلى درجة العلم النافع فينالنا منه خير متصل ، إنه سميع مجيب .

فاضل السامرائي



الفصل الثاني

تأليف الجملة

قبل أن أبدأ بحث تأليف الجملة يجدر بنا ذكر قسم من المصطلحات التي يذكرها النحويون في بداية كلامهم على الكلام وما يتألف منه وبيانها بصورة موجزة:

الكلمة:

يعرفها النحويون بأنها قول مفرد[١] ، أو هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد[٢] .

وهناك حدود أخرى فيها زيادة في التخصيصات[٣] ليس هذا مجال الإسهاب فيها.

وقد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام على سبيل المجاز المرسل من باب تسمية الشيء باسم جزئه[٤] ، قال تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: لا إله من إلا الله. وقال ﷺ: «**الكلمة الطيبة صدقة**» ،

---

(١) شرح قطر الندى ١٣ ، شرح الأشموني ١ / ٢٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ١٧ .

(٣) انظر مثلا التسهيل ٣ ، الهمع ١ / ٣ .

(٤) التصريح ١ / ٢٨ .

وفي الحديث أصدق كلمة قالها لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل[١].

قال ابن مالك: «وكلمة بها كلام قد يؤم».

الكلام:

هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها[٢].

وهناك تعريفات أخرى لها هذا المدلول، منها: أنه ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته[٣]، أو: هو ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته[٤].

وسنعود لتوضيح المقصود بالإسناد الأصلي والمقصود لذاته إن شاء الله.

الكَلِم:

اسم جنس جمعي، واحدة «كلمة» ويطلق على ما كان من ثلاث كلمات فاكثر سواء كان مفيدًا أم لم يكن. فقولك: «حضر محمد اليوم» كلام وكلم، وقولك: «إن حضر محمد» كلم وليس كلامًا.

والكلم في التقسيم المشهور: اسم وفعل وحرف، وهو التقسيم الذي ذكره سيبويه، قال في (هذا باب علم ما الكلم من العربية): «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[٥].

---

(١) انظر شرح الرضي ١ / ٢ ـ ٣، الهمع ١ / ٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٤، الأشموني ١/ ٢٠.

(٣) التسهيل ٣.

(٤) شرح الرضي ١ / ٨، المطول ٢٤٧.

(٥) كتاب سيبويه ١ / ٢.

وواضح أن مصطلح الحرف الذي يعد قسيمًا للاسم والفعل اجتزئ من عبارة سيبويه «وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل».

وهذا التقسيم هو الذي درج عليه النحاة. وهناك تقسيمات أخرى رفضها النحاة، وهذا لا يعنينا في بحثنا هذا.

القول:

هو اللفظ الدال على معنى، وهو يعم الكلام والكلم والكلمة، فكل ذلك قول(١).

فالكلام قول، والكلم قول، والكلمة قول، قال ابن مالك: «والقول عم». بل إن القول يطلق على ما هو أعم من ذلك، فقد يطلق على حديث النفس فتقول «قلت في نفسي كذا وكذا»، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨] وقد يطلق على الاعتقاد والرأي فيقال: فلان يقول بقول أبي حنيفة، وفلان يذهب إلى قول مالك، أي يعتقد ما كانا يريانه ويقولان به، وهذا قول الخوارج، أي اعتقادهم ورأيهم(٢).

وقد «استعملوه بمعنى الحركة والإيماء بالشيء فقالوا: قال برأسه كذا فنطحني، وقال بيده كذا فطرف عينه، وقالت النخلة كذا تمايلت»(٣)، وفي الحديث: «فقال بالماء على يده، أي قلبه وصبه»، وفي حديث آخر: «فقال بثوبه هكذا، أي: رفعه»، وكل ذلك على المجاز والاتساع(٤).

---

(١) انظر شرح الأشموني ١ / ٢٦، شرح قطر الندى ١٣.
(٢) انظر أمالي ابن الشجري ١ / ٣١٣، الخصائص ١ / ١٧ ـ ١٨.
(٣) أمالي ابن الشجري ١ / ٣١٣.
(٤) انظر لسان العرب ١٤ / ٩٦ (ق و ل).

اللفظ:

وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى أم لم يدل نحو كجق[١].

الجملة:

ذهب قسم من النحاة إلى أن الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام، وذلك ما ذكره ابن جني في «الخصائص» وتابعه عليه الزمخشري في (المفصل)، جاء في (الخصائص): «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد»[٢]. وقال الزمخشري في (المفصل): «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى الجملة»[٣].

إلا أن الذي عليه جمهور النحاة أن الكلام والجملة مختلفان، فإن شرط الكلام الإفادة، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها إسناد، سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعم من الكلام، إذ كل كلام مفيدٌ، وليس كل جملة مفيدة، جاء في (التعريفات) في تعريف الجملة أنها «عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: (زيد قائم) أو لم يفد كقولك: (إن يكرمني) فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون أعم من الكلام مطلقًا»[٤].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٤ ـ ١٥، شرح قطر الندى ١٣.
(٢) الخصائص ١ / ١٧.
(٣) شرح ابن يعيش ١ / ١٨.
(٤) التعريفات ٦٩.

وجاء في (المغني): «الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرب اللص) و(أقائم الزيدان) و(ما كان زيد قائمًا) و(ظننته قائمًا)»[١]. ثم ذكر أنها أعم من الكلام «إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام»[٢].

وكلام المغني لا يختلف عما في (التعريفات) فإنه ذكر المسند والمسند إليه بحقيقتهما النحوية وهما الفعل والفاعل، والمتبدأ والخبر، وما كان بمنزلة أحدهما.

وهناك تعريفات أخرى لا تختلف في فحواها عما مر وإن كانت ألفاظها مختلفة[٣].

والنحاة يقسمون الجمل على قسمين: الجمل المقصودة لذاتها، والجمل المقصودة لغيرها. فالجمل المقصودة لذاتها هي: الجمل المستقلة وذلك كالجمل الواقعة خبرًا أو نعتًا أو حالاً أو صلة[٤] أو نحو ذلك، وذلك نحو «أقبل أخوك وهو مسرع» فجملة «هو مسرع» ليست مستقلة، بل هي قيد للجملة قبلها.

تأليف الجملة:

تتألف الجملة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام، ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه

---

(١) المغني ٢ / ٣٧٤.

(٢) المغني ٢ / ٣٧٤.

(٣) انظر على سبيل المثال شرح الرضي ١ / ٨، المطول ٢٤٧.

(٤) انظر المساعد ١ / ٥، الرضي ١ / ٨، المطول ٢٤٧، الأشموني ١ / ٢٠، الصبان ١ / ٢١.

ـ كما يرى النحاة ـ وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر ، والفعل والفاعل ونائبه ، ويلحق بالفعل اسم الفعل .

فالمسند إليه هو المتحدث عنه أو المحدَّث عنه بتعبير سيبويه ، ولا يكون إلا اسمًا ، وهو المبتدأ الذي له خبر وما أصله ذلك ، والفاعل ونائب الفاعل ، والمسند هو المتحدث به أو المحدَّث به[١] ، ويكون فعلاً واسمًا ، فالفعل هو مسند على وجه الدوام ولا يكون إلا كذلك ، والمسند من الأسماء هو خبر المبتدأ وما أصله ذلك ، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر نحو (أقائم الرجلان) فـ(قائم) مسند ، و(الرجلان) مسند إليه ، وأسماء الأفعال .

وقد ذكر النحاة المسند والمسند إليه منذ وقت مبكر ، فقد ذكرهما سيبويه وعقد لهما بابًا فقال: «(هذا باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًّا»[٢] . وقد بين سيبويه بقوله «ولا يجد المتكلم منه بدًّا» أن الكلام لا بد أن يتألف منهما ، وقد تكرر ذكرهما في الكتاب مرات عديدة[٣] ، وإن كان أحيانًا يعكس التسمية فيسمي المبتدأ مسندًا ، والمبني عليه مسندًا إليه[٤] .

وذكرهما الفراء في (معاني القرآن) فقال في (ضقت به ذرعًا): «فلما جعلت الضيق مسندًا إليك فقلت (ضقت) جاء الذرع مفسرًا له لأن الضيق فيه»[٥] . ثم تتابع ذكرهما فيما بعد فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من ذكر لهما .

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ١٤ .
(٢) الكتاب ١ / ٧ .
(٣) الكتاب ١ / ٢٧٨ .
(٤) الكتاب ١ / ٢٥٦ .
(٥) معاني القرآن ١ / ٧٩ .

وما عدا المسند والمسند إليه هو «الفضلة» كالمفاعيل والحال والتمييز والتوابع.

وعندهم أن المضاف إليه بين الفضلة والعمدة، فإنه قد يلتحق بالعمدة وذلك إذا أضيف إلى العمدة في نحو (أقبل عبد الله)، ويلتحق بالفضلة إذا أضيف إلى الفضلة نحو (أكرمت عبد الله)، وهو يقع فضلة في نحو (هذا ضارب محمد) (١) فهو مفعول به في الأصل.

وليس معنى الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها، فإنها قد تكون واجبة الذكر، فإن المعنى قد يتوقف عليها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] فإنه لا يمكن الاستغناء عن (كسالى) التي هي فضلة، وكذلك نحو (إن نظن إلا ظنًّا) و(لا تقولوا على الله إلا الحق)، بل قد تكون الفضلة واجبة الذكر، والعمدة واجبة الحذف، كما في الإغراء والتحذير في نحو (إياكم والكذب) و(الله الله في الدماء) وكما في بعض أحوال حذف عامل المفعول المطلق نحو (صبرًا آل ياسر) و(فسحقًا لأصحاب السعير).

فالمذكور هنا هو الفضلة، والعمدة محذوفة وجوبًا، فكل من الفضلة والعمدة قابل للحذف كما هو معلوم.

فالمقصود بمصطلحي العمدة والفضلة أنه لا يمكن أن يتألف كلام من دون عمدة مذكورة أو مقدرة، في حين أنه يمكن أن يتألف من دون فضلة فنقول: (محمد قائم)، و(سافر خالد).

وقد أوضح النحاة بصورة كافية رأيهم في تأليف الجملة، جاء في (الهمع): «الحاصل أن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم

---

(١) المساعد ١ / ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

وفعل ، فلا يتأتى من فعلين ، ولا من حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا فعل وحرف ، ولا كلمة واحدة ؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد ، وهو لا بد له من طرفين : مسند ومسند إليه .

والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه ، والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه ، والحرف لا يصلح لأحدهما . .

وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء نحو (يا زيد) ، وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو (أدعو أو أنادي) . وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو (ما قام) بناء على أن الضمير المستتر لا يعدّ كلمة» (١) .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : «الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم . . . وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كـ(زيد قائم) و(قام زيد) ، ومقدرين كـ(نعم) في جواب من قال: أزيد قائم؟ أو أقام زيد؟ أو أحدهما مقدرًا دون الآخر ، وهو إما فعل كما في (إنْ زيد قام) ، أو الفاعل كما في (زيد قام) ، أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف : ٨٣] (٢) » .

وجاء فيه أيضًا : «فالاسمان يكوّنان كلامًا لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه . وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه ، والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا ، إذ لو جعلت الاسم مسندًا فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، وأما نحو (يا زيد) فلسد (يا) مسدّ دعوتُ الإنشائي ، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكوّن

---

(١) الهمع ١ / ١١ .

(٢) الرضي على الكافية ١ / ٧ ـ ٨ .

كلامًا لعدم المسند إليه ، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه .

فظهر بهذا المعنى قوله: ولا يتأتى ، أي لا يتيسر الإسناد إلا في اسمين ، أو فعل واسم»[١] .

وجاء فيه أيضًا «وانما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم ؛ لأن الاسم يصلح لكونه مسندًا ومسندًا إليه ، والفعل مختص بكونه مسندًا لا غير ، فصار الإسناد لازمًا له دون الاسم»[٢] .

وجاء في (شرح ابن يعيش): «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك ، وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد ، وانطلق بكر ، ويسمى الجملة . . .

وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى ، فعرّفك بقوله: «أسندت إحداهما إلى الأخرى» أنه لم يرد مطلق التركيب ، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة»[٣] .

وجاء في (المساعد): «العمدة في الاصطلاح ما عدمُ الاستغناء عنه أصل لا عارض كالمبتدأ ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال.

وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة ، كما في قولك: صحيح ، في جواب: كيف زيد؟

---

(١) الرضي ١ / ٩ .
(٢) الرضي ١ / ١٠٩ .
(٣) شرح ابن يعيش ١ / ١٨ ـ ٢٠ . ضح

وعروض امتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها عن كونها فضلة كما في هذه الحال وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ۝١٣٠﴾ [الشعراء]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨] (١).

وجاء في (دلائل الإعجاز): «ومختصر الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه... وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو (يا عبد الله)، وذلك أيضًا إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو أعني وأريد وأدعو، و(يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس» (٢).

وجاء في (الأصول): «والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت «أمن» تريد ألف الاستفهام و(من) التي يجرّ بها لم يكن كلامًا... ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت (أيقوم) ولم تجد ذكر أحد ولم يعلم المخاطب أحد أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلامًا، ولا يأتلف أيضًا منه مع الاسم كلام» (٣).

ونستطيع أن نلخص مما مر من الأقوال الأحكام الآتية:

١ ـ أن الجملة تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدة الكلام، ولا تتألف من غير ذلك.

٢ ـ ما زاد عن المسند والمسند إليه فهو فضلة، عدا المضاف إليه فإنه يمكن أن يلتحق بالعمدة أو أن يلتحق بالفضلة بحسب موقعه في الإضافة.

---

(١) المساعد ٢ / ٦.
(٢) دلائل الإعجاز ٥ ـ ٦.
(٣) الأصول ١ / ٤٣.

٣ ـ ليس معنى الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى أو من حيث الذكر ، بل المقصود أنه يمكن أن يتألف الكلام من دونها .

٤ ـ أن المسند إليه لا يكون إلا اسمًا[١] .

٥ ـ يمكن أن يكون الاسم مسندًا إليه ، ويمكن أن يكون مسندًا أيضًا ، وأما الفعل فهو مسند دائمًا ، وأما الحرف فلا يكون طرفًا في الإسناد.

٦ ـ لا تأتلف جملة من فعل وفعل ، ولا من حرف مع حرف ، أو من حرف مع اسم ، أو من حرف مع فعل .

وقد اختلف النحاة في قبول أغلب هذه الأحكام ، ولكنها على وجه العموم تمثل آراء الغالبية من النحاة.

فقد خالف قسم من النحاة في حصر تأليف الكلام على المسند والمسند إليه ، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ ـ أن سيبويه ذهب إلى أنه لا خبر لـ(ألا) التي للتمني نحو (ألا ماء) لا لفظاً ولا تقديرًا ، وأن الكلام مؤلف من حرف واسم[٢] .

٢ ـ وأنه لا خبر مقدر في نحو «كل رجل وضيعته» عند الكوفيين ، وأنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير ، فالكلام مؤلف من معطوف ومعطوف عليه[٣] .

٣ ـ وأن قولهم: (حسبك) مبتدأ لا خبر له عند بعضهم لكونه في معنى: اكتف[٤] .

---

(١) الأشموني ١ / ٣٨ ، حاشية الصبان ١ / ٣٨ ، ابن يعيش ١ / ٢٤ .
(٢) سيبويه ١ / ٣٥٩ ، المقتضب ٤ / ٣٨٣ ، المغني ٢ / ٣٨١ ـ ٣٨٢ .
(٣) ابن يعيش ١ / ٩٨ ، المساعد ١ / ٢١٣ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٤٨ ـ ٤٩ .
(٤) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٨ ـ ٤٩ ، الأصول ١ / ١١٦ .

٤ ـ وقولهم في «أقلّ رجل يقول ذلك» ونحوه إن (أقل) مبتدأ ، و(رجل) مضاف إليه ، وجملة (يقول ذلك) صفة لرجل ، وليست خبرًا للمبتدأ ، وليس ثمة خبر مقدر عند الكثيرين إن لم أقل عند الأكثرين.

وقد استدل النحاة على أن جملة (يقول ذلك) صفة لا خبر بما فحواه أن ضمير الفعل (يقول) مطابق للمضاف إليه لا للمبتدأ فتقول: (أقل امرأة تقول ذلك) و(أقل رجلين يقولان ذلك) و(أقل رجال يقولون ذلك) ، و(أقل امرأتين تقولان ذلك) و(أقل نساء يقلن ذلك) ، ولو كان المذكور خبرًا لطابق المبتدأ وهو (أقل) فكان يقال: (أقل رجلين يقول) و(أقل رجال يقول) ولا يقال ذلك [١].

وقد ترد على هذا الاستدلال بقولك: إن (أقل) اسم تفضيل ، واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة طابق الضمير المضاف إليه فتقول: (أحسن رجل حضر) و(أحسن رجلين حضرا) و(أحسن رجال حضروا) و(أحسن امرأة حضرت) و(أحسن امرأتين حضرتا) و(أحسن نسوة حضرن) فهو لا يطابق اسم التفضيل ، بخلاف ما إذا أضيف إلى معرفة ، فإنه يصح أن يطابق اسم التفضيل فتقول: (أحسن الرجلين حضر) و(أحسن الرجال حضر) و(أحسن النساء حضرت) إذا كنت تعني واحدًا من الجنس.

وقد رد الرضي على هذا الاستدلال بقوله: «والحق من هذه المذاهب ثاني قولي أبي علي ـ أي أن أقل مبتدأ لا خبر له ـ لأنك تقول: (أقل مَن يقول ذلك إلا زيد) و(قلّ من يقول ذلك إلا زيد) و(مَن) نكرة لا بد لها من وصف و(أقل رجل يقول) بمعنى (أقل مَن يقول) فالجملة إذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لـ(من)» [٢].

---

(١) المساعد ٣ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، الرضي ١ / ٢٣١ ، الأصول ٢ / ١٧٦.

(٢) الرضي ١ / ٢٣٢.

وقال بعضهم: إن الخبر محذوف وجوبًا والتقدير (موجود)، وفي هذا القول نظر «لأنه لا معنى لقولك أقل رجل يقول ذلك إلا زيد موجود، كما لا معنى لقولك: أقائم الزيدان موجود»[١].

وهكذا يرجح النحاة أن هذا المبتدأ لا خبر له استغناء بالصفة[٢]، وعلى هذا يكون هذا الكلام مؤلفًا من مسند إليه وصفة.

٥ ـ ونحو ذلك قولهم: (خطيئةُ يومٍ لا أصيد فيه) بمعنى: يخطئ يوم لا أصيد فيه، أي: يقلّ ويندر، فجملةً (لا أصيد فيه) صفة ليوم وليست خبراً عن (خطيئـة) فهذا مبتدأ لا خبر له[٣]، نظير ما قبله.

٦ ـ ومن ذلك قولهم: (ليت أن محمداً حاضر)، فالمصدر المؤول من أن ومعموليها سد مسد اسم ليت وخبرها عند الاكثرين، ولكن النحاة يؤولون أن وما بعدها بمصدر هو اسم (ليت)، وتبقى (ليت) بلا خبر، إذ لا تحتاج إليه، ولا يصح تقدير خبر في المعنى[٤]. فلو قلت: (ليت أن محمداً حاضر ثابت) لرأيت الكلام ينبو ولا يستقيم.

ونحو (ظننت أن محمدًا منطلق) فالمصدر المؤول مفعول (ظن) ولا يحتاج إلى مفعول ثان الذي هو في الأصل مسند[٥]، وعلى هذا تألف الكلام من مسند إليه الذي هو المصدر المؤول مع الحرف في الأولى، ومع الفعل الناسخ في الثانية، من دون مسند، استغناء عنه بالمعنى، إلى غير ذلك من الأمثلة.

---

(١) الرضي ١ / ٢٣١.
(٢) انظر الأصول ٢ / ١٧٦، الرضي ١ / ٨٧، ٢ / ٢٣٢، المساعد ٣ / ٢٤٠، الأشباه والنظائر ٢ / ٤٨ ـ ٤٩.
(٣) الرضي ١ / ٨٧.
(٤) انظر شرح ابن يعيش ٨ / ٥٨، الهمع ١ / ١٣٥.
(٥) انظر المقتضب ٢ / ٣٤١، ابن يعيش ٨ / ٨٥.

وهناك أمر آخر ، ذلك أنه قد يتألف كلام من فعل واسم منصوب في بعض التعبيرات ، وقد تكلف النحاة تقدير فاعل لها ، ومن ذلك استعمال العرب (كذب) في الإغراء نحو قولهم: (كذب عليكم الحج والعمرة) برفع الحج والعمرة ونصبهما ، وقول عنترة:

كـذب العتيـق ومـاء شـنّ بـارد   إن كنت سائلتي غبوقًا فاذهبي

ويروى برفع العتيق ونصبه ، وهما لغتان: النصب وهي لغة مضر ، والرفع لغة اليمن(١) .

فعلى لغة النصب تألف الكلام من فعل واسم منصوب ، إلا أن النحاة خرجوا النصب «على تضمين (كذب) معنى الأمر ، فمعنى (كذب العتيقَ) أي: الزم العتيق» (٢) . وذكر بعض النحاة أن (كذب) ههنا صار اسم فعل أمر(٣) ، وذلك لئلا تنخرم قاعدتهم من أنه لا بد من مسند ومسند إليه ليتألف الكلام.

ومن ذلك قولهم: (إذا كان غدًا فائتني) بنصب «غد» في لغة تميم ، والآخرون يقولون: (إذا كان غدٌ فائتني) ، قال سيبويه: «وتقول: إذا كان غد فائتني ، وإذا كان يومُ الجمعة فالقني ، فالفعل لغد واليوم كقولك: إذا جاء غد فائتني ، وإن شئت قلت: إذا كان غدًا فائتني ، وهي لغة بني تميم ، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة ، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فائتني ، ولكنهم أضمروا استخفافًا لكثرة (كان) في كلامهم. . . وقد تقول: إذا كان غدًا فائتني ، كأنه ذكر أمرًا إما خصومة وإما صلحًا فقال: إذا كان غداً فائتني ، فهذا

---

(١) الرضي ٢ / ٦٧ وانظر المزهر ١ / ٣٨٣.

(٢) المساعد ٣ / ٢٤٧ .

(٣) الرضي ٢ / ٦٧ .

جائز في كل فعل ؛ لأنك إنما أضمرت بعد ما ذكرت مظهرًا»[١] .

وفي تفسير سيبويه نظر ، ذلك أن هاتين العبارتين لغتان ، لغة تقول (إذا كان غداً فائتني) وأخرى تقول: (إذا كان غد فائتني) ومعنى العبارتين واحد ، غير أن كل لغة تعبر عنه بأسلوب ، نظير اختلافهم في (ما هذا بشرًا) و(ما هذا بشر) ولا شك أن معنى العبارتين واحد ، وإلا فلو كان الأمر كما ذكره سيبويه لم تكن هناك لغتان ، وليس ثمة اختلاف ، إذ كل العرب يقولون (إذا كان غدًا فائتني) على تقدير سيبويه ، أي إذا كان ما نحن عليه غدًا ، ولا داعي لأن ينسب هذا التعبير إلى بني تميم دون غيرهم ، فالحق أن (غدًا) في لغة تميم تقابل (غد) بالرفع في لغة غيرهم ، وأن (غدًا) الظرف يقابل (غد) المسند إليه ، فالعبارة في لغة تميم مؤلفة من فعل واسم منصوب على وجه الحقيقة من دون تقدير ، وهو على خلاف ما قرره النحاة ، ولذا اضطروا إلى التقدير.

ومن ذلك نحو قولهم: (كفاك كذبًا) و(كفى تعسفًا) ، إن هذا التعبير مؤلف من فعل واسم منصوب ، غير أن النحاة قدروا فاعلاً مستترًا مفسرًا بالتمييز فقالوا: إن الأصل (كفاك الكذب كذبًا) و(كفى التعسف تعسفًا). وقد أجروا هذا التقدير على قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥] فقالوا: إن الأصل كبُرتْ الكلمةُ كلمةً ، وظاهر أن هذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير ، غير أن النحاة قدّروا ما قدروا ليجري الكلام على القاعدة التي قرروها.

ونحو ذلك تعبيرات أخرى يذكرها النحاة لا تجري على قاعدة تأليف الكلام فيضطرون إلى التأويل والتقدير ، من ذلك ما ذكره سيبويه من قول القطامي:

فكــرّت تبتغيــه فــوافقتــه ... علـى دمـه ومصـرعـه السبـاعـا

---

(١) سيبويه ١ / ١١٤ .

وقول ابن الرقيات:

لـن تـراهـا ولـو تـأملـت إلا ولهـا فـي مفـارق الـرأس طيبـا

فانظر كيف علل سيبويه نصب كل من (السباعا) و(طيبا) مع أنهما ليس لهما وجه بحسب القواعد المعلومة، قال: «وإنما نصب هذا؛ لأنه حين قال: (وافقته) وقال: (لن تراها) فقد علم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى.

ومثل ذلك قول ابن قميئة:

تـذكـرت أرضًـا بهـا أهلهـا أخـوالَهـا فيهـا وأعمـامَهـا

لأن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر.

ومثل ذلك فيما زعم الخليل:

إذا تغنى الحمـام الـورق هيجنـي ولـو تغـرّبـت عنهـا أمَّ عمـار

قال الخليل: لما قال هيجني عُرف أنه قد كان ثم تذكّر لتذكرة الحمام وتهييجه فألقى ذلك الذي قد عُرف منه على أم عمار، كأنه قال: هيجني فذكّرني أم عمار»[١].

وغير ذلك من التعبيرات.

فاتضح بهذا أن الأكثر أن يتألف الكلام من مسند ومسند إليه، وربما خرج عن هذه الصورة أحيانًا. ثم إنه ليست كل الجمل التي تتألف من مسند ومسند إليه مفيدة، فقد تكون غير مفيدة، وإنما تتم بما يضامّها، من ذلك على سيبل المثال (حبذا) فهي عند النحاة متألفة من فعل وفاعل، أي من مسند ومسند إليه، ولكن هذا التعبير غير مفيد حتى تأتي بما يضامّه. ونحوه (نعم الرجل)، جاء في (حاشية يس على التصريح):

---

(١) الكتاب ١ / ١٤٤.

«إن من التركيب الغير المفيد[١] (حبذا) وهي كـ(نعم الرجل) بلا اشتباه ؛ لأن (حب) فعل ، و(ذا) فاعل»[٢] .

ومن ذلك (لا سيما زيد) وهي جملة مؤلفة من مسند إليه وهو (سي) اسم لا ، ومسند مقدر تقديره (موجود) ، ولكنها لا تستقل بالتعبير ولا تؤدي معنى إلا بضميم معها قبلها ، مع أنك لو جئت بتعبير يؤدي معناها لا كتفى به المعنى ، فلو قلت: (لا مثل زيد) أو (لا مثلما زيدٍ) بتقدير: موجود ، لكان المعنى تامًّا ، وعلى هذا فقول ابن السراج في (الأصول): «فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به دون مفعول»[٣] ، هو أغلبي وليس على إطلاقه.

وبخصوص أن المسند إليه لا يكون إلا اسمًا فقد خالف في هذا جماعة من النحاة ، فقد أجاز قسم منهم أن يسند إلى الجملة مطلقًا[٤] . وأجاز الكوفيون أن تقع الجمل فاعلاً في مواطن ، وبعضهم أجاز ذلك مطلقًا ، وجعلوا من ذلك قول الشاعر:

وما راعني إلا يسير بشرطة وعهدي به قينا يسير بكير[٥]

وأجاز الفراء وقوع الجملة فاعلاً في مواطن وذلك نحو قوله تعالى ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [طه: ١٢٨] ونحو قولك: (قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد)[٦] والبصريون يتأولون ذلك ويجرونه على القاعدة العامة.

---

(١) كذا في الحاشية ، والصواب: غير المفيد.
(٢) حاشية التصريح ١ / ٢٣ .
(٣) الأصول ١ / ٨٣ .
(٤) حاشية الصبان ١ / ٣٨ .
(٥) المغني ٢ / ٤٠١ ، ٢ / ٤٢٨ .
(٦) معاني القرآن ٢ / ١٩٥ ، ٢ / ٣٣٣ .

وقد جاء المسند إليه على صورة الجملة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ [يوسف: ٣٥]، وقوله: ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الصافات: ١٦٤]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ﴾ [المائدة: ١٤].

وقد قلت على صورة الجملة، ولم أقل: (جاء جملة)؛ لأن النحاة يتأولون كل ذلك، فقد قدروا الكلام في الآية الأولى (ثم بدا لهم بداء) وجعلوه هو الفاعل، وقدروا أسماء محذوفة تكون مبتدأة في الآيات الأخرى وهو (قوم) أو (مَن) الموصولة ونحو ذلك.

وقد جاءت الجملة مسندًا إليها بعد همزة التسوية نحو قولك: (سواء عليّ أقمت أم قعدت)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس: ١٠] فقد أعرب النحاة على وجه العموم كلمة (سواء) خبرًا مقدمًا، وجملة (أأنذرتهم) وما بعدها مبتدأ[١].

وقالوا: إن هذه الجملة في تأويل مصدر بلا سابك، والتقدير: سواء عليهم الإنذار وعدمه[٢].

وقد جاء المسند إليه جارًّا ومجرورًا وذلك إذا وقع الجار والمجرور نائب فاعل، وذلك نحو (جُلِس في القاعة)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨] وقوله ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝٨﴾ [المدثر] فالجار والمجرور نائب فاعل، فههنا قد تألفت جملة تامة من فعل وجار ومجرور.

وبالنسبة لعدم ائتلاف الفعل مع الفعل أو عدم ائتلاف الحرف مع غيره

---

(١) ابن يعيش ١ / ٩٣.
(٢) المغني ٢ / ٤٢٧، ابن يعيش ١ / ٩٣.

ليكون كلامًا فيه خلاف أيضًا ، فقد أجاز الكسائي والفراء: كين يُقام ، وجُعِل يُفعَل ، ببناء الفعلين للمجهول[١] ولا تقدير فيهما لمرفوع ، فقد جعل الفعل في الجملتين نائب فاعل ، وقد تألف الكلام على هذا من فعلين ، ولا يجوز هذا عند الجمهور ، ولم يسمع ذلك من العرب.

وأما بالنسبة لائتلاف الحرف مع غيره لتأليف كلام ففيه خلاف أيضًا ، وقد مر بنا قول سيبويه الذي يقضي بأنه من الممكن ائتلاف الحرف مع الاسم ، وذلك في (ألا) التي للتمني نحو (ألا ماءً).

وذهب أبو علي الفارسي إلى نحو ذلك في النداء ، فقد ذهب إلى أن الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء نحو: يا زيد[٢] ، والجمهور على أن (يا) نابت مناب فعل محذوف تقديره: أدعو وأنادي ، وأن المنادى مفعول به وناصبه الفعل المقدر[٣]. وعلى هذا فـ(يا زيد) «جملة وليس المنادى أحد جزأي الجملة»[٤] وقد رد النحاة على من قال: إن هذا التقدير يجعل الجملة خبرية بقولهم: إن هذا غير لازم ؛ لأن الفعل مقصود به الإنشاء لا الخبر[٥].

وعلى أية حال لا شك أن ثمة صورًا تعبيرية تختلف عما قرره جمهور النحاة مهما كانت قليلة.

الإسناد التام والناقص:

يعرف النحاة الإسناد بأنه عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى

---

(١) انظر المساعد ١ / ٤٠٠ ، الرضي ١ / ٨٣.
(٢) الهمع ١ / ١٢.
(٣) انظر الكتاب ١ / ١٤٧ ، الأصول ١ / ٤٠٥ ، الرضي ١ / ١٣١.
(٤) الرضي ١ / ١٣٢.
(٥) انظر الرضي ١ / ١٣٢.

على وجه الإفادة التامة[(١)] . أو هو تعليق خبر بمخبر عنه نحو (زيد قائم) أو طلب بمطلوب منه كاضرب[(٢)] . وهذا ما يسمى عند النحاة بـ(الإسناد الأصلي) إذ هم يقسمون الإسناد على قسمين :

الإسناد الأصلي:

وهو ما تألف منه الكلام ، أي إسناد الفعل إلى الفاعل ، وإسناد الخبر إلى المبتدأ مما سبق إيضاحه .

الإسناد غير الأصلي:

وهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة وأما نحو : أقائم الزيدان ، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه[(٣)] . وجاء في (شرح ابن عقيل) أن «الفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة»[(٤)] ، فعندهم أن نحو (رأيت المنطلق غلامه) أن (المنطلق) مسند إلى الغلام ، والغلام مسند إليه ، وأن نحو ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ [القمر : ٧] أن (خشعًا) التي هي حال مسندة إلى الأبصار ، والأبصار مسند إليها ، وأن نحو ﴿أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء : ٧٥] أن كلمة (الظالم) التي هي نعت مسندة إلى الأهل. جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «فإن نحو (حسنًا) في قولك : (إن رجلاً حسناً غلامه في الدار) مسند إلى (غلامه) بعد دخول (إن) عليها وليس بخبرها»[(٥)] .

---

(١) التعريفات ١٧ وانظر أوضح المسالك ٦ .
(٢) المساعد ١ / ٥ .
(٣) الرضي على الكافية ١ / ٨ ، المطول ٢٤٧ .
(٤) ابن عقيل ١ / ١٩٧ ، وانظر الأشباه والنظائر ٢ / ٢٠٤ .
(٥) الرضي ١ / ١١٠ .

وجاء فيه أيضًا: («لأن كون الشيء مسندًا إلى شيء ومسندًا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر، كما في قولنا: (أعجبني ضرب زيد عمرًا) فـ (أعجبني) مسند إلى (ضرب)، و(ضرب) مسند إلى (زيد)» [(١)].

والذي نراه أن هذا الإسناد ناقص، وأن ما عدوه مسندًا في نحو ما مر ليس بمسند، فإن قولك: (رأيت المنطلق غلامه) أن المنطلق مفعول به وهو فضلة، و(غلامه) فاعل لاسم الفاعل الذي هو فضلة، فإن اسم الفاعل وعموم الصفات ترفع اسمًا ظاهرًا أو مستترًا على كل حال سواء كانت عمدة أم فضلة، وأن قولك (يا مسافرًا أخوه) مسافرًا: منادى، وهو مفعول به عند النحاة رفع اسمًا ظاهرًا، وأن قوله تعالى: ﴿خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ [المعارج: ٤٤] (خاشعة) حال، و(أبصارهم) فاعل لاسم الفاعل الواقع فضلة.

فأنت ترى أن هذه كلها فضلات، فكيف تكون مسندًا والمسند عمدة لا فضلة؟

وأمثل من هذا التقسيم فيما نرى أن يقسم الإسناد على قسمين:

الإسناد التام:

وهو ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدرين، أو مذكورًا أحدهما والآخر مقدر وذلك نحو (الحق واضح) ونحو ﴿إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ٢٥﴾ [الذاريات] فسلامًا: مفعول لإسناد تام حذف طرفاه، وتقديره: نسلم أو نحوه، و(سلام) إسناد تام حذف منه المسند، والتقدير (سلام عليكم) أو (قوم) إسناد تام حذف منه المسند إليه، والتقدير: أنتم قوم، وهو ما عليه النحاة.

---

(١) الرضي على الكافية ١ / ٨٣ ـ ٨٤.

الإسناد الناقص:

وهو ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر لا لفظاً ولا تقديرًا ، وذلك نحو إعمال الوصف الرفع لا لكونه مسندًا بل لكونه وصفًا وذلك نحو (رأيت المنطلق أخوه) فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل وليس له مسند ، فإن (المنطلق) فضلة ، وهو مفعول به ، فهذا إسناد ناقص ، إذ ذكر المسند إليه وليس له مسند ، ونحو ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [النساء: ٧٥] فـ(أهلها): فاعل لاسم الفاعل الواقع نعتًا ، فهذا مسند إليه وليس له مسند ؛ لأن الرافع له فضلة وليس عمدة ، فهذا إسناد ناقص ، ونحو ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣] فـ(قلوبهم) فاعل لاسم الفاعل الواقع حالاً ، وهو مسند إليه وليس له مسند ؛ لأن الرافع له فضلة وليس عمدة ، فهذا إسناد ناقص.

ونحو (الفائز أخواه حاضر) فـ(أخواه): فاعل للفائز الذي هو مبتدأ ، وخبره (حاضر) فالفائز: مبتدأ ، وهو مسند إليه ، و(حاضر) مسند ، فهذا إسناد تام ، أما (أخواه) فهو فاعل لاسم الفاعل لا لكونه مسندًا بل لكونه اسم فاعل، فكل من (الفائز) و(أخواه) مسند إليه، غير أن (الفائز) له مسند وهو الخبر ، فهو إسناد تام ، و(أخواه) ليس له مسند ، فهو إسناد ناقص.

وكذلك إذا كان الفاعل أو نائبه ضميرًا مستترًا نحو (هو منطلق) أو (هو طويل) أو (هو مضروب) ففي كل من (منطلق) و(طويل) و(مضروب) إسناد ناقص ، فإن فيهما مرفوعًا مستترًا ليس له مسند.

ولا يتألف الكلام إلا من الإسناد التام ، فاسم الفاعل وغيره من الصفات لا تكون جملة مع مرفوعها إلا إذا تجرد لأن يكون مسندًا لهذا المرفوع ليس إلا ، وذلك إذا اكتفى الوصف بمرفوعه في نحو (أمسافر الرجلان؟) و(ما حاضرٌ الطلاب) فهنا تجرد الوصف لكونه مسندًا إلى

المرفوع بعده ، فهذه جملة مؤلفة من مسند ومسند إليه .

وعلى هذا فما ذكره ابن عقيل وغيره من أن اسم الفاعل مع فاعله لا يكون جملة ليس على إطلاقه ، بل قد يكون جملة كما ذكرت .

فإن لم يتجرد لأن يكون مسندًا لمرفوعه فليس ذلك بجملة ، والإسناد ناقص ، وذلك نحو (رأيت الفائز أخواه) فالفائز لم يتجرد للإسناد إلى فاعله ، بل هو مفعول به لما قبله. ونحو (جاء خالد مسرعًا أخوه) فمسرعاً لم يتجرد للإسناد إلى فاعله ، وإنما هو حال لما قبله ، فاسم الفاعل مع مرفوعه ههنا ليس بجملة .

ونحو (محمد مسافر أخواه) فـ(مسافر أخواه) ليس بجملة ، وذلك لأن اسم الفاعل لم يتجرد للإسناد لـ(أخواه) وإنما هو مسند للمبتدأ (محمد) وليس مسندًا إلى فاعله .

وأما (أخواه) ففاعل لـ(مسافر) لكونه اسم فاعل لا لكونه مسندًا.

وقد تقول: وما الدليل على ذلك؟ لماذا كان (مسافر) مجردًا للإسناد إلى (محمد) دون (أخواه) فهو مسند على أية حال ، وما أحدهما بأحق به من الآخر .

والجواب يتضح إذا تعاقبت على الجملة العوامل ، فتقول: (كان محمد مسافرًا أخواه) ، و(ظننت محمدًا مسافرًا أخواه) فنصبت (مسافرًا) بدخول (كان) و(ظن) على (محمد) ولم يمنعه فاعله من ذلك ، فدل ذلك على أنه مسند للمبتدأ دون فاعله .

وتقول: (رأيت محمدًا مسافرًا أخواه) فانتصب حالاً ولم يمنعه فاعله من التأثر ، فدل ذلك على ما ذكرناه.

ويوضح ذلك أيضًا أنك تقول: (محمد مسافر غلامه) فلك في (مسافر) وجهان: أن تجعله خبرًا عن محمد ، أي مسندًا له ، وأن تجعل

(مسافر) خبرًا مقدمًا ، و(غلامه) مبتدأ مؤخرًا ، والجملة خبر عن محمد. فإن جعلته خبرًا عن (محمد) تأثر بالعوامل الداخلة عليه فتقول (كان محمد مسافرًا غلامه) ، و(ظننت محمدًا مسافرًا غلامه) أو(رأيت محمدًا مسافرًا غلامه) ، وإن جعلته خبرًا عن الغلام ، أي مسندًا له لم يتأثر بالعوامل الداخلة على (محمد) فتقول: (كان محمد مسافرٌ غلامه) ، و(ظننت محمدًا مسافرٌ غلامه) ، و(رأيت محمدًا مسافرٌ غلامه) وتكون الجملة في محل نصب خبرًا أو مفعولاً ثانيًا أو حالاً ، ففي التقدير الأول يكون (مسافر غلامه) ليس بجملة ؛ لأن (مسافرًا) لم يتجرد للإسناد إلى الغلام ، وفي التقدير الثاني يكون (مسافر غلامه) جملة ؛ لأن (مسافر) تجرد للإسناد إلى الغلام ، وهذا واضح.

ومن ذلك (كان) الزائدة ومرفوعها نحو (لم يوجد كان مثلُهم) فقد اختلفوا فيها أهي تامة أم ناقصة أم ليست تامة ولا ناقصة؟ واختلفوا أترفع فاعلاً أم لا؟ واختلفوا أتدل على الحدث أم لا؟ وعلى أية حال فهي إما أن تكون مسندًا أو لا ، فإن كانت مسندًا فورودها في الكلام من غير فاعل في نحو (لم يوجد كان مثلهم) و(على كان المسومة العراب) هو من الإسناد الناقص ؛ لأنها فعل من دون فاعل ، أو مسند من دون مسند إليه.

وان لم تكن مسندًا فورودها مع فاعلها في نحو (وجيران لنا كانوا كرام) ونحو (أنت تكون ماجد نبيل) هو من الإسناد الناقص أيضًا لوجود الفاعل - وهو مسند إليه - من دون مسند ، فعلى كلتا الحالتين يكون الإسناد ناقصًا.

وكذلك القول في أفعال القلوب نحو (ظننت محمدًا مسافرًا) فإن المفعول الأول والثاني هما العمدة ، وأصلهما مبتدأ وخبر[١] بإجماع

---

(١) شرح ابن عقيل ١ / ١٨٤ ، حاشية الخضري ١ / ١٨٤ - ١٨٥ ، الأشموني =

النحاة الكوفيين والبصريين[١]، فيكون الفعل الناسخ قيدًا أو فضلة، وعلى هذا ففاعله مسند إليه من دون مسند، وهو من الإسناد الناقص.

وذكروا أن بعض الأفعال لا يطلب فاعلاً كالفعل المؤكد في نحو (أتاك أتاك اللاحقون) والفعل المكفوف بما كقلّما وطالما وكثرما. وقيل: إن (ما) في ذلك مصدرية[٢]، فهو من الإسناد الناقص الذي ذكر فيه المسند ولم يذكر فيه المسند إليه.

وقد تقول: إن الفعل (أتاك) الثاني توكيد، فهو ليس طرفًا في الإسناد؛ لأن التوابع فضلات وليست عمدًا.

ونحن نقول أيضًا: إن التوابع فضلات، إلا أن الفضلات قد تكون جملاً مؤلفة من مسند ومسند إليه كالحال والنعت نحو (جاء محمد وهو مسرع)، و(رأيت رجلاً كبيرًا يحرث أرضه) فجملة (هو مسرع) حال، وجملة (يحرث أرضه) نعت، ولم يمنع ذلك تأليفهما من مسند ومسند إليه.

والتوكيد قد يأتي جملة نحو قول الناظم: (ادرجي ادرَجي)، ونحو (سافر محمد سافر محمد)، فجملة التوكيد (ادرجي) أو (سافر محمد) مؤلفة من مسند ومسند إليه، وقد جاء التوكيد من تكرار الإسناد، فإن كررنا الفعل وحده فقد ذكرنا المسند من دون المسند إليه، فهو إسناد ناقص.

وكذلك بالنسبة إلى الأفعال المكفوفة بـ(ما)، فإن هذه الأفعال كُفّت عن طلب المسند إليه، فنكون قد ذكرنا طرفًا واحدًا فيكون الإسناد ناقصًا، أما إذا عددنا (ما) مصدرية فلا تكون مما نحن فيه.

= ٢ / ٩٣، ١٠٨، الصبان ٢ / ٩٣.

(١) انظر كتابنا (تحقيقات نحوية).

(٢) حاشية الخضري ١ / ١٦٠، حاشية الصبان ٢ / ٤٥.

وذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعل لا فاعل له ولا مفعول، ونصب ما بعده على الاستثناء بالحمل على (إلاّ) [١]، وبهذا يكون هذا الفعل من الإسناد الناقص، وقد فسر الإسناد ههنا بمطلق الربط والتعليق لا الإسناد المشهور. جاء في (حاشية يس على التصريح) تعليقًا على قول المؤلف في تعريف الفاعل أنه اسم أسند إليه فعل تام متصرف . . . الخ.

قال: «قوله: (أسند إليه الخ) قال الدنوشري: مراده بالإسناد في هذا المقام مطلق الربط والتعليق لاضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد، فيشمل ذلك (إن قام زيد) وفاعل الصفات في بعض الأحوال، وفاعل المصدر، ونحو ذلك» [٢]. وجاء في حاشية الصبان: «والمراد الإسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل» [٣] فاتضح ما قلناه.

الإسناد المعنوي واللفظي:

الإسناد المعنوي: هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها[٤] نحو (حضر أخوك)، و(خالد مسافر)، ومعنى ذلك أنك تنسب الحضور في الأولى للشخص الذي هو أخوك لا للفظ، وتنسب السفر للشخص المسمى بخالد وليس للفظ، وهذا الإسناد هو الإسناد الشائع في اللغة، وإذا أطلق فإنما يراد هذا النوع من الإسناد.

أما الإسناد اللفظي فأن ينسب الحكم إلى اللفظ كقوله: (زعموا مطية الكذب) أي هذا اللفظ مطية الكذب، ومنه حديث الصحيحين «لا حول

---

(١) الأشموني ٢ / ١٦٥، حاشية الخضري ١ / ٢١١.
(٢) حاشية يس على التصريح ١ / ٢٦٨.
(٣) حاشية الصبان ٢ / ٤٢.
(٤) انظر حاشية يس على التصريح ١ / ٢٩.

ولا قوة إلا بالله كنز من كنور الجنة»[١] ، أي: هذا اللفظ كنز من كنور الجنة ، أي: كالكنز في نفاسته.

فـ(زعموا) في الجملة الأولى: مبتدأ ، و(مطية): خبر ، و(لا حول ولا قوة إلا بالله): مبتدأ ، و(كنز): خبره.

عناصر الجملة:

تتألف الجملة العربية من عناصر أهمها:

١ ـ **المفردة**: ونعني بها الكلمة على وجه العموم ، فإن كل جملة تتألف من مفردات مثل: رجل ، نور ، يبيع ، سوف.

٢ ـ **البنية أو الصيغة الصرفية**: فإن لكل صيغة معنى يختلف عن الصيغ الأخرى ، كالفعل واسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وغير ذلك.

ثم إن أبنية كل باب تختلف فيما بينها في الدلالة ، فأبنية الصفة الشبهة تختلف فيما بينها في الدلالة ، وكذلك أبنية المبالغة وأبنية المصادر والجموع وغيرها.

فصديان مثلاً يختلف عن صدٍ ، وعجلان يختلف عن عجِل ، وعسِر يختلف عن عسير وعن أعسر ، وطويل يختلف عن طُوال ، وكبير يختلف عن كُبار وعن كبّار ، ومقتول يختلف عن قتيل.

وكذلك الأمر في المصادر ، فالسقي يختلف عن السِّقاية ، والفيض يختلف عن الفَيَضان ، والصدّ يختلف عن الصدود ، والنوم يختلف عن النُّوام ، وهكذا عموم الأبنية ، فإن لكل بناء دلالته[٢].

---

(١) انظر الهمع ١ / ٥.

(٢) ينظر كتابنا (معاني الأبنية في العربية) لتوضيح هذا الأمر.

٣ ـ التأليف بنوعيه:

أ ـ التأليف الجزئي: مثل: قام عنه، بمعنى: انصرف عنه، وقام له: أي عظّمه، وقام إليه: أي قام ذاهبًا إليه، وقام عليه، بمعنى تولى أمره، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤] ونحو (قضهم بقضيضهم) و(على بَكرة أبيهم) بمعنى جميعًا، و(برمّته) أي كله، و(نسيج وحده) أي منفرد أو ليس له نظير، وما إلى ذلك.

ب ـ التأليف التام: كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتوكيد وعدمه، والتنكير والتعريف، وما إلى ذلك من وجوه التأليف، نحو أخوك قادم، وقادم أخوك، والقادم أخوك، وإن أخاك قادم، وإن أخاك يقدم، وإنما القادم أخوك، وما قادم إلا أخوك، ونحو ذلك، فكل حالة تعبيرية لها دلالتها التي تختلف عن الحالة الأخرى.

٤ ـ النغمة الصوتية: وهي تدل على معنى ما، فالجملة الواحدة قد يختلف معناها من الإخبار إلى الاستفهام إلى التعجب، ومن التعظيم والتفخيم إلى التقليل والتحقير، كل ذلك بحسب النغمة الصوتية. تقول: (ألقى أحمد قصيدة) فقد تقولها مخبرًا، وقد تقولها مستفهمًا، والنغمة الصوتية تختلف في كل حالة. وقد تقولها متعجبًا إذا كان ليس من المعروف عن أحمد أنه ينظم شعرًا، أو ليس هو بمستوى من ينظم الشعر، والنغمة الصوتية تختلف أيضًا عن الحالتين السابقتين. وقد تشدّ الصوت على كلمة (قصيدة) وتفخمه وتمده بها فيكون المعنى أنه ألقى قصيدة فخمة عالية المستوى إذا كنت متعجبًا من القصيدة نفسها لا من أنه ألقى قصيدة، وهذا إذا كان من عادته أن ينظم الشعر. وقد تزوي وجهك بذكر القصيدة وتكسر من صوتك فيها فيكون المعنى أنها ليست بذلك.

ونحو ذلك أن تقول: (فلان عالم) مخبرًا أو مستفهمًا بحسب النغمة،

وقد تمد الصوت بكلمة (عالم) وتفخمه وتمططه فيكون معناه أنه عالم غزير العلم كثيره ، وقد تقولها بصوت متكسر مصحوب بما يشبه القهقهة فيفهم السامع أنك تسخر ، وهكذا. قال أبو الفتح عثمان بن جني: «وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح ، والتفخيم والتعظيم ، ما يقوم مقام قوله (طويل) أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً ، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة ، وتتمكن من تمطيط اللام واطالة الصوت بها وعليها ، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا ، وتمكن الصوت بـ (إنسان) وتفخمه ، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا ، وتزوي وجهك وتقطبه ، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلاً أو نحو ذلك» [(١)].

وهذا لا يختص بالعربية ، فإن اللغات على وجه العموم تجعل للنغمة الصوتية أثرًا في المعنى ، بل ذكر أن قسمًا من اللغات قد تفرق بين معاني اللفظة الواحدة إلى درجة كبيرة بحسب النغمة الصوتية[(٢)].

٥ ـ التطور التاريخي للدلالة: فمن المعلوم أن الدلالة تتطور وتتغير ، وهذا يشمل المفردات والجمل ، وربما كانت معرفة الأصل لهذا التعبير أو ذاك من الصعوبة بمكان ، فمن ذلك قولهم: (باع مكتبته برمّتها) والرمّة: الحبل ، وليس للمكتبة رمّة ، وهو منقول من باع الجمل برمّته ، أي بحبله ، وقولهم: (ساق إليها مهرها ألف دينار) والدنانير لا تساق

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٧٠ ـ ٣٧١ .

(٢) انظر الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ١٠٣ .

«وكان الأصل أن يتزوجوا على الإبل والغنم فيسوقونها ، فكثر ذلك حتى استعمل في الدراهم»[١] ونحوها ، وقولهم: (جاؤوا على بكرة أبيهم) بمعنى جميعًا ، وقد اختلف في أصل هذا التعبير على أقوال منها أن المقصود بالبكرة بكرة الاستقاء من البئر التي يلف عليها الحبل ، ومنها أنها الفتيّة من الإبل.

ومن ذلك قولهم: (عنك في الأرض) بمعنى امض وسر ، وقولهم: (أعمد من سيد قتله قومه) أي: هل زاد على هذا؟ وقولهم: (يا عبدَ مالك) وفي الصاحبي (يا عيدَ مالك)[٢] بالياء ، ويا شيءَ مالك ، ويا شيءَ مالي ، ويا هيءَ مالك ، ويا هيءَ مالي ، ومعناه كله الأسف والتلهف والحزن[٣] والتعجب ، قيل: وهذا من مشكل الكلام الذي لم يفسر بعد[٤].

ومن ذلك قولهم: (رفع عقيرته) بمعنى (صاح) ، فليس هناك علاقة لغوية بين العقيرة والصياح ، «فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع بين معنى الصوت وبين معنى (ع ق ر) لبعد عنك وتعسفت ، وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس: رفع عقيرته»[٥].

ومن التطور التاريخي لدلالة المفردة قولهم للتمسح بالحجارة (استنجاء) وأصله من النجوة ، وهي الارتفاع من الأرض ، وكان الرجل

---

(١) المزهر ١ / ٤٣٠.
(٢) الصاحبي ٦٩.
(٣) لسان العرب (شيء) ١ / ١٠١.
(٤) انظر المزهر ١ / ٦٨.
(٥) الخصائص ١ / ٦٦.

إذا أراد قضاء حاجته تستر بنجوة ، فقالوا: ذهب ينجو»[١] . فذهب معنى المرتفع من الأرض وبقي ما لازمه.

ونحو ذلك قولهم: (يتغوط) وهو من الغائط ، وهو المطمئن من الأرض ، ثم استعمل في قضاء الحاجة ، وهو شبيه بما مر[٢] .

ومثله عندنا في العامية (العَلْوة) لمكان بيع الحبوب والخضروات ونحوها ، وهي من العلو والارتفاع ، وأصله أنه المكان المرتفع الذي توضع فيه الحبوب والخضراوات لبيعها ، ثم انمحى عن المكان معنى العلو وأصبحت تطلق على مكان بيع هذه الأشياء وإن لم يكن مرتفعًا ، بل وإن كان منخفضًا[٣] .

ونحو ذلك كثير.

٦ ـ القرينة: والقرينة عنصر مهم من عناصر الجملة ، فبها يعرف المحذوف لقرينة لفظية أو مقامية ، وبها يعرف عود الضمير وإن لم يجر له ذكر ، وبها يعرف خروج الكلام عن ظاهره إلى دلالة أخرى ، كخروج الحقيقة إلى المجاز ، والخبر إلى الإنشاء ، وبالعكس ، وبها تعرف مقاصد الكلام ، ولنا عودة إلى بحث القرينة في موطن آخر بإذن الله.

٧ ـ الفهم العام لمدلول العبارة ، فإن العبارة قد لا تفهم من مفرداتها ولا يعرف المقصود منها ، وإنما هناك مفهوم عام للمتكلمين بها ينبغي التعويل عليه لفهم أمثال هذه العبارات ، وذلك نحو قولهم: (لليدين وللفم) ، و(فاها لفيك) ، و(كاليوم رجلاً) ، و(يا حبذا التراث لولا الذلة) ، ونحو ذلك.

---

(١) أدب الكاتب ٥٢ .

(٢) انظر أدب الكاتب ٥٢ .

(٣) انظر معاني النحو ٢ / ٧٠٠ .

٨ ـ الإعراب: وهو من أهم عناصر الجملة العربية إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وسنعود إليه في موطن آخر إن شاء الله تعالى.

طريقة تأليف الجملة:

الجملة العربية ـ كما يرى النحاة ـ تتألف من ركنين أساسيين ومن فضلة، والركنان هما المسند والمسند إليه، وهما عمدة الكلام، وقد بيناهما آنفًا. والمسند إليه عندهم لا يكون إلا اسمًا، أما المسند فيكون اسماً وفعلاً. والفعل هو مسند دائمًا ولا يكون إلا كذلك. وعلى هذا فالكلام في الأصل إما أن يتألف من اسم واسم، أو من فعل واسم، وذلك نحو (أخوك قادم) و(يقدم أخوك).

والأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه نحو (أخوك قادم) ولا يتقدم المسند إلا لسبب، ويستثنى من ذلك الوصف الذي اكتفى بمرفوعه نحو (أقائم الرجلان) واسم الفعل وفاعله نحو (هيهات الأمل) فلا يصح تقديم المسند إليه فيهما.

والأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل نحو (يقدم أخوك) ولا يتقدم المسند إليه إلا لسبب. فإن قلت: (أخوك قادم) أو (يقدم أخوك) فقد جريت على الأصل، وليس لأحد أن يسألك لماذا قدمت (أخوك) في الجملة الأولى، وأخرته في الجملة الثانية. فإن قدمت الخبر في الجملة الأولى فقلت: (قادم أخوك) أو قدمت المسند إليه في الجملة الثانية فقلت: (أخوك يقدم) فقد دخلت في سبب التقديم والتأخير، ولا بد أن تكون فعلت ذلك لسبب اقتضاه المقام، ويدخل ذلك في باب العناية والاهتمام الذي تتعدد أسبابه وأنواعه.

فإن جئت بالفضلة معها كانت الفضلة بكل أنواعها متأخرة في الكلام، فتقول مثلاً: (أخوك قادم من الموصل) فالجار والمجرور قيد أو

فضلة ، وحقه أن يكون بعد المسند والمسند إليه ، فإن قدمته عن مكانه دخل ذلك في باب التقديم والتأخير ، ولا يكون ذلك إلا لسبب ، فلو قلت: (أخوك من الموصل قادم) أو (من الموصل أخوك قادم) أو (من الموصل قادم أخوك) دخل كل ذلك في باب التقديم والتأخير ، وهنا يحق للسامع أن يسألك عن سبب التقديم ، ولا تقول ذلك إلا لمعنى خاص يميزه عن معنى الجملة الأخرى.

وكذلك لو قلت: (ضرب محمد خالدًا) كنت قد جريت على الأصل، فإن قدمت (خالدًا) الذي هو فضلة عن محله دخل ذلك في باب التقديم والتأخير ، ولا بد أن يكون ذلك لسبب. فلو قلت: (ضرب خالدًا محمد) أو (خالدًا ضرب محمد) أو (خالدًا محمد ضرب) لم تكن قد جريت على الأصل ، وإنما دخلت في باب التقديم والتأخير الذي لا بد له من سبب.

ولهذا يرى النحاة أن الكلام «يكون له أصل ثم يتسع فيه»[(١)] ومن الاتساع التقديم والتأخير ، ولهذا نرى النحاة كثيرًا ما يقولون: والأصل كذا أو كذا ، من مثل قول الناظم: (والأصل في الأخبار أن تؤخرا) أو قوله:

والأصل سبق فاعل معنى كمَن   مِن ألبسنْ مَن زاركم نسج اليمن

ويشرح النحاة ذلك ويوضحونه فيقولون مثلاً: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر»[(٢)] ، أو يقولون: (الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل . . . والأصل في المفعول أن يفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل»[(٣)]. أو يقولون: «إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل ؛ فالأصل تقديم ما هو فاعل

---

(١) المقتضب ١ / ٤٦.

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ١٠٠ ، وانظر الرضي ١ / ٨٨.

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ١٦٥.

في المعنى نحو (أعطيت زيدًا درهمًا). . . ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنى ، لكنه خلاف الأصل» [١] .

وقد أوضح ذلك سيبويه وقرره في مواضع كثيرة من كتابه ، وذلك من مثل قوله في (ضرب زيدًا عمرو) : «فعمرو مؤخر في اللفظ مبدوء به في المعنى» [٢] ، وقوله : «وإذا قلت : (كان حليمًا) فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ» [٣] ، وقوله : «فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون الفاعل مقدمًا» [٤] . وبهذا جعلوا لمواقع الكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض ، فقد قالوا : إن «مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة ، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر ، ومرتبة ما يصل إليه الفعل بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف الجر وإن كانا فضلتين ، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني .

وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التقديم وهو يعود على ما مرتبته التأخير ، فلا يجوز أن يتقدم ؛ لأنه يكون متقدمًا لفظاً ومرتبة . وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير وهو يعود على ما مرتبته التقديم فلا يجوز أن يتقدم ؛ لأنه يكون مقدمًا لفظاً مؤخرًا رتبة ، فعلى هذا يجوز (في داره زيد) . . . ولا يجوز (صاحبها في الدار)» [٥] .

وقال ابن يعيش : «رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ، ورتبة الفاعل أن يكون بعده ، ورتبة المفعول أن يكون آخرًا ، وقد تقدم المفعول لضرب

---

(١) شرح ابن عقيل ١ / ١٨١ .
(٢) سيبويه ١ / ١٠٤ .
(٣) سيبويه ١ / ٢٢ .
(٤) سيبويه ١ / ١٤ ـ ١٥ .
(٥) البرهان ١ / ٣١٠.

من التوسع والاهتمام به ، والنية به التأخير»[١] وذكر أن مرتبة المبتدأ متقدمة على الخبر[٢] .

فإن وضعت كل ذي مرتبة بمكانه فقد جريت على الأصل ، وإلا دخلت في باب التقديم والتأخير.

التقديم والتأخير:

ذكرا أن النحاة جعلوا للكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض ، فإن جئت بالكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير ، وإن وضعت الكلمة في غير مرتبتها دخلت في باب التقديم والتأخير، فإن قولك: (كسا محمد سالمًا قميصًا) مثلاً ليس فيه تقديم وتأخير ، فقد جئت بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول الأول ثم المفعول الثاني ، ولو غيرت أية كلمة عن موضعها دخلت في باب التقديم والتأخير الذي يدل على أن ما قدمته أهم مما أخرته ، فلو قلت مثلاً: (كسا محمد قميصًا سالمًا) كنت قدمت المفعول الثاني على المفعول الأول ، وكان ذكر القميص أهم من ذكر سالم ، ولو قلت: (كسا قميصًا محمد سالمًا) كان ذكر القميص في هذه العبارة أهم من ذكر الفاعل والمفعول الأول ، فإن قلت: (قميصًا كسا محمد سالمًا) كان الاهتمام بذكر القميص أكثر مما بعده. ثم تترتب الأهمية بحسب وضع الكلمات في العبارة حتى تصل إلى آخر كلمة. وكذلك لو جعلت ترتيب الجملة على أي نحو آخر ، كأن تقول: (قميصًا سالمًا كسا محمد) أو (قميصًا سالمًا محمد كسا) أو (قميصًا كسا سالمًا محمد).

ويكون لكل عبارة معنى يميزها عن العبارة الأخرى ، وقد ذكر سيبويه أن العرب «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن

---

(١) ابن يعيش ١ / ٧٦.

(٢) ابن يعيش ١ / ٩٣ ، وانظر الرضي ٢ / ٤ ـ ٥.

كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[١]. هذا هو الأصل في الكلام العربي، وقد قرره علماء العربية ببيان واضح.

جاء في «الإيضاح» في تقديم معمولات الفعل: «وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو إما لأن أصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول نحو (ضرب زيد عمراً) وتقديم المفعول الأول على الثاني نحو (أعطيت زيدًا درهمًا)، وإما لأن ذكره أهم والعناية به أتم»[٢].

قد ترى أن في هذا التقرير ضربًا من المبالغة والخيال اللغوي وليس حقيقة لغوية، ولكن هذه هي الحقيقة تراها جلية واضحة في أفصح الكلام وأعلاه، أعني في كتاب الله تعالى، فقد يأتي بالجملة على أصلها، وقد يقدم الكلمة على الكلمة، أو يقدمها على الكلمتين، أو يقدمها على الجملة كلها، ولكل ذلك سبب وقصد، وإلا كان ضربًا من العبث، وسأضرب لك أمثلة توضح هذا الأمر، وقد قدمت في كتابي (التعبير القرآني) جملة صالحة من أمثلة التقديم والتأخير وأسبابه.

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٧] فهنا جرى التعبير على الأصل ولم يقدم شيئًا على شيء.

وقال: ﴿۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، وقال: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٢﴾﴾ [النساء]، وقال: ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥]، وقال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴿٢﴾﴾ [القمر].

---

(١) الكتاب ١ / ١٥.

(٢) الإيضاح ١ / ١١٣، وانظر البرهان ٣ / ٢٣٣.

فهذه الآيات كلها جرت على الأصل من دون تقديم وتأخير ؛ لأن المقام لا يقتضي ذاك ، وإنما يقتضي وضع كل كلمة في مكانها الذي وضعت فيه .

وقد يأتي الكلام على غير ذلك فيقدم ويؤخر ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ ﴾ [الزخرف: ٥٣] فقدم الجار والمجرور (عليه) على نائب الفاعل ، في حين قال : ﴿ أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴿٢٥﴾ ﴾ [القمر] فلم يقدم الجار والمجرور ، وإنما جاءت الآية على الأصل ، وذلك أن الكلام في (الزخرف) على موسى ، قال تعالى على لسان فرعون : ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ فناسب تقديم (عليه) ـ أي على موسى ـ لأن السياق في ذكره .

في حين أن الكلام جرى في سورة القمر على الأصل ذلك أن السياق هو في التكذيب بالنذر ، ومدار التكذيب قائم على إنكار إنزال الذكر عليهم ﴿ أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴾ فالمسألة أصلاً في إنكار الإيمان بالنبوة ، وإنكار أن الله أوحى إلى بشر ليبلّغوا عنه ، ولا يختلف الإنكار باختلاف الشخص المرسل ، فإن الاختلاف ليس على الشخص ، وإنما على أصل المسألة .

في حين كان السياق في (الزخرف) في المفاضلة بين شخصين : موسى وفرعون ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾ فناسب تقديم ما قدم .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الأعراف: ١٧١] بتقديم (الجبل) على الظرف (فوقهم) جريًا على الأصل .

في حين قال : ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [النساء: ١٥٤] ، وقال : ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [البقرة: ٦٣] بتقديم الظرف على الطور في الآيتين .

ذلك أن تقديم الظرف (فوق) على الطور في البقرة والنساء يدل على أن الاهتمام بالظرف أكثر من الطور، وأن تقديم الجبل على الظرف في الأعراف يدل على أن الاهتمام بالجبل أكثر من الظرف. ولتوضيح ذلك نذكر الآيات بتمامها.

قال تعالى في الأعراف: ﴿ ۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾.

وقال في البقرة: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾.

وقال في النساء: ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿١٥٤﴾ ﴾.

وبالنظر في هذه الآيات والسياق الذي وردت فيه يتضح سبب التقديم والتأخير، ومن ذلك:

١ ـ أنه ذكر في الأعراف حال الجبل وشأنه، فقد قال عنه ﴿ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ وقال: ﴿ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ﴾ ولم يذكر شيئًا من ذلك عن الطور في آيتي البقرة والنساء، مما يدل على الاهتمام بالجبل في الأعراف دون البقرة والنساء، فاقتضى تقديمه.

٢ ـ أن الكلام بعد آيتي البقرة والنساء يستمر على بني إسرائيل وذكر صفاتهم وأحوالهم، فقد جاء بعد آية البقرة: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ ﴾ ويستمر الكلام إلى الآية ١٠٣. وكذلك الأمر بعد آية النساء، فإن الكلام يستمر على بني إسرائيل إلى الآية ١٦٢.

في حين أن الكلام على بني إسرائيل ينقطع في سورة الأعراف عند

هذه الآية ، ويأتي بعدها قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ. . .﴾ [الأعراف: ١٧٢] ويستمر الكلام دون ذكر لبني إسرائيل. فلما كان الكلام والسياق على بني إسرائيل في آيتي البقرة والنساء ناسب تقديم الظرف المتصل بهم (فوقهم) ولما لم يكن الأمر كذلك في الأعراف لم يكن داع لتقديمهم.

٣ ـ ثم من ناحية أخرى نلاحظ استعمال الفعل (نتق) مع الجبل ، و(رفع) مع الطور ، وهو مما له أثره في التقديم أيضًا ، فإن النتق أشد وأقوى من الرفع ؛ ذلك أن معنى النتق هو الجذب والزعزعة والاقتلاع ، ومعناه أيضًا هو أن يقلع الشيء فيرفعه من مكانه ليرمى به ، هذا هو الأصل[(١)] . في حين أن الرفع ضد الوضع. فأنت ترى أن في نتق الجبل من الغرابة والقوة والإخافة والتهديد ما ليس في رفع الطور ، فأن يُزعزَع الجبل ويقلع من مكانه ويرفع ليرمى به كأن هناك قاذفاً يقذف به عليهم أمر مرعب ومخيف ، وفيه من القوة والشدة ما ليس في رفعه ، فناسب ذلك تقديم الجبل كما هو ظاهر ، ألا ترى لو أن شخصًا رفع حجارة من الأرض وهزّ يده وتهيأ لضرب شخص ما ألم يكن ذلك أكثر تهديدًا وإخافة من مجرد رفع الحجارة من الأرض؟

٤ ـ ثم إن لفظة كل من (الجبل) و(الطور) لها شأنها في هذا التقديم والتأخير ، ذلك أن الجبل اسم لما طال وعظم من أوتاد الأرض[(٢)] . ولا يشترط في الطور ذلك. فالجبل أعظم من الطور. ولذلك يجيء في مقام الشدة والهول وبيان المقدرة العظيمة اسم (الجبل) وذلك نحو قوله تعالى في قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ

---

(١) لسان العرب (نتق).
(٢) لسان العرب (جبل) ١٣ / ١٠٢ .

﴿ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فانظر كيف اختار لفظ الجبل على الطور للدلالة على عظم التجلي وأثره. ولذلك أيضًا ذكر لفظ الجبال دون الأطوار في مقام التهويل والتعظيم والدلالة على القدرة التي لا تحد فقال: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝٦ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ۝٧﴾ [النبأ]، وقال: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ۝٣٢ مَتَٰعًا لَّكُمْ﴾ [النازعات: ٣٢ ـ ٣٣]، وقال في يوم القيامة: ﴿وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۝٣﴾ [التكوير]، وقال: ﴿وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۝١٩﴾ [الغاشية] ففيها من الدلالة على العظم ما ليس في اسم الطور، فكان رفع الجبل أعظم من رفع الطور، فكيف إذا كان نتقًا؟

فاستوجب ذلك تقديم الجبل وتأخير الطور، فأنت ترى أن السياق واختيار الكلمات كل أولئك تعاضدت في التقديم والتأخير، فلا يحسن أن تضع كلمة مكان كلمة في الآيتين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٣٢﴾ [البقرة] فقدم الجار والمجرور (بها) على الفاعل (إبراهيم) للدلالة على عظم هذه الوصية، وأنها أعظم من الموصّي، وأنها لا يختلف أمرها سواء كان الموصي إبراهيم أم غيره.

وأنت في غنى عن بيان أهمية هذا التقديم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨]، والمقصود بالقسمة قسمة أموال المواريث، فقدم القسمة على الفاعل؛ لأنها هي الأهم، وهي المقصودة بالكلام، ولم يكن الحضور إلا بسببها، والسياق إنما هو في الأموال والتصرف فيها، فناسب تقديم المفعول به على الفاعل ههنا.

ومن ذلك قوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقوله: ﴿وَأَلۡفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلۡبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥]، فقدم الجار والمجرور (عليهم) على المفعول به في آية المائدة، وأخر الظرف ﴿لَدَا ٱلۡبَابِۚ﴾ عن المفعول الأول في آية يوسف؛ ذلك أن المقام مختلف، فالآية الأولى في بني إسرائيل وقد أمرهم ربهم بدخول الأرض المقدسة فخافوا وجبنوا معتلّين بأن فيها قومًا جبارين ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المائدة] فقال لهم رجلان مؤمنان ﴿ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ﴾ [المائدة: ٢٣] أي ادخلوا على القوم الجبارين، فأنت ترى أهمية تقديم الجار والمجرور؛ لأن الكلام عليهم وليس على الباب فناسب ذلك تقديمه.

أما الآية الأخرى فهي في يوسف وامرأة العزيز، إذ همت به واستبقا الباب وكانت المفاجأة أن ألفيا زوجها لدى الباب، ولا حاجة لبيان أهمية حضور الزوج في مثل هذا الموقف، وأنت في غنى عن بيان الأهم من الكلمتين (زوجها) و(الباب) في هذا المقام.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ [فاطر: ٣٢]، وقوله: ﴿وَأَوۡرَثۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴿٥٣﴾﴾ [غافر].

فقد قدم الكتاب على الحَمَلة في آية فاطر، وقدم الحَمَلة على الكتاب في آية غافر؛ ذلك أن الكلام في آية فاطر على الكتاب، فقد قال قبل هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [فاطر: ٢٩]، وقال: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ﴾ [فاطر: ٣١]، ثم قال: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ [فاطر: ٣٢] فالكلام على الكتاب كما ترى.

في حين أن الكلام في غافر على حَمَلة الهدى والمنذَرين به فناسب

تقديمهم ، فقد بدأت الآيات بقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَقَـٰرُونَ ﴾ [غافر : ٢٣ ـ ٢٤] فموسى هو حامل الرسالة ، وفرعون وقومه هم المبلَّغون بها ، وقد قدم موسى على الآيات . ثم يستمر الكلام على فرعون وقومه وموقفهم من موسى من نحو قوله : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ﴾ [غافر : ٢٦] ، ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٧﴾ ﴾ [غافر] ، ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ ﴾ [غافر : ٢٨] ويستمر الكلام على موسى وفرعون وقومه إلى أن يختمه بقوله : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَـٰبَ ﴿٥٣﴾ ﴾ [غافر] .

فقدم موسى على الهدى ههنا كما قدمه في بدء الكلام على (الآيات) بقوله : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾ . ثم إن الأنبياء ينبغي أن يكون لهم ورثة يبلغون عنهم بعدهم فقال : ﴿ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ فكما قدم موسى قدم بني إسرائيل ، وكما أخر الهدى أخر الكتاب .

أضف إلى ذلك كله أن السياق هو في الكلام على حامل الرسالة والناس الذين حملت إليهم ، فاقتضى تقديم بني إسرائيل على الكتاب في آية غافر ، كما اقتضى تقديم الكتاب على المصطفين في آية فاطر .

ثم انظر من ناحية أخرى كيف أنه لما وصف أمة محمد بقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ أثنى عليهم بعد ذلك بآيات عدة نحو قوله : ﴿ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾ ﴾ [فاطر] .

في حين أنه لما ذكر بني إسرائيل باسمهم ﴿ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾

لا بصفة مدح ، لم يذكر في شأنهم كلمة واحدة ، ولم يثن عليهم بحرف واحد بعدها ، بل أثنى على الكتاب فقط فقال: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ﴿٥٣﴾ هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٥٤﴾ ﴾ . ثم التفت إلى النبي ﷺ قائلا: ﴿ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الروم: ٦٠].

فانظر إلى موازين الكلام وعلوّ اختيار الألفاظ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [النمل] ، وقوله: ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [المؤمنون] فقدم (هذا) في الآية الأولى وأخرها في آية (المؤمنون) وذلك «أن ما قبل الأولى ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [النمل] ، وما قبل الثانية ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [المؤمنون] فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم ترابًا ، والجهة المنظور فيها هنا كونهم ترابًا وعظامًا ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث» وذلك أن البلى في الحالة الأولى أكثر وأشد ، وذلك أنهم اصبحوا ترابًا مع آبائهم. وأما في الآية الثانية فالبلى أقل ، وذلك أنهم تراب وعظام فلم يصبهم ما أصاب الأولين من البلى ، ولذا قدم (هذا) في الآية الأولى ؛ لأنه أدعى إلى العجب والتبعيد»[١].

فإن قدم المعمول على عامله أفاد القصر[٢] غالباً ، أو أفاد زيادة في الاهتمام ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ ﴾ [الفاتحة] أي نخصك بالعبادة والاستعانة ، ونحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ [الأنعام]

---

(١) التعبير القرآني ٨٠ ـ ٨١ ، وانظر الإيضاح ١ / ١١٦.
(٢) انظر الرضي على الكافية ٢ / ١٦.

فقال: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ ثم قال ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ بتقديم المفعول على فعله، أي تخصونه بالدعاء ولا تدعون أحدًا سواه، بدليل قوله: ﴿وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾.

ومنه قوله ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠] أي لم يفعل ذلك إلا بسبب ظلمهم.

ومنه قوله: ﴿يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [المطففين] أي ينبغي أن يختص التنافس في هذا لا فيما سواه.

وربما كان التقديم على العامل لزيادة الاهتمام لا للاختصاص وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤] فإنه لم يخص نوحًا بالهداية، ونحو قوله: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾ [النحل] والاهتداء لا يقتصر على النجوم، بل إن وسائل الاهتداء كثيرة، وقد قال تعالى قبل هذه الآية: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾﴾ [النحل] فقد ذكر من وسائل الاهتداء الجبال والأنهار والسبل، غير أنه قدم النجوم على عاملها لمزيد من العناية والاهتمام، إذ إنها من أعظم وسائل الاهتداء وأهمها في الليل خاصة.

ونحو قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ [الفتح] والله سبحانه ليس مقصورًا بصره على ما يعملون، بل هو بصير بكل شيء، ولكنه قدم ما يعملون لزيادة الاهتمام، إذ الكلام عليهم، فناسب ذلك تقديم عملهم.

فإن لم يكن بين الكلمات رتب سبق كان التقديم والتأخير للعناية والاهتمام، كالمتعاطفين بالواو والصفات وغير ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] فقد قدم السجود على القول في آية البقرة، وأخره في آية الأعراف.

وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ ﴾ [الحج: ٧٧]، وقوله: ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [آل عمران] فقد قدم الركوع على السجود في آية الحج، وقدم السجود على الركوع في آية آل عمران.

وقوله: ﴿ لِّتَسْلُكُواْ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ﴿٢٠﴾ ﴾ [نوح] بتقديم السبل على الفجاج، وقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [الأنبياء] بتقديم الفجاج.

ومدار كل ذلك على العناية والاهتمام، فما قدمته كنت به أعنى.

والذي نريد أن نذكره ههنا أن مواطن العناية والاهتمام تختلف بحسب المقام، ولذلك قد تقدم كلمة في موطن وتؤخرها في موطن آخر حسبما يقتضيه المقام كما مثّلنا.

وليس معنى الاهتمام تقديم ما هو أفضل أو أشرف، إذ المقام قد يقتضي تقديم المفضول على الفاضل، وقد يقتضي العكس، ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم من تقديم الكافرين على المؤمنين، وتقديم العقوبة على المغفرة، وتقديم الضرر على النفع، ولكل مقام مقال، وقد ذكرت في كتاب (التعبير القرآني) في باب التقديم والتأخير جملة صالحة من ذلك، فلا نريد أن نكرر فيه القول، غير أننا نذكر مثالاً يوضح شيئًا من ذلك.

قال تعالى في سورة المعارج: ﴿ يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـْٔوِيهِ ﴿١٣﴾ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾ ﴾ وقال في سورة عبس: ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ ﴿٣٣﴾ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾ ﴾.

بدأ في سورة (عبس) بذكر الأخ فالأم فالأب فالصاحبة ثم الأبناء في

الأخير ، وفي سورة المعارج على عكس ذلك ، فقد بدأ بالأبناء فالصاحبة فالأخ فالفصيلة ثم انتهى بأهل الأرض أجمعين .

وسبب ذلك والله أعلم أن المقام في (عبس) مقام الفرار والهرب ، قال تعالى : ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ﴾ والإنسان يفر من الأباعد أولاً ثم ينتهي بألصق الناس به وأقربهم إليه فيكونون آخر من يفر منهم ، والأخ أبعد المذكورين في الآية من المرء ، وإنّ ألصقهم به زوجه وأبناؤه ، فنحن ملتصقون في حياتنا بأزواجنا وأبنائنا أكثر من التصاقنا بإخواننا وآبائنا وأمهاتنا ، فقد تمر شهور بل ربما أعوام ونحن لا نرى إخواننا ، في حين نأوي كل يوم إلى أزواجنا وأبنائنا .

والإنسان قد يترك أمه وأباه ليعيش مع زوجه وأبنائه ، وهو ألصق بأبنائه من زوجه ، فقد يفارق زوجه ويسرحها ولكن لا يترك ابنه . فالأبناء آخر من يفر منهم المرء ويهرب ، وهكذا رتب المذكورين في الفرار بحسب العلائق ، فأقواهم به علاقة هو آخر من يفر منهم ، فبدأ بالأخ ثم الأم ثم الأب . وقدم الأم على الأب ، ذلك أن الأب أقدر على النصر والمعاونة من الأم ، وهو أقدر منها على الإعانة في الرأي والمشورة ، وأقدر منها على النفع والدفع .

فالأم في الغالب ضعيفة تحتاج إلى الإعانة ، بخلاف الأب . والإنسان هنا في موقف خوف وفرار وهرب ، فهو أكثر التصاقًا في مثل هذه الظروف بالأب لحاجته إليه ، ولذا قدم الفرار من الأم على الفرار من الأب ، وقدم الفرار من الأب على الفرار من الزوجة لمكانة الزوجة من قلب الرجل وشدة علاقته بها ، فهي حافظة سره وشريكته في حياته ، ثم ذكر الفرار من الأبناء في آخر المطاف ، وذلك لأنه ألصق بهم وهم مرجوون لنصرته ودفع السوء عنه أكثر من كل المذكورين .

هذا هو السياق في (عبس) سياق الفرار من المعارف وأصحاب العلائق

أجمعين للخلو إلى النفس ، فإن لكل امرئ شأنًا يشغله وهمًا يغنيه .

أما السياق في سورة (المعارج) فهو مختلف عما في (عبس) ذلك أنه مشهد من مشاهد العذاب الذي لا يطاق ، فقد جيء بالمجرم ليقذف به في هذا الجحيم المستعر ، وهذا المجرم يود النجاة بكل سبيل ولو أدى ذلك إلى أن يبدأ بابنه فيضعه في دركات لظى ، فرتب المذكورين ترتيبًا آخر يقتضيه السياق ، وهو البدء بالأقرب إلى القلب والأعلق بالنفس فيفتدي به فضلاً عن الآخرين ، لقد وردت في السياق جملة أمور تقتضي هذا الترتيب منها :

١ ـ أنه ذكر أن هذا المفتدي «مجرم» وليس امرءًا اعتياديًا ، والمجرم مستعد لفعل أي شيء لينجو ولو أن يبدأ بأقرب المقربين إليه وأحبهم إلى قلبه فيضعه في السعير ، وهو لا يهمه أن يفتدي بالناس أجمعين فيضعهم مكانه في أطباق النيران بذنب لم يرتكبوه وإنما ارتكبه هو .

٢ ـ جرى ذكر القرابات قبل هذا المشهد فقال : ﴿ وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴾ والحميم القريب ، فبدأ بأقرب القرابة وهم الأبناء ، ثم انتهى إلى الأباعد وهم من في الأرض عمومًا .

٣ ـ ذكر بعد هذه الآيات أن الإنسان خلق هلوعًا إذا مسه الشر جزوعًا وإذا مسه الخير منوعًا ، فلما أدرك المجرم العقاب وأيقن أنه مواقعه لا محالة أدركه الهلع والجزع ، ومن أظهر مظاهر هذا الهلع والجزع أن يبدأ بأقرب الناس وأحبهم إليه فيفتدي به .

٤ ـ أن البدء بأقرب الناس وأحبهم إليه وألصقهم بقلبه ليفتدي به يدل على أن العذاب فوق التصور وهوله أبعد من الخيال بحيث جعله يبدأ بأقرب الناس إليه وأن يتخلى عن كل مساومة ، جاء في (أنوار التنزيل) في قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ . . . ﴾ أن ذلك «لبيان أن اشتغال كل مجرم بنفسه بلغ به إلى حيث يتمنى أن يفتدي بأقرب

الناس إليه وأعلقهم بقلبه ، فضلاً عن أن يهتم بحاله ويسأل عنها» [١] .

فرتبهم ترتيبًا آخر مبتدئًا بالأبناء فالزوجة فالأخ فالفصيلة وفيهم الأبوان ، ثم انتهى بأهل الأرض أجمعين فلا يبقى أحد غيره [٢] .

وقد يكون التقديم والتأخير مراعاة لمعنى معين وليس للاهتمام والعناية فقط ، إن التقديم والتأخير قد لا يؤدي إلى تغيير أساسي في المعنى وذلك نحو (أكرم محمد سالمًا) و(أكرم سالمًا محمد) ، و(أقبل سعيد اليوم) و(أقبل اليوم سعيد) ، و(رفعنا فوقهم الطور) ، أو (رفعنا الطور فوقهم) فتقديم نحو هذا من باب العناية والاهتمام وليس له أثر كبير في المعنى .

وقد يكون التقديم والتأخير ذا أثر على المعنى فيتغير تبعًا للتقديم والتأخير ، وذلك كأن يتغير المتعلق أو يتغير الموقع أو لغير ذلك من أسباب التغيير ، ومن ذلك على سبيل المثال قولك : (عرفت على عجل كيف جئت) و(عرفت كيف جئت على عجل) فمعنى الجملة الأولى أن المعرفة كانت على عجل ، ومعنى الجملة الثانية أن المجيء كان على عجل ، وقد تغير المعنى بحسب موقع الجار والمجرور .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر : ٢٨] «فإنه لو أخر ﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ عن ﴿ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ لتوهم أن (من) متعلقة بـ (يكتم) فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون» [٣] .

ونحو (حسبت محمدًا خالدًا) و(حسبت خالدًا محمدًا) فالمعنى مختلف بحسب التقديم والتأخير .

ونحو قوله ﷺ في الأرقّاء : «إن الله ملّككم إياهم ولو شاء لملّكهم

---

(١) أنوار التنزيل ٧٥٩ ، وانظر روح المعاني ٢٩ / ٦٠ .
(٢) ينظر كتابنا (لمسات بيانية) .
(٣) الإيضاح ١ / ١١٤ .

إياكم» فالمعنى مختلف كما هو واضح.

وقد يكون التقديم لضرب من التوسع في الكلام كما في الشعر ومراعاة الأسجاع، فإن الشاعر قد يعسر عليه وضع الكلمات بحسب أهميتها في الكلام، وقد يضطره الوزن والقافية إلى التقديم والتأخير لإقامتهما.

وكذلك الأمر في السجع، فانك قد تضطر إلى تقديم كلمة على غيرها مراعاة للسجع، جاء في (شرح السيرافي على الكتاب) «واكتسبوا بتقديمه ضربًا من التوسع في الكلام؛ لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه»[١].
وجعلوا من ذلك مراعاة الفاصلة في القرآن الكريم كما في قوله تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾ [طه] قالوا «فإنه لو أخر (في نفسه) عن (موسى) فات تناسب الفواصل؛ لأن قبله ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ وبعده ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٦٨﴾»[٢].

وجعل منه السكاكي ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ۝٧٠﴾ [طه] بتقديم (هرون) مع أن (موسى) أحق بالتقديم[٣].

ونقول: إن هذا التوسع الذي ذكروه مراعاة للفواصل لا ينطبق على القرآن الكريم، فإن القرآن الكريم يراعي المعنى مع مراعاة الفاصلة، ولا يراعي الفاصلة على حساب المعنى، وإن قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾ [طه] مراعى فيه المعنى إلى جانب الفاصلة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما قاله السكاكي، وهو أن تقديم هرون على موسى في آية طه مراعاة للفاصلة، مع أن موسى أحق بالتقديم. وقد سبق أن

---

(١) شرح السيرافي بهامش الكتاب ١ / ١٤.
(٢) البرهان ٣ / ٣٣٤ ـ ٣٣٥، وانظر الإيضاح ١ / ١١٤.
(٣) البرهان ٣ / ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

أوضحنا أن ليست كلمة أحق بالتقديم لذاتها ، وإنما يكون ذلك بحسب المقام ، فقد يقتضي المقام تقديم المفضول على الفاضل ، وفي القرآن مواطن كثيرة من هذا ، فلا يصح القول إن موسى أحق بالتقديم على وجه العموم ، فقد قال تعالى ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فقد قدم ذاته العلية ثم الملائكة فالكتب ثم الرسل آخرًا.

في حين قال في موطن آخر: ﴿ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ ۝٩٨ ﴾ [البقرة] فقد أخر جبريل وميكال عن الرسل مع أنهما من أعظم الملائكة شأنًا ، فلا يصح القول إنه كان ينبغي تقديم جبريل وميكال.

وقال تعالى: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ ۝٣ ﴾ فأخر ﴿ ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ ۝٣ ﴾ مع أنه أفضل المذكورات ولم تمنعه الفاصلة من التقديم ، وقد ضربنا أمثلة توضح ذلك.

وأما بخصوص الآية التي ذكرها السكاكي وهي قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ۝٧٠ ﴾ فقد بينا في كتاب (التعبير القرآني) في باب فواصل الآي[١] أن التقديم والتأخير في هذه الآية وآية ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝٤٨ ﴾ [الشعراء] لم يكن لفاصلة الآية فحسب ، بل إن هذا التقديم والتأخير اقتضاه الكلام من جهات أخرى ، ولا يصح تقديم ما أخر أو تأخير ما قدم فيهما ، فلا نعيد الكلام فيه ، ومن شاء فليرجع إلى ذلك هناك.

وأما قوله: ﴿ فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ۝٦٧ ﴾ فلم يكن تأخير الفاعل فيه لمراعاة الفواصل فحسب ، بل إن جو السورة والمعنى والسياق

---

(١) التعبير القرآني ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

ومراعاة الفاصلة، كل ذلك يقتضي تقديم ما قدم وتأخير ما أخر.

وهذا يحتاج إلى فضل إيضاح وتبيين. إن الآية قدمت ضمير الفاعل في قوله: (في نفسه) ثم بينته في ختام الآية وهو (موسى) فالضمير يعود على متأخر في اللفظ، وهذا من باب الإيضاح بعد الإبهام. لقد شاع في السورة الإيضاح بعد الإبهام وتكرر في مواطن عدة منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] فقد ذكر أنه بالوادي المقدس أولاً ثم أوضحه وبينه باسمه فيما بعد.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى...﴾ [طه: ١٣ ـ ١٤] ففسر ما أراده منه بالوحي وأوضحه بعد ما أبهمه.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِى ﴿٣٠﴾﴾ [طه] فبين الوزير باسمه فيما بعد.

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰٓ ﴿٣٧﴾ إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ...﴾ الخ [طه: ٣٧ ـ ٣٩] وما بعدها، فأوضح موضوع الإيحاء بعدما أبهمه.

٥ ـ قوله تعالى: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَىٰ ﴿٦٢﴾ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا﴾ [طه: ٦٢ ـ ٦٣] ففسر النجوى بقوله: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾.

٦ ـ قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [طه: ٧٥ ـ ٧٦] فبين الدرجات العلى فيما بعد.

٧ ـ قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [طه: ٨٨] ففسر العجل ووضحه بأنه جسد له خوار وليس عجلاً حقيقة.

٨ ـ قوله تعالى: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا

﴿يَوۡمًا ١٠٤﴾ [طه] ففسر قولهم بعد ما أبهمه. إلى غير ذلك من الآيات.

وهذه الآيات نظيرة قوله تعالى: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ٦٧﴾ [طه] فأوضح بعدما أبهم. وهو مناسب لما شاع في السورة من الإيضاح بعد الإبهام.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن بناء هذه الآية مناسب لبناء الآية قبلها وهو قوله تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ ٦٦﴾ [طه] فقدم كل جار ومجرور على نائب الفاعل وإليك بناء الآيتين.

يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى	فأوجس في نفسه خيفة موسى
يخيل	فأوجس (الفعل مقابل الفعل)
إليه	في نفسه ـ تقديم ما يستحق التأخير
من سحرهم	خيفة ـ تقديم ما يستحق التأخير
أنها تسعى	موسى ـ تأخير ما حقه التقديم

فبناء الآيتين على نسق واحد، فقدم فيهما الفعل، وقدم المعمولين الفضلتين، وأخر المرفوع «العمدة».

وقد تقول: إن الآية قبلها ـ أعني ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ ـ هي أيضًا جيء بها مبنية على فواصل الآيات فلا فرق بينهما.

والجواب: كلا، فإنه لو تغير مكان أية كلمة لاختل المعنى، فلو قال: (إليه يخيل من سحرهم أنها تسعى) لأفاد ذلك أن التخيل مقصور عليه، وأنه لم يخيل إلى غيره، وهو غير صحيح، بدليل قوله تعالى في مكان آخر: ﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٖ ١١٦﴾ [الأعراف].

ولو قال: (يخيل من سحرهم أنها تسعى إليه) أو (إليه تسعى) لكان

المعنى أن هذه الأشياء المسحورة تسعى إليه ، وهي لم تسع إليه ، وإنما هي تسعى في مكان الاجتماع ، ولما أفاد هذا التعبير أنه داخل في التخييل فإنه لم يقل: (يخيل إليه) فربما خُيّل إلى الآخرين أنها تسعى إليه ، أما هو فلم يخيل إليه ذلك.

ولو قال: (يخيل إليه أنها تسعى من سحرهم) لا نعكس المعنى وصار أنه خُيّل إليه أنها تسعى من سحرهم ، والحقيقة أنها لا تسعى من سحرهم ، بل هي تسعى من غير سحر ، وهذا إفساد للمعنى.

فأنت ترى أن أي تقديم أو تأخير في العبارة مفسد للمعنى ، وقد جرت الآية بعدها ـ وهي التي نحن بصددها ـ على النسق نفسه ، علاوة على أن بناء الآية على ما هي عليه أمر يقتضيه المعنى من جملة نواح:

منها أنه قال: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ ﴾ أي أحس في نفسه خوفًا ، أو وجد فيها خوفًا[1]. وقد ذكر «في نفسه» لأنه أراد أن يعلمنا أن الخوف قد يظهر على المرء ، فقد قال تعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُواْ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ ﴾ [هود] فمعنى ذلك أن الخوف ظهر عليه ، بدليل قولهم له: (لا تخف) ولم يقل: (في نفسه) كما قال في موسى.

وتقديم (في نفسه) مهم جدًّا في هذا الموقف ، إذ ظهور الخوف عليه أمام الملأ من علائم الضعف وعدم الثقة ، وتقديمها أهم من تقديم (موسى) ذلك لأن الكلام معلوم أنه بخصوص موسى ، وحتى لو لم يذكر موسى لكان ذلك معلومًا ، يدلك على ذلك الآيات التي قبلها ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴿٦٥﴾ قَالَ بَلْ أَلْقُواْۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾ ﴾ [طه] فالكلام عليه كما هو ظاهر ، ولم يذكر المعنيّ بقوله: ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ لأنه واضح. ولو قال:

(١) فتح القدير ٣ / ٣٦٢.

﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً﴾ ولم يذكر موسى لكان المقصود معلومًا ، ولذا فموطن الفاعل هنا في آخر الكلام لا في أوله ، لظهوره وعدم خفائه أولاً ، ولتقدم ما هو أهم منه ، ألا ترى كيف قدم الفاعل وأخر (في نفسه) في موطن آخر وهو قوله تعالى : ﴿فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ﴾ [يوسف : ٧٧] لأن الجار والمجرور معلوم ولو لم يذكر ، ذلك لأن قوله : (أسرها) معناه (أخفاها في نفسه) وأنه لو لم يقل (في نفسه) لكان معلومًا كما كان (موسى) معلومًا هناك ، فوضع كلًّا في مكانه ، فقدم هناك ما أخره هنا ، ولكل مقام مقال .

وهناك أمر آخر حسّن تقديم «في نفسه» وهو أنه قال قبل بدء القصة : ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ۝٧﴾ [طه] والسر هو ما في النفس ، والذي أخفى من السر هو ما لم تعلمه النفس ولم يصل بعد إليها ، وهذا كله غيب .

وفي الآية قال : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً﴾ وهذا غيب وهو من السر ، وقال بعدها : ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٦٨﴾ وهذا أخفى من السر ، فإن المخاطب لا يعلمه ، فانظر كيف تناسقت الآية مع الآية التي تقدمت القصة .

ولو قال : (فأوجس موسى خيفة في نفسه) لاحتمل المعنى ـ إضافة إلى المعنى الذي ذكرناه ـ أن في أعماق نفسه خوفًا أحس به ، كما تقول : (أظهر موسى خوفًا في نفسه) أي كان في نفسه خوف ثم أظهره ، وذلك بحسب التعليق ، فإن علقت الجار والمجرور بـ (أوجس) كان المعنى (أوجس في نفسه) وإن علقته بالخوف كان المعنى أن الخوف في نفسه .

ومثله أن تقول : (أظهر ودًّا لمحمد) فالمعنى يحتمل أنه أظهره له إذا علقت الجار والمجرور بالفعل (أظهر) ويحتمل أن ودًّا له كان في نفسه أظهره وذلك إذا علقته بالود أو بمحذوف ، أي ودًّا كائنًا لمحمد . وقد

يكون ـ عند ذلك ـ أظهر الود له أو لغيره ، كما تقول: (أظهر سالم لخالد ودًّا لمحمد) فإن الإظهار كان لسالم والود لمحمد.

ونحوه أن تقول: (وجد في نفسه صدودًا عن هذا) فـ (عن هذا) متعلق بالصدود.

ونحو قولك: (وجد في نفسه إقبالاً على الخير) فـ (على الخير) متعلق بالإقبال.

ونعود إلى الآية ، فإنا لو قلنا: (فأوجس خيفة في نفسه) لكان المعنى أن الخوف كامن في النفس كائن فيها كما ذكرنا ، وهذا المعنى غير مراد ، وهو ذم لموسى عليه السلام ؛ لأن المعنى سيكون أن نفسه منطوية على الخوف، وعلى هذا تكون الآية (فأوجس في نفسه خيفة موسى) أعدل الكلام وأحسنه ، وأن التقديم والتأخير فيها اقتضاه الكلام من كل وجه كما ذكرنا.

والذي ينبغي ألا يغفل عنه أن ما ذكرناه من أغراض التقديم والتأخير إنما هو في غير ما يجب تقديمه أو تأخيره مما له صدر الكلام ونحوه ، نحو (من أكرمت؟) و(لدار الآخرة خير) و(في الدار رجل) ؛ لأنه ليس لنا فيه اختيار ، وما ذكرناه من الأغراض إنما يكون فيما لنا فيه اختيار.

وخلاصة ما ذكرناه في التقديم والتأخير:

١ ـ إن للكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض ، فإن جرى الكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير.

٢ ـ إذا غيرت أية كلمة عن مكانها دخل ذلك في باب التقديم والتأخير.

٣ ـ الأصل في التقديم والتأخير أن يكون للعناية والاهتمام ، فما قدمته كنت به أعنى.

٤ ـ إن مواطن العناية والاهتمام تختلف بحسب المقام ، ولذلك قد تقدم في موطن ما تؤخره في موطن آخر.

٥ ـ ليس معنى الاهتمام تقديم ما هو أفضل وأشرف ، بل قد يكون تقديم المفضول هو موطن الاهتمام.

٦ ـ وقد يكون التقديم والتأخير لمراعاة معنى معين ، فإن تغير ترتيب العبارة بتقديم أو تأخير تغير المعنى.

٧ ـ وقد يكون التقديم لضرب من التوسع في الكلام لا للدلالة على معنى معين كما في الشعر ومراعاة الأسجاع.

٨ ـ إن القرآن الكريم لا يقدم أو يؤخر على حساب المعنى ، بل إن التقديم والتأخير كله مراعى فيه جانب اللفظ والمعنى.

٩ ـ ما ذكرناه من الأمور لا ينطبق على ما يلزم التقديم والتأخير مما ليس لنا فيها اختيار.

موانع التقديم:

هناك مواضع تمنع من التقديم في الجملة العربية ، وهذه الموانع يمكن تقسيمها على ثلاثة أقسام:

١ ـ موانع تتعلق بالمعنى.

٢ ـ موانع موقعية ، أي تتعلق بموقعها في الكلام.

٣ ـ موانع تتعلق بالعمل.

وسنذكر أشهر الموانع من كل قسم.

الموانع التي تتعلق بالمعنى:

١ ـ **الإخلال بالمعنى**: إذا كان التقديم يؤدي إلى إخلال بالمعنى المطلوب امتنع التقديم ، وذلك نحو قولك: (جاء رجل من ذوي السلطة يكتم أمره) فإن هذا التعبير يفيد أن الرجل من ذوي السلطة ، وأنه يخفي أمره ، فإن قلت: (جاء رجل يكتم أمره من ذوي السلطة) صار المعنى أنه

يكتم أمره من ذوي السلطة وليس هو منهم.

ونحو أن تقول: (جاء رجل من القرية) إذا أردت أنه من أهل القرية، ولا يشترط أن مجيئه كان من القرية، فإن قدمت الجار والمجرور وقلت: (جاء من القرية رجل) كان المجيء من القرية، سواء كان الرجل من أهل القرية أم من غيرها.

ونحوه قولك: (أظهرت حبًا له) فإن هذا التعبير يحتمل أن حبًا له قد أظهرته ولا يشترط أن تكون أظهرته له، فإن قلت: (أظهرت له حبًا) كان المعنى أن الإظهار كان له، فإن أردت المعنى الأولى تنصيصًا وجب أن تقوله كما ذكرناه أولاً.

وإن أردت المعنى الثاني تنصيصًا وجب أن تقوله على نحو العبارة الثانية.

ونحو ذلك قولهم: (لله درك) فلو قدم المبتدأ وقيل: (درك لله) لم يفهم معنى التعجب الذي يفهم منه مع التقديم[1].

ونحو «كرمت خالاً» فإن «خالاً» يحتمل التمييز، والمعنى «كرم خالك» ويحتمل الحالية، فإن قدمت فقلت: «خالاً كرمت» وجب كونه حالاً، والمعنى أنه كرم حال كونه خالاً، فان أردت المعنى الأول وجب التأخير، وأن أردت الحالية تنصيصاً وجب التقديم.

ونحو (خالد شاعرًا أحسن منه ناثرًا) فلا يصح تقديم الناثر على اسم التفضيل فتقول: (محمد ناثرًا أحسن منه شاعرًا) لأن المعنى سينعكس.

٢ ـ **أمن اللبس**: وهو من أهم الموانع المعنوية، ويمكن أن يرجع كثير من الموانع المعنوية إليه، من ذلك أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين، وليس ثمة قرينة تميز أحدهما من الآخر نحو (أخوك

---

(١) انظر المساعد ١ / ٢٢٣، الهمع ١ / ١٠٢ ـ ١٠٣.

إبراهيم) فانك أخبرت عن أخيك بأنه إبراهيم ، ولا يصح أن تقدم (إبراهيم) فتقول: (إبراهيم أخوك) على جعل (إبراهيم) خبرًا مقدمًا ؛ لأن المعنى سيلتبس ، فإن لم يلتبس المعنى جاز ، نحو قوله: (كلام النبيين الهداة كلامنا) إذ من الواضح أن المراد تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، وليس العكس ، فـ (كلام النبيين) خبر مقدم.

ومنه أن يكون الخبر فعلاً رافعًا لضمير الخبر مستترًا نحو (زيد قام) فلا يصح تقديم (قام) على أنه خبر مقدم ، و(زيد) مبتدأ مؤخر ، بل على أنه فعل وفاعل.

ومن ذلك أن يكون الإعراب غير ظاهر وليست هناك قرينة تميز أحدهما من الآخر نحو (كان أخي رفيقي) و(ضرب موسى عيسى) فإنه لا يصح تقديم (رفيقي) على أنه خبر كان ، كما لا يصح تقديم (عيسى) على أنه مفعول مقدم.

وقد يكون الإعراب ظاهرًا ، غير أن لهما موقعًا إعرابيًا واحدًا ، وكل منهما يصلح مكان الآخر ، وذلك نحو (أعطيت زيدًا عمرًا) فإن الآخذ زيد ، ولا يصح تقديم (عمرو) على (زيد) على أنه مفعول ثان مقدم ؛ لأن المعنى سيلتبس ، قال ﷺ في الأرقّاء: (إن الله ملّككم إياهم ولو شاء لملّكهم إياكم) فان التقديم غيّر المعنى كما ترى. ونحوه قول عثمان رضي الله عنه (أراهمني الباطل شيطانًا) ولو قال (أرانيهم) لانعكس المعنى.

ومن هذا الباب نحو قولك: (لقيت محمدًا مصعدًا منحدرًا) فالمصعد محمد ، والمنحدر أنا ، ولا يصح تقديم (منحدر) على (مصعد) ؛ لأن المعنى سيكون على غير المراد.

٣ ـ القصر: وذلك نحو (ما زيد إلا قائم) ولا يصح تقديم الخبر فتقول: (ما قائم إلا زيد) للمعنى نفسه.

ونحو (ما عليٌّ إلا من أهلي) ولو قلت: (ما من أهلي إلا علي) لتغير المعنى.

ونحو (ما ضرب زيد إلا خالدًا) ولو قلت: (ما ضرب خالدًا إلا زيد) لتغير المعنى.

ونحو (ما أقبل عليّ إلا راكبًا) فلا تقول للمعنى نفسه: (ما أقبل راكبًا إلا علي) وغير ذلك.

الموانع الموقعية: ومن أشهر الموانع الموقعية:

١ ـ تقديم الصلة على الموصول: لا يجوز تقديم الصلة ولا تقديم جزء منها على الموصول، سواء كان الموصول اسمًا موصولاً أم حرفًا مصدريًّا أم مصدرًا، «فلو قلت: (الذي ضرب زيدًا عمرو) فأردت أن تقدم (زيدًا) على (الذي) لم يجز، ولا يصلح أن تقدم شيئًا في الصلة، ظرفًا كان أو غيره على (الذي) البتة»[(١)]، قال سيبويه: «ومما لا يكون إلا رفعًا قولك: (أأخواك اللذان رأيت؟) لأن (رأيت) صلة للّذين، وبه يتم اسمًا فكأنك قلت: (أأخواك صاحبانا))»[(٢)]. فلا يصح تسليطَ الفعل على (أخواك).

ونحوه إذا قلت: (الذي أكرم زيدًا أمس حاضر) فإنه لا يصح تقديم (زيد) أو (أمس) على (الذي)؛ لأنه من صلته.

وعدّوا من هذا (أل) الموصولة، فإنها اسم موصول عندهم، فلا يجوز تقديم شيء من صلتها عليها، فلا تقول في (هو القادم مسرعًا): (هو مسرعًا القادم) ولا في (هو المكرم زيدًا): (هو زيدًا المكرم). جاء في (الكتاب): «ومما لا يكون فيه إلا الرفع (أعبدُ الله أنت الضاربه؟) لأنك إنما تريد معنى: أنت الذي ضربه؟ فهذا لا يجري مجرى يفعل، ألا ترى أنه لا يجوز أن

---

(١) الأصول ٢ / ٢٣٢، وانظر الرضي ٢ / ٦٠.

(٢) سيبويه ١ / ٦٥.

تقول: (ما زيدًا أنا الضارب)، ولا (زيدًا أنت الضارب)، وإنما تقول: الضارب زيدًا... ألا ترى أنك لا تقول: (أنت المائةَ الواهبُ) كما تقول: أنت زيدًا ضاربٌ. وتقول: (هذا ضاربٌ كما ترى) فيجيء على معنى: (هذا يضرب) و(هو يعمل في حال حديثك). وتقول: (هذا ضارب) فيجيء على معنى (هذا سيضرب)، وإذا قلت: (هذا الضارب) فإنما تعرفه على معنى (الذي يضرب) فلا يكون إلا رفعًا»[(١)].

ولم يستثنوا من عدم جواز التقديم الظرف والجار والمجرور، فتقديمهما على (أل) الموصولة غير جائز إلا بالتأويل، وهو تقدير محذوف يفسره المذكور، جاء في (الأصول): «ولا يصلح أن تقدم شيئًا في الصلة، ظرفًا كان أو غيره على (الذي) البتة. فأما قوله: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۝٢٠﴾ [يوسف] فلا يجوز أن تجعل (فيه) في الصلة... والذي عندي فيه أن التأويل (وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين) فحذف (زاهدين) وبينه بقوله: (من الزاهدين)»[(٢)].

وجاء في «المساعد»: «ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها كقوله تعالى ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ۝٢٠﴾، ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ۝١٦٨﴾ [الشعراء]، ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ۝٢١﴾ [الأعراف] فالجار والمجرور فيها كلها متعلق باسم محذوف يدل عليه صلة (أل) لا بصلتها. إذ لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، والتقدير: زاهدين فيه من الزاهدين، وقالٍ لعملكم من القالين، وناصح لكما من الناصحين»[(٣)].

والذي يظهر لي أن (أل) هذه ليست اسمًا موصولاً كما بينت ذلك في

---

(١) الكتاب ١ / ٦٦ ، وانظر ابن يعيش ٦ / ٦٧ .
(٢) الأصول ٢ / ٢٣٢ .
(٣) المساعد ١ / ١٨٠ .

كتابي (معاني النحو) وأنه يجوز ـ فيما أرى ـ أن يقدم عليها ما يقدم على غيرها من الظرف والجار والمجرور وغيرهما من دون تأويل ولا تقدير.

وقد ورد في القرآن الكريم تقديم الجار والمجرور والظرف عليها، قال تعالى: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴿١٦٨﴾﴾، وقال ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾﴾، وقال ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص]، وعلى أية حال لا يمكن لأحد أن يغلّط من تكلم به على نحو ما جاء في القرآن الكريم سواء كان ذلك بالتأويل أم بغيره.

وأما تقديم غير الجار والمجرور والظرف نحو (أنا عفوَك الراجي) فهو جائز أيضًا فيما أرى، ومن شاء أن يؤول كما فعل مع الظرف فليفعل.

ومن الموصولات (الحروف المصدرية) وتسمى (الحروف الموصولة) مثل: أنْ وأنّ وما ولو المصدرية وكي، فلا يصح أن تقدم عليها شيئًا من صلتها، فلا يصح في (أردت أن أزورك في بيتك) أن تقول: (أردت في بيتك أن أزورك)، ولا في (أردت أن أكرم أخاك): (أردت أخاك أن أكرم)، ولا في (أن تقيم الصلاة خير لك): (الصلاة أن تقيم خير لك)[1].

قال سيبويه: «وتقول: (أَذَكَرٌ أن تلد ناقتك أحبُّ إليك أم أنثى؟) كأنه قال: أذَكَرٌ نتاجها أحبّ إليك أم أنثى؟ فـ(أن تلد) اسم، و(تلد) به يتم الاسم، كما يتم (الذي) بالفعل، فلا عمل له هنا، كما ليس يكون لصلة (الذي) عمل.

وتقول: (أزيد أن يضربه عمرو أمثل أم بشر؟) كأنه قال: (أزيدٌ ضربُ عمرٍو إياه أمثل أم بشر؟) فالمصدر مبني على المبتدأ، و(أمثل) مبني عليه»[2].

---

(١) الأصول ١ / ٢٣٣.

(٢) الكتاب ١ / ٦٦، وانظر الرضي ١ / ١٦٥.

ولا يصح أن تقول: (أذَكَرًا أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى؟)، ولا (أزيدًا أن يضربه عمرو أمثل أم بشرًا؟).

ومن الموصولات (المصدر الصريح) فإنه لا يتقدم معموله عليه[(١)]، فلا تقول في (إكرامك خالدًا حسن): (خالدًا إكرامك حسن). «قيل: لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول»[(٢)].

وكذلك لو كان المتقدم ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنه عندهم لا يجوز، فلا يصح أن تقول في (عندي عزوف عنه): (عندي عنه عزوف)، ولا في (لي رغبة فيه): (لي فيه رغبة) وما ورد من ذلك مؤول على تقدير مصدر يفسره المذكور، كما فعلوا مع (أل) الموصولة، وتقديره (عندي عزوف عنه عزوف). جاء في (المساعد) «فكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، لا يتقدم المعمول على المصدر؛ لتضمنه الموصول والصلة... ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك أو يعد نادراً. فما أوهم التقديم قوله:

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان

فيقدر (إذعان) قبل قوله: (للذلة)، ويكون المصدر المذكور مفسرًا له، هكذا قيل، أو يعد هذا في النادر، وقد سهل بعضهم في الجار والمجرور والظرف بجواز تقديمهما»[(٣)].

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه نحو قولك: (اللهم ارزقني من عدوك

---

(١) ابن يعيش ٦ / ٦٧.

(٢) الرضي على الكافية ٢ / ١٩٥، وانظر الأصول ٢ / ٢٣٣، ١ / ١٦٢.

(٣) المساعد ٢ / ٢٢٣.

البراءة واليك الفرار) قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢]، وقال ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢] ... ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤوّل بشيء؛ حكمه حكم ما أوّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه، بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله»[١].

وهو رأي مسوغ مقبول، ومنعه تعسف.

٢ ـ تقديم التوابع وما يتعاق بها على المتبوع: لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف، ولا تقديم شيء مما يتصل بالصفة على الموصوف، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف. وكذلك الأمر بالنسبة لبقية التوابع كالتوكيد وعطف البيان والبدل وعطف النسق[٢]، فلا يجوز في نحو (مررت برجل مكرم خالدًا) أن تقول: (مررت خالدًا برجل مكرم)، ولا (خالدًا مررت برجل مكرم)، ولا في نحو (أقبل رجل يسوق إبلاً) أن تقول: (أقبل إبلاً رجل يسوق)، ولا «إبلاً أقبل رجل يسوق». ولا في نحو «أقبل رجل يحمل بضاعة» أن تقول «بضاعة أقبل رجل يحمل»، ولا «أقبل بضاعة رجل يحمل» فإن جعلتها حالاً فقلت: (أقبل الرجل يحمل بضاعة)، جاز أن تقول (بضاعةً أقبل الرجل يحمل) لأن الحال قد تقدم على عاملها وعلى صاحبها في مواطن فيقدم معمولها، بخلاف النعت.

جاء في (الأصول): «اذا قلت: (مررت برجل ضاربٍ زيدًا) لم يجز أن تقدم (زيدًا) على (رجل)، وكذلك إذا قلت: (هذا رجل يضرب زيدًا) لم يجز أن تقول: (هذا زيدًا رجل يضرب) لأن الصفة مع الاسم بمنزلة

---

(١) الرضي على الكافية ٢ / ١٩٥.

(٢) انظر الأصول ٢ / ٢٣٤، الخصائص ٢ / ٣٨٥، الرضي على الكافية ١ / ١٦٥.

الشيء الواحد ، وكذلك كل ما اتصل بها»[١] .

وجاء في (الكتاب): «وإذا كان الفعل موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك: (أزيدٌ أنت رجل تضربه؟) و(أكلّ يوم ثوب تلبسه؟) فإذا كان وصفًا فأحسنه أن يكون فيه الهاء لأنه ليس بموضع إعمال»[٢] .

وكذلك الأمر بالنسبة إلى التوابع الأخرى ، فلا تقول في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾ [العلق] أن تقول: (لنسفعن ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة بالناصية) ولا في ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴿٥﴾ ﴾ [البروج]: (قتل أصحاب النار ذات الوقود الأخدود) ، ولا في (حضر الرجل محمود): (حضر محمود الرجل) على أن (محمودًا) بدل مقدم ، بل يكون تعبيرًا آخر ، ويكون الرجل نعتًا ، ولا في (أقبل غلام إسماعيل محمد): (أقبل محمد غلام إسماعيل) على أن (محمدًا) بدل مقدم ، بل هو الآن فاعل ، و(غلام إسماعيل) هو البدل ، ولا في نحو (أقبلت تميم أجمعون): (أقبلت أجمعون تميم) ، ولا في (أقبل الرجال جميعهم): (أقبل جميعهم الرجال) ، ولا في (أقبل خالد نفسه): (أقبل نفسه خالد) ، ولا في (مررت بمحمد وخالد): (مررت وخالد بمحمد) ، ولا في (اختصم عبد الله ومحمود): (اختصم ومحمود عبد الله) .

٣ ـ تقديم المضاف إليه وما اتصل به على المضاف: لا يجوز تقديم المضاف إليه ولا ما اتصل به على المضاف[٣] ، فلا تقول في (أجيئك حين تكرم خالدًا): (أجيئك خالدًا حين تكرم) ، ولا تقول في (حين أكرم خالدًا يأتيني): (خالدًا حين أكرم يأتيني) ، ولكن يصح أن تقول في (حين

(١) الأصول ٢ / ٢٣٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٦٥ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٨٥ ، الرضي على الكافية ١ / ١٦٥ .

يأتيني خالد أكرم محمدًا): (محمدًا حين يأتيني خالد أكرم)؛ لأن (أكرم) ليس مضافًا إليه ولا من صلته. جاء في (الأصول): «لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به. ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه. إذا قلت: (هذا يومُ تضرب زيدًا) لم يجز أن تقول: (هذا زيدًا يوم تضرب)، ولا (هذا يوم زيدًا تضرب).

وكذلك (هذا يوم ضربك زيدًا)، لا يجوز أن تقدم (زيدًا) على «يوم» ولا على (ضربك)... وأجازوا (أنا طعامَك غيرُ آكل)... والحق في ذا عندي أن يكون (طعامك) منصوبًا بغير (آكل) هذا، ولكن نقدر ناصبًا يفسره هذا، كأنك قلت: (لا آكل طعامك) واستغنيت بـ(غير آكل)»[1].

٤ ـ تقديم الجواب على المجاب شرطاً كان أو قسمًا: لا يجوز تقديم جواب الشرط ولا ما شبه به على الشرط. وكذلك الأمر بالنسبة إلى جواب القسم، فلا تقول: (أقم إن تقم)[2]. وأما قولهم: (أقوم إن قمت) فـ(أقوم) يدل على الجواب وليس الجواب عند الجمهور[3]. وكذلك ما أشبه جواب الشرط نحو قولنا: (الذي يقوم فله مكافأة) فخبر (الذي) هنا لا يتقدم؛ لأنه أشبه جواب الشرط[4].

وكذلك الأمر بالنسبة إلى جواب القسم، فإنه لا يتقدم على القسم، فنحو قولك: (هو مسافر والله) و(سافر والله) هو دال على الجواب وليس جوابًا للقسم، كما في الشرط[5].

ومن الأدلة على أنه ليس جوابًا للقسم أنه لا يصلح أن يقع جوابًا أحيانًا

---

(١) الأصول ٢ / ٢٣٥ ـ ٢٣٧، وينظر الكتاب ١ / ٦٧.
(٢) الخصائص ٢ / ٣٨٧.
(٣) التصريح ٢ / ٢٥٣.
(٤) الهمع ١ / ١٠٢.
(٥) شرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٤١.

كما في (سأسافر والله) ، وكما في قولك : (أفعلُ والله) فإنه لو كان جوابًا لكان نفيًا ، فانك لو قلت : والله أفعلُ ، كان المعنى : والله لا أفعل ، كما هو معلوم[١] .

٥ ـ تقديم الضمير على متأخر لفظاً ورتبة : لا يجوز تقديم الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إلا في المواطن المستثناة[٢] ، فلا يصح أن تقول (أقفالها على القلوب) و(صاحبها في الدار) ، ولا (أعان بنوه خالدًا) إلا ما ورد في الشعر من نحو :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر

٦ ـ تقديم الخبر الطلبي : لا يجوز تقديم الخبر الطلبي على المبتدأ ، فلا تقول في (خالد اضربْه): (اضربْه خالد) ، ولا في (محمد هلا أكرمته): (هلا أكرمته محمد) [٣] .

٧ ـ المخبر به عن مذ ومنذ إذا أعربتا مبتدأ ، فيكون خبرهما واجب التأخير نحو (ما رأيته مذ يومان)[٤] .

٨ ـ الخبر المقرون بالباء الزائدة في النفي نحو (ما محمد بقائم) فلا يجوز تقديم هذا الخبر ، فلا يصح أن يقال : (ما بقائم محمد) [٥] .

٩ ـ الأمثال : لا يجري فيها تقديم وتأخير ، وانما تقال كما أطلقت أولاً ؛ لأن الأمثال لا تغير ، كقولهم : (في كل واد بنو سعد) [٦] .

---

(١) انظر كتابنا (معاني النحو) ٤ / ٥٥٥ وما بعدها .
(٢) انظر المغني ٢ / ٤٨٩ .
(٣) الهمع ١ / ١٠٢ .
(٤) التصريح ٢ / ٢٠ .
(٥) معاني القرآن ٢ / ٤٣ .
(٦) الهمع ١ / ١٠٢ .

١٠ ـ التقديم على ما له صدر الكلام كأدوات الاستفهام والشرط ولام الابتداء وغيرها[١]، فإنه لا يجوز تقديم ما بعدها على ما قبلها، فلا يقال: (محمدًا هل أكرمت؟)، ولا (خالدًا إن تكرم أكرم)، و(مسرعًا لأقدم).

١١ ـ تقديم خبر الأحرف المشبهة بالفعل على اسمها إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا[٢]، فلا يقال في (إن محمدًا حاضر): (إن حاضر محمدًا).

أما الجار والمجرور والظرف فيصح تقديمهما على الاسم نحو ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٢] ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦].

١٢ ـ لا تقع (أنّ) المفتوحة الهمزة في أول الكلام، فلا يقال في (عرفت أنك فاضل): (أنك فاضل عرفت).

١٣ ـ لا يقدم خبر (لا) النافية للجنس على اسمها مع بقاء عملها، فلا يقال في (لا ريب فيه): (لا فيه ريب) فإن قدم الخبر بطل عملها.

١٤ ـ لا يقدم خبر المشبهات بليس على اسمها مع بقاء عملها إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فلا يقال في (ما محمد حاضرًا): (ما حاضرًا محمد)[٣].

١٥ ـ لا يتقدم الفاعل على الفعل، ونسب إلى الكوفيين جواز ذلك.

١٦ ـ لا يتقدم معمول خبر كان على اسمها فيفصل بين الفعل واسمه وهو غير ظرف ولا جار ومجرور[٤]، فلا يقال في نحو «كان محمد مكرمًا عليًّا): (كان عليًّا محمد مكرمًا)، فإن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جاز، وذلك نحو (كان محمد جالسًا عندك) فإنه يصح أن يقال: (كان عندك محمد جالسًا).

---

(١) انظر الأصول ٢ / ٢٣١، الرضى ١ / ٤٦٠، سيبويه ١ / ٦٦.
(٢) شرح ابن عقيل ١ / ١٣٠.
(٣) شرح ابن عقيل ١ / ١١٩، حاشية الخضري ١ / ١٢٢.
(٤) شرح ابن عقيل ١ / ١١٥.

١٧ ـ **لا يتقدم خبر أفعال المقاربة على الفعل ولا يتوسط مقترنًا بأن**[١]. فلا تقول (يغرق كاد زيد) ولا (اخلولقت أن تمطر السماء).

١٨ ـ **لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل**[٢]، فلا تقول في (سرت والنهرَ): (والنهرَ سرت).

١٩ ـ **لا يتقدم المستثنى على الفعل الناصب له**[٣].

٢٠ ـ **لا تتقدم الحال المؤكدة لمضمون الجملة على الجملة ولا يجوز توسطها**، وذلك نحو (أنا أخوك عطوفًا) فلا يقال: (عطوفًا أنا أخوك) ولا (أنا عطوفًا أخوك)[٤].

٢١ ـ **لا تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف الأصلي عند الجمهور**، فلا تقول في (مررت بهند نائمةً): (مررت نائمةً بهند)، وأجازه بعضهم، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] ومستدلاً بشواهد شعرية. فان كان حرف الجر زائدًا جاز التقديم[٥]، وذلك نحو (ما جاءني من أحد راكبًا) فإنه يصح أن يقال: (ما جاءني راكبًا من أحد).

٢٢ ـ **لا يتقدم التمييز على عامله** نحو (طاب أخوك نفسًا) فلا يقال: (نفسًا طاب أخوك).

موانع تتعلق بالعمل:

١ ـ **الأفعال غير المتصرفة لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت**

---

(١) حاشية الخضري ١ / ١٢٣.
(٢) الخصائص ٢ / ٣٨٢، ابن عقيل ١ / ٢٠١.
(٣) الخصائص ٢ / ٣٨٢.
(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٠.
(٥) شرح ابن عقيل ١ / ٢١٦.

فيه[١]، كفعل التعجب وليس وعسى. فلا تقول في (ما أحسن محمدًا): (محمدًا ما أحسن)، ولا في (ليس أخوك منطلقًا): (منطلقاً ليس أخوك).

٢ ـ معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه[٢] مثل (خالد أحسن منك متحدثًا) فلا يقال: (خالد متحدثًا أحسن منك).

٣ ـ معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها نحو (هو كريمٌ حسبَ الأب)، فلا تقول: (هو حسبَ الأب كريمٌ) ولا في (هو حسنٌ الوجهَ): (هو الوجهَ حسن)[٣].

٤ ـ معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه كما هو مذهب الجمهور[٤]. فلا تقول في (دونك الكتاب): (الكتاب دونك)، ولا في (سَماعِ النصيحةَ): (النصيحةَ سَماعِ).

٥ ـ معمول العوامل التي فيها معنى الفعل وتسمى العوامل المعنوية لا يتقدم على عامله كالتشبيه والإشارة والتمني[٥]. فلا تقول في (كأنك منطلقًا أسد): (منطلقًا كأنك أسد)، ولا في (هذا تمرك رطبًا): (رطباً هذا تمرك). وقد استثنى بعضهم منها الظرف والجار والمجرور، فأجاز في نحو (محمد عندك مقيمًا): (محمد مقيمًا عندك).

٦ ـ ما عمل فيه حرف لا يقدم على الحرف[٦]، فالمجرور لا يتقدم على حرف الجر، والفعل المنصوب لا يتقدم على ناصبه. فلا تقول في

---

(١) الأصول ٢ / ٢٣٧، ٢ / ٢٣١.
(٢) انظر ابن عقيل ١ / ٢١٧، الأصول ٢ / ٢٣٨.
(٣) الأصول ٢ / ٢٣٨.
(٤) الأصول ٢ / ٢٣٧، ابن عقيل ٢ / ٩١.
(٥) الأصول ٢ / ٢٥٦، ابن عقيل ١ / ٢١٧ـ٢١٨.
(٦) الأصول ٢ / ٢٣٩ وما بعدها.

(لن أضرب زيدًا): (أضربَ لن زيدًا).

إلى غير ذلك من الموانع.

الفصل بين أجزاء الجملة:

يرى النحاة أنه لا يجوز الفصل بين الشيئين المترابطين بعمل. أو بعبارة أخرى: لا يجوز أن يفرق بين العامل والمعمول بأجنبي(١). والمقصود بالأجنبي ما لم يعمل فيه العامل، فلا يفصل مثلاً بين الفعل ومعموله بشيء لم يعمل فيه الفعل، فلا تقول مثلاً في (كانت الحمى تأخذ زيدًا): (كانت زيدًا الحمى تأخذ) (٢)؛ لأنك تكون قد فصلت بين الفعل العامل وهو (كان) ومعموله وهو (الحمى) بـ(زيدًا) وهو مفعول لـ(تأخذ)، فهو أجنبي وقع بين العامل والمعمول.

ولا تقول في (علمت محمدًا يؤلف كتابًا): (علمت كتابًا محمدًا يؤلف) للفصل بين (علمت) ومفعوله بأجنبي وهو (الكتاب).

ولا تقول: (ما ضاربٌ محمدٌ عليًّا) على أن (ضارب) خبر مقدم، و(محمد) مبتدأ مؤخر، و(عليًّا) مفعول (ضارب)؛ لأنك تكون قد فصلت بين العامل ومعموله بأجنبي. ويصح ذلك على أن (ضارب) مبتدأ، و(محمد) فاعل له سد مسد الخبر، و(عليًّا) مفعوله.

وهكذا «لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه» (٣).

ولا يفصل بين الموصول وصلته بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطف والتأكيد، فلا تقول: (عجبت من ضربك الشديدِ عمرًا) (٤)؛

---

(١) انظر الأصول ٢ / ٢٤٦.
(٢) انظر الأصول ٢ / ٢٤٦.
(٣) الهمع ١ / ١١٨.
(٤) انظر الخصائص ٣ / ٢٨٥، وانظر الرضي على الكافية ٢ / ٦٠.

لأنك وصفت المصدر قبل تمام عمله ، فقد فصلت بين العامل ومعموله بأجنبي. والعامل هو المصدر (ضربك) ، والمعمول هو (عمرًا) وهو مفعوله ، وقد فصلت بينهما بصفة المصدر ، وهو لا يجوز.

وصوابه أن تقول: (عجبت من ضربك عمرًا الشديد). «وكل ما كان في صلة شيء من اسم أو فعل مما لا يتم إلا به ، فلا يجوز أن تفصل بينه وبين صلته بشيء غريب منه. لو قلت: (زيد نفسه راغب فيكم) لم يجز أن تؤخر (نفسه) فتجعله بين (راغب) و(فيكم) فتقول: (زيد راغب نفسه فيكم) ، فإن جعلت (نفسه) تأكيداً لما في (راغب) جاز» [1].

ولا يفصل بين المضاف والمضاف إليه عند الجمهور إلا في الضرورة ، وعند الكوفيين يصح الفصل بين المضاف الذي هو شبه الفعل - أي المصدر واسم الفاعل - والمضاف إليه بمعمول المضاف نحو قولهم: (تركُ يوماً نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها).

أما الفصل بالأجنبي فلا يجوز إلا اضطرارًا نحو قوله:

كما خُطّ الكتاب بكف يوماً يهوديٍّ يقارب أو يزيل

فقد فصل بين المضاف وهو (كف) والمضاف إليه وهو (يهودي) بأجنبي وهو (يومًا) وهو لا يجوز في سعة الكلام.

والذي يظهر صحة رأي الكوفيين في هذا لوروده كثيرًا. ومنه قراءة ابن عامر «وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم» بنصب الأولاد وجر الشركاء ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف.

وما ذكره النحاة في منع الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ليس على إطلاقه ، فقد جوّز النحاة الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي في

---

(١) الأصول ٢ / ٢٣٣ - ٢٣٤.

مواطن: منها ما إذا تقدم خبر (كان) ومعموله على الاسم ، وقدم الخبر نحو (كان آكلاً طعامك سالم) [١] فقد فصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر وهو (طعامك) ، ومنها ما إذا كان معمول خبر الأفعال الناقصة ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا نحو (كان عندك سالم مقيمًا) و(كان فيك محمد راغبًا) [٢] فقد فصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر.

ومنها ما إذا كان معمول خبر (ما) ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا نحو (ما عندك خالد جالسًا) [٣].

ويتقدم أيضًا إن كان غير ظرف ولا جار ومجرور ، لكن ذلك مبطل لعمل (ما) وليس مبطلاً لصحة التعبير ، فتقول: (ما طعامَك زيد آكلٌ). ومنه قوله[٤]:

وقالوا تعرّفْها المنازلَ من منى وما كلَّ مَن وافى منىً أنا عارف

وغير ذلك.

والذي يظهر لي والله أعلم أنه يجوز الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فيما وردت له نصوص فصيحة ليست من باب الضرورة وكان المعنى مفهومًا ، فإن ألبس أو أدى إلى تعقيد في المعنى أو غموض فيه لم يجز. وقد أجاز الكوفيون معظم حالات المنع المذكورة. وقد وردت نصوص فصيحة بالفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي ، وقد خرجها النحاة على القلة أو الضرورة أو التأويل ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا

---

(١) ابن عقيل ١ / ١١٥.
(٢) المساعد ١ / ٢٧٦ ، ابن عقيل ١ / ١١٥ ، الهمع ١ / ١١٨.
(٣) المساعد ١ / ٢٧٨ ، ابن عقيل ١ / ١٢٠.
(٤) المساعد ١ / ٢٧٨.

﴿مَّعۡدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٤].

فقد أعمل (الصيام) في (أيامًا معدودت) وقد فصل بينهما بالأجنبي وهو ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ وهـذا اختيـار الـزمخشـري فـي (الكشاف)[(١)]. وقد خطأه جماعة من النحاة وقدروا فعلاً ينصب الأيام، جاء في (البحر المحيط): «وانتصاب قوله: (أيامًا) على إضمار فعل يدل عليه ما قبله، وتقديره: صوموا أيامًا معدودات. وجوزوا أن يكون منصوبًا بقوله: (الصيام) وهو اختيار الزمخشري... وهو خطأ؛ لأن معمول المصدر من صلته وقد فصل بينهما بأجنبي وهو قوله ﴿كَمَا كُتِبَ﴾»[(٢)].

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ﴾ [البقرة: ٢١٧] فقد عطف (المسجد الحرام) على (سبيل الله) إذ المعنى: وصدٌّ عن سبيل الله والمسجد الحرام، وهو رأي الزمخشري وجماعة[(٣)]. وردّ هذا بأنه فصل بين الصلة والموصول بأجنبي والموصول هو (صدّ)، و(المسجد الحرام) من تمام صلته؛ لأنه معطوف على صلته وهو (سبيل الله) وقد فصل بينهما بقوله: (وكفرٌ به) وهو لا يصح عندهم[(٤)]. ولذا قدروا المعنى: وكفر به وبالمسجد الحرام، والأول أولى؛ لأنه أوفق للمعنى، إذ المسجد الحرام لا يُكفَر به وإنما يُصَدّ عنه، وقد صدّهم عنه كفار قريش، ومن ذلك قول الحطيئة:

أزمعت يأسًا مبينًا من نوالكم ... ولن ترى طاردًا للحر كالياس

فقد وصف المصدر (يأساً) قبل أن يعمل، وهذا لا يجوز عند

---

(١) الكشاف ١ / ٢٥٥.
(٢) البحر المحيط ٢ / ٣١، وانظر الرضي ٢ / ١٩٥.
(٣) الكشاف ١ / ٢٧١.
(٤) البحر المحيط ٢ / ١٤٧.

النحاة ، وقدروا للجار والمجرور فعلاً هو (يئست) ، جاء في (الخصائص): «ومنه قول الحطيئة:

أزمعت يأساً مبيناً من نوالكم ... ولن ترى طاردًا للحر كالياس

أي يأسًا من نوالكم مبينًا ، فلا يجوز أن يكون قوله: (من نوالكم) متعلقًا بـ(يأس) وقد وصفه بـ(مبين) وإن كان المعنى يقتضيه ؛ لأن الإعراب مانع منه، لكن تضمر له حتى كأنك قلت: يئست من نوالكم»[(١)].

أما إذا ألبس أو أغمض فإنه لا يجوز ، وذلك نحو قوله:

فقد والشك بيّن لي عناءٌ ... بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيح

«أراد: فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم ، والشك عناء»[(٢)].

وقوله:

فأصبحتْ بعد خطَّ بهجتِها ... كأنّ قفرًا رسومَها قلما

«أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرًا ، كأن قلمًا خط رسومها»[(٣)] فنحو هذا لا يجوز والله أعلم.

ما له صدر الكلام:

هناك أسماء وحروف لها صدر الكلام مثل لام الابتداء وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وغيرها مما سنذكره ، ومعنى أن للكلمة صدر الكلام أنها تقع في صدر الجملة فلا يتقدم عليها ركن من أركانها ولا هو من تمامها[(٤)]. فنقول مثلاً: كيف أنت؟ وكيف جاء أخوك؟ ومن أكرمت؟ ولا تقول: أنت كيف؟ ولا: جاء أخوك كيف؟ ولا: أكرمت من؟

---

(١) الخصائص ٣ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩.
(٢) الخصائص ٢ / ٣٩١.
(٣) الخصائص ٢ / ٣٩٣.
(٤) الرضي ١ / ٩٨.

ولا يشترط أن تقع في أول الكلام، ولكن لا بد أن تقع في أول الجملة سواء كانت أول الكلام أم وسطه فتقول: (لمحمدٌ أخوه خير منه) فوقعت لام الابتداء ههنا في صدر الكلام، وتقول: (محمد لأخوه خير منه) فوقعت في صدر جملة الخبر، وتقول: (محمد هل حضر أخوه) فوقعت (هل) في صدر جملة الخبر.

ولما له صدر الكلام أحكام منها:

١ ـ أنه لا يعمل فيه ما قبله، ويصح أن يعمل فيه ما بعده، أو بتعبير آخر: لا يؤثر في إعرابه ما قبله، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً لما قبله، ولا تدخل عليه إن ولا أخواتها، ولا غير ذلك مما يؤثر في حالته الإعرابية، فلا تقول: جاء من يدرسْ ينجحْ، ولا: رأيت من يدرسْ ينجحْ، ولا: إنّ من يدرسْ ينجحْ، ولا غير ذلك من العوامل.

قال تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴿٧١﴾﴾ [طه] فلم يؤثر الفعل (لتعلمن) في اسم الاستفهام (أينا)، وإنما هو مرفوع. ولو أثر فيه لنصبه، و(أينا) ههنا مبتدأ.

وقال: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] فلم يؤثر الفعل (نعلم) في اسم الاستفهام، وهو نظير ما مر.

ولكنه قال: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء] بنصب (أيّ) وهي هنا منصوبة بـ(ينقلبون) الذي تأخر عنها. وهي مفعول مطلق ولم يعمل فيها الفعل الأول (يعلم).

وتقول: (أما ترى أيُّ برق ههنا؟) برفع (أي)، ولا يصح نصبه. وتقول: (أما ترى أيَّ برق رأيت؟) بنصب (أي) مفعولاً لرأيت المتأخر عنها.

إن ما له الصدر ـ كما ذكرنا ـ يؤثر فيه ما بعده ولا يؤثر فيه ما قبله، أو بعبارة النحاة: يعمل فيه ما بعده من العوامل اللفظية ولا يعمل فيه ما قبله.

ونقول: (سل أيُّهم قام) برفع (أي)، و(أي) هنا اسم استفهام، وهي مرفوعة على الابتداء. وتقول (سل أيَّهم قام) بنصب (أي) وهي هنا اسم موصول بمعنى (الذي)، والمعنى: سل الذي قام، فوقعت مفعولاً به لما قبلها؛ لأنها ليس لها صدر الكلام في هذا الموضع.

وتقول: (سل من حضر) فإن قدّرت (من) اسم استفهام كانت مبتدأ، وإن قدّرتها اسمًا موصولاً كانت مفعولا به لـ(سل). ويستثنى من ذلك ضمير الشأن، فإنه تدخل عليه النواسخ فقط فتقول: (إنه محمد مسافر) و(ظننته محمد مسافر).

٢ ـ قد يتقدم عليه حرف الجر والمضاف فيعملان فيه ويكون لهما صدر الكلام فتقول: بمن مررت؟ وإلى من تذهبْ أذهبْ معك، وتقول: كتابَ من أخذت؟ وغلامَ من تضربْ أضربْ، قال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ]، وقال: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢﴾ [الصف] فلا يتعلق حرف الجر بما قبله، فلا تقول: يتساءلون عم؟ ولا: تقولون ما لا تفعلون لم؟ ولا: أخذت العلم عمن؟

وأما قوله: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥﴾ [الطارق] فقد تعلق فيه الجار والمجرور بـ(خلق) لا بـ(ينظر).

ونحوه أن تقول: (انظر من أين جاء الرجل؟) فالجار والمجرور متعلق بـ(جاء) لا بـ(انظر) وهكذا.

٣ ـ لا يعمل ما بعده فيما قبله ولا يعمل ما قبله فيما بعده، وبتعبير آخر: لا يؤثر ما قبله فيما بعده في الإعراب، ولا يؤثر ما بعده فيما قبله.

فلا تقول: (خالدًا ما رأيت) ولا (رأيت ما خالدًا) فلا تعمل الفعل فيما قبل (ما) إذا كان متأخرًا عنها، ولا تعمله فيما بعدها إذا كان متقدمًا عليها، ولك أن تقول: (خالدٌ ما رأيت) برفع (خالد) على أنه مبتدأ، والضمير

العائد عليه محذوف ، والتقدير : خالد ما رأيته ، وهو ضعيف ، ولا تقول: (عبدَ الله لأنت ضارب) بنصب عبد الله ، ولا (خالدًا ما أنت مكرم) بنصب خالد ، لوجود ما له الصدر وهو لام الابتداء في الأولى ، و(ما) النافية في الثانية. ولك أن تقولهما بالرفع على الابتداء والضمير محذوف من جملة الخبر. والتقدير : عبد الله لأنت ضاربه ، وخالدٌ ما أنت مكرمه.

ولايصح أن تقول: (علمت أعبدَ الله حاضرًا) بنصب (عبد الله) على أنه مفعول (علمت) لوجود ما له الصدر بينهما وهو همزة الاستفهام ، وإنما تقول: (علمت أعبد الله حاضرٌ) بالرفع على المبتدأ والخبر ، والجملة مفعول به.

٤ ـ لا يتقدم ما بعده عليه ، فلا تقول في (إن أكرمت محمدًا أكرمك): (محمدًا إن أكرمت أكرمك) ، ولا في (من لقيت في طريقك؟): (في طريقك من لقيت؟) ، ولا في (من أكرم خالدًا؟): (خالدًا من أكرم؟).

الأدوات التي لها صدر الكلام ، وأشهرها:

١ ـ الحروف المشبهة بالفعل ، وكلها لها صدر الكلام عدا «أن» المفتوحة الهمزة[١] ، فإنها ليس لها صدر الكلام ، فإنها يعمل فيها ما قبلها فتقول: (سرني أنك ذاهب) و(علمت أنك ذاهب) ونحو ذلك ، أما بقية الأحرف فلها صدر الكلام وهي إنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ ، فلا تقول: (غدًا إنك مسافر) ولا (يومَ الجمعة إنك منطلق) ، بل تقول: (إنك مسافر غدًا) و(إنك منطلق يومَ الجمعة).

٢ ـ (لا) العاملة عمل (إن) ، فلا تقول في (لا رجلَ مسافر غدًا): (غدًا لا رجلَ مسافر) [٢].

---

(١) الرضي على الكافية ٢ / ٣٤٥.
(٢) الأصول ٢ / ٢٤٥.

٣ ـ ما وإنْ النافيتان ، فلا تقول في (ما ضرب محمد خالدًا» : (خالدًا ما ضرب محمد) [١] ، وكذلك بالنسبة إلى إنْ .

٤ ـ (لا) النافية التي تقع في جواب القسم مثل (والله لا أذهب). وكل حرف يتلقى به القسم له صدر الكلام [٢] ، أما إذا لم تقع (لا) في جواب القسم فليس لها الصدر [٣] ، تقول: (لا أسافر غدًا) و(غدًا لا أسافر).

٥ ـ الشرط [٤] بجميع أدواته سواء كانت اسمًا أم حرفًا ، فإن وإذما ولو ومن وما ومتى ومهما وسائر أدوات الشرط لها صدر الكلام.

٦ ـ الاستفهام [٥] بجميع أدواته من الهمزة وهل ومن وما ومتى وكم الاستفهامية وغير ذلك من الأدوات.

٧ ـ كم الخبرية نحو (كم رجالٍ أكرمت) فلا تقول: (أكرمت كم رجال) ، وهي نظيرة (كم) الاستفهامية ، وكلتاهما لها الصدر [٦] .

٨ ـ كأيّن [٧] ، فلا تقول في (كأين من رجل أنقذت): (أنقذت كأين من رجل).

٩ ـ لام الابتداء [٨] نحو (لعبدٌ مؤمن خير من مشرك) ولا يشترط أن تدخل هذه اللام على المبتدأ ، بل قد تدخل على الخبر المقدم كما تدخل على المبتدأ نحو (لشاعرٌ أحمد). وقد تدخل على الفعل المضارع نحو

---

(١) الرضي على الكافية ٢ / ٢٨١ .

(٢) المغني ١ / ٢٤٥ ، حاشية الخضري ١ / ١٧٥ .

(٣) المغني ١ / ٢٤٥ .

(٤) الرضي ١ / ٢٥٧ ، ١ / ١٦٥ ، ابن يعيش ٩ / ٧ .

(٥) الرضي ٢ / ٣٤٧ ، ٢ / ٩٧ .

(٦) الرضي ٢ / ٩٦ .

(٧) التصريح ٢ / ٢٨١ .

(٨) الرضي ١ / ٩٨ ، الكتاب ١ / ١٢٠ ، الأصول ٢ / ٢٤٣ .

(لأصبرُ محتسبًا) ، وعلى الفعل الجامد نحو (لبئس ما كانوا يصنعون) [(١)] .

ولها صدر الكلام على العموم إلا الداخلة في باب (إن) وهي ما تسمى اللام المزحلقة فليس لها الصدر ، سواء قلنا : إنها لام ابتداء أم إنها لام أخرى ، فقد يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويعمل ما قبلها فيما بعدها ، قال تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [العاديات] وأصل الكلام : (إن ربهم لخبير بهم يومئذ) . وتقول : (إن زيدًا طعامَك لآكلٌ) ، فقد عمل ما بعدها فيما قبلها ، وقال تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النازعات] فعمل ما قبلها فيما بعدها[(٢)] .

١٠ ـ لام القسم نحو (لأسعينّ في الخير ولأساعدنّ المظلوم) سواء كان القسم مذكورًا أم مقدرًا ، ولها صدر الكلام[(٣)] . وجوز بعضهم أن يعمل ما بعدها في المجرور المتقدم عليها استدلالاً بقوله تعالى : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون] [(٤)] .

١١ ـ ما التعجبية[(٥)] نحو : ما أعذب الماء .

١٢ ـ حروف العرض والتحضيض[(٦)] نحو هلاّ وألاّ ولولا ولوما وألا المخففة ولو ، نحو : هلاّ ذهبت إليه ، وألا تأكل ، ولولا تستغفرون الله .

١٣ ـ أحرف التنبيه نحو ألا وأما[(٧)] نحو : أما إنك شاعر ، ألا إنهم هم السفهاء ، ويستثنى من أحرف التنبيه (ها) فإنها ليس لها صدر الكلام ،

---

(١) المغني ١ / ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .
(٢) انظر المغني ١ / ٢٣٠ ـ ٢٣١ .
(٣) الرضي على الكافية ١ / ٢٠٥ ، حاشية الخضري ١ / ٢١٧ .
(٤) المساعد ٢ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧ .
(٥) شرح التصريح ١ / ١٧٤ .
(٦) الرضي على الكافية ٢ / ٣٨٧ ، ٢ / ٣٤٧ ، ٢ / ٩٧ ، ٢ / ١٦٤ .
(٧) الرضي على الكافية ٢ / ٣٨١ .

فإنها قد تدخل على اسم الإشارة مقدمًا أو مؤخرًا ، وقد تقع بعد (أي) في النداء وغيره .

١٤ ـ رُبّ ولها صدر الكلام[١] نحو رُبّ رجلٍ أكرمت .

١٥ ـ ضمير الشأن نحو (هو الله أحد) ونحوه كل ما أخبر عنه بجملة هي نفس المبتدأ في المعنى نحو (نطقي الله حسبي) و(كلامي زيد منطلق)[٢] وله صدر الكلام ، غير أنه تدخل عليه النواسخ[٣] كإن وأخواتها ، والأفعال الناقصة ، وظن وأخواتها ، تقول : (إنه محمد مسافر) و(علمته محمد مسافر) و(كان محمد مسافر) أي (كان هو) وجملة (محمد مسافر) خبر كان ، والراجح فيما يبدو أن النواسخ تدخل على ما يشبهه من المبتدأ المذكور .

١٦ ـ ما أضيف إلى ما له صدر الكلام له صدر الكلام ، وكذلك حرف الجر الذي يدخل عليه نحو (غلامَ من أكرمت؟) و(كتابَ من تقرأْ أقرأْ) و(عمّن تبحث؟) وغير ذلك .

* * *

---

(١) الرضي على الكافية ٢ / ٣٢٩ ، ٢ / ٩٧ .

(٢) حاشية الصبان ١ / ٢٢١ ، حاشية الخضري ١ / ١٠٢ .

(٣) المغني ٢ / ٤٩٠ .

الذكر والحذف

يرى النحاة أن الأصل في الكلام الذكر ، ولا يحذف منه شيء إلا بدليل[1] ، سواء كان هذا الدليل معنويًا ، أي يقتضيه المعنى أم صناعيًا ، أي تقتضيه الصناعة النحوية ، وسواء تدل عليه قرينة لفظية أم تدل عليه قرينة المقام كما سنبين ذلك .

إن الحذف كثير في العربية ، وقد توسعت فيه توسعًا كبيرًا ، وقد جرى الحذف فيها في كل نوع من أنواع الكلم ، فقد جرى في جزء الكلمة نحو : لم يكُ ، ولا أدر .

وجرى في حروف المعاني نحو ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف : ٨٥] أي : لا تفتأ، ونحو ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف : ٤٦] أي : يا يوسف .

وحذف الحرف مع ما ارتبط به نحو ﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [الإسراء : ٧٤ ـ ٧٥] أي : ولو ركنت إليهم .

وحذف الفعل نحو (أنت سعيًا) أي تسعى ، ونحو قوله تعالى : ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل : ٣٠] أي أنزل خيرًا .

وحذف الاسم في أحواله الإعرابية المختلفة ، فقد حذف المبتدأ نحو ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝١١﴾ [القارعة] أي هي نار ، وحذف الخبر في نحو جواب السائل : من عندك؟ فتقول : خالد ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ

---

(١) انظر الخصائص ٢ / ٣٦٠ .

﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤] أي كذلك. وحذف المفعول به نحو ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ١١﴾ [المدثر] أي خلقته، وحذف المفعول المطلق والظرف نحو (مكثت قليلاً) أي مكثًا أو وقتًا، وحذف الحال والتمييز والمستثنى والنعت والمنعوت والمضاف والمضاف إليه وغير ذلك[١].

وحذفت الجملة والجمل والكلام نحو (أدرس وإلا ترسبْ) أي: وإلا تدرسْ[٢]، ونحو ﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضرب فانفجرت[٣]، ونحو ﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] أي: فضرب فحيي كذلك يحيي الله الموتى، ونحو ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ ٤٥ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا فِي سَبۡعِ بَقَرَٰتٖ﴾ [يوسف: ٤٥ ـ ٤٦] والتقدير: فأرسلوه فأتى يوسف فقال له[٤]، فحذف ثلاث جمل.

ونحو قولك: نعم، جوابًا لمن قال لك: (أحضر محمد؟) فحذفت الكلام برمته، ونحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ﴾ [الأعراف: ٤٤] أي: نعم وجدنا ما وعدنا ربنا حقًّا.

وغير ذلك من مواطن الحذف.

شروط الحذف:

يشترط النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي، وأن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في

---

(١) انظر المغني ٢ / ٦٢٤ وما بعدها.
(٢) معاني القرآن ١ / ٤٠.
(٣) الأمالي الشجرية ١ / ٣٥٩، التسهيل ٢ / ٤٧٤.
(٤) البرهان ٣ / ١١٢.

المعيار النحوي. فالدليل المقالي قد يكون بوجود دليل لفظي على المحذوف كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ [النحل: ٣٠] أي أنزل خيرًا، ونحو قولك: شهرًا، لمن قال: كم قضيت في الخارج؟ أي قضيت شهرًا.

ومن ذلك أن يكون في التعبير اسم منصوب فتعلم أنه لا بد له من ناصب، فتقدره إن لم يكن مذكورًا نحو: تعسًا له، وتبًّا له، ونحو قراءة من قرأ ﴿ٱلْحَمْدَ لِلَّهِ﴾ بالنصب[1].

ومن ذلك أن يكون في التعبير مبتدأ لا خبر له، أو خبر ولا مبتدأ له نحو ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الذاريات].

ومن ذلك أن يقتضي الكلام طرفين فيذكر طرف منه ويترك الطرف الآخر لوضوح المعنى الذي يتعلق به من ذكر مقابله وذلك نحو قوله تعالى ﴿لَيْسُواْ سَوَآءًۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٣] فذكر (أمة) ولم يذكر بعدها أخرى، والكلام مبني على أخرى يراد؛ لأن (سواء) لا بد لها من اثنين فما زاد.

وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليل عليه.

قال الشاعر:

عصيت إليها القلب إني لأمرها سميع فما أدري أرشدٌ طلابها؟

ولم يقل: أم غيّ، ولا: أم لا . . .

ومنه قول الله تبارك وتعالى: «﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾ [الزمر: ٩]» ولم يذكر الذي هو ضده»[2]، وقوله «﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ

---

(١) انظر المغني ٢ / ٦٠٣.
(٢) معاني القرآن ١ / ٢٣٠ ـ ٢٣١.

فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ [فاطر: ٨] «أي كمن هداه الله»[١] ، إلى غير ذلك من المواطن التي يدل عليها المقال.

والدليل المقامي أو الحالي وهو الذي يدل عليه المقام، كأن تقول لمن كان يتكلم وسكت: حديثَك، أي أكمل. وكأن تقول لمن حمل عصا يريد أن يضرب بها: خالدًا، أي اضرب خالدًا، وكأن تقول للمتزوج: بالرفاء والبنين، أي أعرست، ونحو ذلك.

ومن ذلك أن يكون المحذوف معلومًا للمخاطب أو متعارفًا عليه بين الناس نحو (اللؤلو مثقال بعشرين) وتسكت عن التمييز وهو (دينارًا)، وقولك: (السيارة بخمسة عشر) أي: بخمسة عشر ألف دينار. ومن أمثلة النحو (البر الكرُّ بستين) أي بستين درهمًا، فتسكت عن ذكر الدرهم لعلم المخاطب[٢] ، ونحو قولك: هل لك في ذلك؟ ومن له في ذلك؟ أي: (حاجة)[٣] ، ولا تذكرها اعتمادًا على الفهم وعلم المخاطب، ومن ذلك في كلام العامة (فلان عنده قلب) أو (عنده معدة) على معنى أن عنده مرض قلب أو مرض معدة، اعتمادًا على الفهم العام الذي تعارف عليه الناس، ولا شك أنهم لا يعنون أن عنده قلبًا أو معدة على ظاهر ما يقتضي الكلام. ونحو قولهم: (فلان سيارات وعقارات ومزارع) أي صاحب أو يملك ، ويقولون: (هو في مدة سنتين دور وعقارات) أي ملك، ونحو ذلك.

ومن ذلك ما يدل عليه السياق، كحذف جواب الشرط أو جواب القسم، أو حذف تعبير ما اعتمادًا على السياق الذي ورد فيه، كقوله

---

(١) البرهان ٢ / ٣٤٦.

(٢) الأصول ١ / ٧٦.

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٤٦.

تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: ٣١] ولم يذكر الجواب اعتمادًا على ما يفهم من السياق. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] والمعنى كل سفينة صالحة؛ لأن خرقها لا يخرجها عن كونها سفينة، وهذا الحذف مفهوم من السياق.

وهناك حذف تقتضي تقديره الصناعة النحوية ولا يقتضيه المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١] أي: لو ثبت أنا نزلنا، ونحو (جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط) أي: مقول فيه، على أن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي.

فالضرر المعنوي نحو حذف الجواب وحذف المستثنى فـ «لا يحذف المجاب به نحو (ضربت زيدًا) في جواب من يقول: من ضربت؟ إذ هو مقصود الكلام، وكذا إذا كان مستثنى نحو: (ما ضربت إلا زيدًا)» [١].

والضرر الصناعي كما في قولك: (زيد ضربته) [٢] فإنه لا يصح حذف الهاء من (ضربته) مع بقاء الاسم مرفوعًا، فلا يصح أن يقال: (زيدٌ ضربت) إلا على وجه ضعيف، بل يقال: (زيدًا ضربت)؛ لأن الفعل سيتسلط على الاسم المتقدم، وكحذف (أن) الناصبة وبقاء عملها نحو (أريد أدرسَ). قيل: «إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط في حذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي، كما في قولك: (ما ضربت إلا زيدًا) أو صناعي كما في قولك: (زيد ضربته)» [٣].

جاء في (حاشية الدسوقي على المغني) أنه «إذا قيل: (ضربت)

---

(١) الرضي على الكافية ١ / ١٣١، وانظر المغني ٢ / ٦٠٣.
(٢) المغني ٢ / ٦٠٤.
(٣) المغني ٢ / ٦٠٣ ـ ٦٠٤.

وأردت (زيدًا) فإنه يجوز مع عدم القرينة على تعيينه» [١].

والتحقيق أن الحذف الذي تقتضيه الصناعة النحوية لا يشترط فيه الدليل ولا يدل عليه المعنى ، وكثير من مواطنه فيها اختلاف في تقدير المحذوف وفي مكانه ، بل في وجوده ، وذلك نحو (أخوك في داره) فالجمهور على أن فيه حذفًا واجبًا اختلف في تقديره أهو كائن أو استقر ، وذهب آخرون إلى أنه ليس فيه حذف ، ونحو (لولا زيد لأهنتك) فقد اختلف في وجود حذف فيه ، فقد ذهب الجمهور إلى أن فيه حذفًا واجبًا تقديره (موجود) ، وذهب آخرون إلى أن لا حذف فيه .

ونحو (لو أنك جئت معي لاستفدت) فقد ذهب قسم من النحاة إلى أن فيه حذفًا جائزًا تقديره (ثبت) ، وذهب آخرون إلى أنه ليس فيه حذف ، ونحو (محمدًا أكرمته) فقد ذهب الجمهور إلى أن فيه حذفًا واجبًا تقديره (أكرمت محمدًا) ، وذهب آخرون إلى أنه لا حذف فيه ، ونحو (إياك والمراء) فقد اختلفوا في تقدير المحذوف أهو : اتق نفسك واحذر المراء ، أم هو : أحذرك واحذر المراء ، أم : احذر تلاقي نفسك والمراء؟

ونحو (أقبل مشيًا) فقد اختلفوا فيه ، تقدير الكلام : أقبل يمشي مشيًا ، أو ذا مشي ، أو ليس فيه حذف وإنما هو على تأويل : ماشيًا؟ وما إلى ذلك .

وأما الحذف الذي يقتضيه المعنى فإننا إذا أردنا تعيين المحذوف فلا بد من دليل يقتضيه اللفظ أو المعنى ، وإلا فلا يشترط وجود دليل على تعيين المحذوف ، بل يكفي أن يدل الكلام على وجود حذف ولو احتمالاً ، سواء عرف لفظه على وجه التحديد أم لا .

وإيضاح ذلك أن الكلام قد يقتضي تعيين المحذوف ، فلا بد من

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٢٣٦ .

الدليل عليه كما مر من نحو قوله ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾ ، وقد لا يقتضي الكلام ذلك ، فلا يشترط وجود دليل على محذوف بعينه ، بل يكفي أن يدل الكلام على أن فيه حذفًا سواء تعين المحذوف أم لا ، ولذلك كثيرًا ما يختلف النحاة في تقدير المحذوف ومكانه ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ ﴾ [البقرة: ١٨٩] فقد اختلف في تقدير المحذوف فيه ، أهو (ولكن ذا البر من اتقى) أو (ولكن البر بر من اتقى) أو على تأويل البر بمعنى البارّ فلا حذف ، أو هو على المبالغة بالإخبار عن المصدر بالذات فلا حذف؟

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ١ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾ [ق: ١ ـ ٢] فلم يذكر جوابا للقسم ، ومن المعلوم أن القسم لا بد له من جواب ، فدل الكلام على أن فيه حذفًا ، ولكن المحذوف لم يتعين ، بل إن فيه احتمالات ذكر المفسرون منها: أن تقدير الجواب (إنا أنزلناه لتنذر به الناس) وقسم قدره (إنك جئتهم لتنذر به الناس) وقدره بعضهم (ما ردّوا أمرك بحجة) وقدره آخرون (لتبعثن) [١] وغير ذلك.

بل قد يحذف لقصد الإبهام فلا يكون ثمة دليل عليه ؛ لأن الدليل إزالة للإبهام الذي هو مراد المتكلم وذلك نحو قوله: (كنت عند خالد فرأيت وكنت متخفيًا فسمعت) ، فتقول له: وما رأيت؟ وماذا سمعت؟ فيعرض عن ذكر ذلك قصدًا للإبهام ويقول: رأيت وسمعت.

ومن ذلك أن تقول: (والله إن قمت إليك) وتسكت فلا تذكر الجواب، وليس ثمة دليل على محذوف معين ؛ لأن القصد إبهام الجواب حتى يذهب الذهن كل مذهب ، ونحو هذا كثير في القرآن الكريم.

---

(١) انظر روح المعاني ٢٦ / ١٧٢.

فأنت تعلم أن ثمة حذفًا ولكن لا تعلم المحذوف على وجه التحديد، ولذا فقد تختلف التقديرات بحسب ما يؤدي إليه الاجتهاد وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: ٣١] فقد قدر الجواب بعضهم (لكان هذا القرآن) وقدره آخرون (لم يؤمنوا).

فاتضح ما قلناه.

أدلة الحذف:

هناك أمور تدل على الحذف، وهي على العموم تندرج في الدليل الحالي والمقالي والصناعي نذكر طرفًا منها.

١ ـ أن يكون في الكلام مبتدأ لا خبر له، أو خبر لا مبتدأ له، أو ما أصله ذلك مثل قوله: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ «أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية»[1]، ونحو ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي لا يحسبن البخل هو خيرًا لهم[2]، ونحو (إنّ محلاًّ وإنّ مرتحلاً) أي لنا.

٢ ـ أن يكون في الكلام اسم منصوب ولا ناصب له ملفوظاً نحو (الحمدَ لله) بالنصب، وأهلاً وسهلاً، وويلاً له.

٣ ـ أن يكون في التعبير حرف جر أصلي، أي غير زائد، أو ظرف، وليس في الجملة ما يتعلق به نحو بسم الله الرحمن الرحيم و(بربك هل فعلت ذلك؟) ونحو ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٣٠] فإن كان خبرًا أو حالاً أو نعتًا أو صلة وجب تقديره كونًا عامًا، وإلا قدّر له كون خاص

---

(١) المغني ٢ / ٦٠٣.

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٩٥.

يقتضيه المعنى وذلك نحو ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [هود: ٦١] أي أرسلنا، وقوله ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] أي سخرنا.

٤ ـ أن يقتضي المقام ذكر شيئين أو أشياء بينها تلازم فيكتفى بأحدها اعتمادًا على الفهم بالمقابل نحو ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي ومن أنفق بعده وقاتل؛ لأن الاستواء يطلب اثنين»[١].

٥ ـ أن يدل عليه العقل كقوله تعالى ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضرب فانفجرت[٢]، ونحو ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النازعات] أي فذهب فأراه.

٦ ـ أن يجتمع في الكلام ما لا يصلح إجراء مذكور واحد عليه، فيستدل بالمذكور على المحذوف، وذلك قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] والإيمان لا يُتبوأ وإنما تُتبوأ الدور، وتقدير الكلام: واعتقدوا الإيمان[٣]. جاء في (معاني القرآن) للفراء «وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع فيه ويدل أوله على آخره كقولك: قد أصاب فلان المال فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن. فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب. ولكنه من صفات اليسار فحسن الإضمار لما عرف»[٤].

٧ ـ أن يجتمع في الكلام ما يصلح إجراء مذكور واحد عليه، غير أنه

---

(١) البرهان ٣ / ١٢١.
(٢) البرهان ٣ / ٢٠٤.
(٣) البرهان ٣ / ١٢٤.
(٤) معاني القرآن ١ / ١٣ ـ ١٤.

ذكر بعضًا وحذف بعضًا ، فيفهم المحذوف مما ذكر ، وذلك نحو :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

أي نحن بما عندنا راضون. ومنه قوله :

رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئًا ومن أجل الطويِّ رماني

أي : ووالدي بريء.

٨ ـ أن يخبر عن الواحد بغير الواحد فيفهم أن ثمة حذفًا ، كما في قولهم : (راكب الناقة طليحان) والتقدير : راكب الناقة والناقة طليحان ، أو راكب الناقة أحد طليحين ، ونحو (ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك) أي : ما مثل أبيك ومثل أخيك.

٩ ـ أن يتعدى فعل بحرف وقد حذف ذلك الحرف نحو ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ [البقرة : ٢٥] أي : بأن.

١٠ ـ أن يوجد في الكلام ما يستدعي الجواب ولا جواب له ، أو العكس وذلك كالقسم والشرط ، فقد تذكر القسم ولا تذكر جوابه ، أو تذكر الشرط ولا تذكر جوابه ، أو تذكر الجواب ولا تذكر القسم أو الشرط ، فيستدل بأحدهما على الآخر نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال : ٥٠] و﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص : ١] و﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [الإسراء : ٧٤ ـ ٧٥] أي : ولو ركنت.

١١ ـ أن يكون في الكلام صفة وليس لها موصوف ، أو أن يكون في الكلام موصوف يقتضي المعنى أن تكون له صفة ولم تذكر ، فمن الأول قولك : (سافر طويلاً) أي : سفرًا طويلاً أو وقتًا طويلاً ، و«بكى كثيرًا» أي : بكاء كثيرًا أو وقتًا كثيرًا ، وقوله ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ : ١١] أي : دروعًا سابغات.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾ [الكهف] أي صالحة، وقوله:

ورب أسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد

أي: فرع فاحم وجيد طويل ونحوهما مما تمدح به المرأة، وإلا فكل امرأة لها فرع وجيد.

١٢ ـ أن تقتضي الصناعة النحوية تقديره، كتقدير ضمير الشأن في نحو

إن من يدخل الكنيسة يومًا يلق فيها جآذرًا وظباء

ونحو (وليس منها شفاء الداء مبذول)، أو تقدير محذوف يفسره المذكور في نحو «محمدًا أكرمته»، أو تقدير مبتدأ في نحو «قمت وأصكّ عينه» وما إلى ذلك من مواطن التقدير.

١٣ ـ أن يكون في الكلام مقول ولم يذكر فعل القول، أو أن يذكر فعل القول ولم يذكر المقول، فمن الأول وهو حذف فعل القول قوله تعالى ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴿٨٠﴾ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [طه: ٨٠ ـ ٨١] أي وقلنا أو قائلين، وقوله ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ [البقرة] أي يقولان أو قائلين، وقوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرعد] أي: يقولون[1].

ومن الثاني وهو حذف المقول وإبقاء فعل القول قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [يونس] أي: أتقولون للحق لما جاءكم: هو سحر؟ فحذف قولهم: (هو سحر) وذكر فعل القول وهو (أتقولون)، والمقول مفهوم مما بعده وهو (أسحر هذا)

---

(١) انظر البرهان ٣ / ١٩٦ ـ ١٩٧.

وليس (أسحر هذا ولا يفلح الساحرون) هو قولهم ، وإنما هو قول موسى ، وإلا كانوا مؤمنين بأنه حق وليس سحرًا .

«وربما وصل الكلام بالكلام حتى كأنه «قول واحد وهو كلام اثنين» [(١)] ومن ذلك قوله تعالى ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [يوسف] فإن كلام امرأة العزيز ينتهي بقوله ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ ، وأما قوله : ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ. . .﴾ فهو كلام يوسف عليه السلام ، أي إنه لم يخن العزيز في امرأته ، وليس هو كلام امرأة العزيز ، وإلا فهي رمته بالخيانة غيبة وحضورًا . ونحوه قوله تعالى على لسان ملكة سبأ : ﴿فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَـٰكَذَا عَرْشُكِ ۖ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ ۚ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [النمل] فإن قولها هو (كأنه هو) . وما بعده ليس قولها وإنما هو قول سليمان[(٢)] والله أعلم .

إلى غير ذلك من المواطن التي تدل على الحذف .

تقدير المحذوف:

هناك أصول وضوابط في تقدير المحذوف ، من أبرزها :

١ ـ الأصل ألاّ يقدر محذوف في الكلام إلا إذا دعت الحاجة إليه ، فإن لم تدع حاجة إليه فلا داعي للتقدير ، فإن عدم التقدير أولى من التقدير ، فمن ذلك مثلاً قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلِحٍ ۖ﴾ [هود: ٤٦] ، وقوله : ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ﴾ [البقرة: ١٨٩] وكقول الخنساء تصف ناقتها : (فإنما هي إقبال وإدبار) ، فالأولى حمل ذلك على المبالغة ، وأنه

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٤٧ .

(٢) انظر البحر المحيط ٧ / ٧٩ .

أخبر بالذات عن المصدر ، أو أخبر بالمصدر عن الذات مبالغة في جعل الذات هي الحدث ، وأن لا يحمل على الحذف أو التأويل فيقال: (إنه ذو عمل غير صالح) أو (إن عمله عمل غير صالح) أو (ولكن ذا البر من اتقى) أو (لكن البر بر من اتقى) فإنه لم يعدل عن ذلك إلا لغرض رمى إليه.

وكذلك الوصف بالمصدر نحو (هو رجلٌ عدلٌ) أو المجيء بالمصدر حالاً للذات نحو (أقبل سعيًا) فإن حمله على المبالغة أولى ، جاء في (المساعد) في قولنا: (زيد صوم): «جعله نفس الصوم مبالغة ، ولا يصح أن يكون التقدير (ذو صوم) ؛ لأن هذا يصدق على من صام ولو يومًا ، وذلك يصدق على المدمن»[1].

٢ ـ يتعين تقدير المحذوف بلفظ معين إذا دل على ذلك دليل ولم يمنع مانع من تقديره نحو قوله: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ﴾ [سبأ: ٢٤] ، ونحو قوله ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ ﴾ [الزخرف: ٨٧] ، ونحو ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ ﴾ [النحل: ٣٠] ، ونحو (هذا الرجل الذي أكرمت).

فإن منع مانع امتنع تقدير المحذوف بلفظه ، بل يقدر ما يؤدي المعنى نحو ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [النحل] برفع الأساطير ، فإنه لا يصح أن تقدر (أنزل أساطيرُ الأولين) لا من حيث المعنى ولا من حيث التعبير ، أما من حيث المعنى فإنهم ينكرون أن الله أنزل شيئًا أصلاً ، ومن حيث التعبير لا يصح أن يقال: (أنزل أساطير الأولين) برفع الأساطير.

والتعبير يقتضي أن يقدّر نحو: هو أساطير الأولين ، أي هذا الكلام ، أو ما تدّعون أنه منزل.

---

(١) المساعد ١ / ٢٢٦.

٣ ـ كل تقدير يؤدي إلى فهم المعنى المراد فهو صحيح على أن لا يخل بقاعدة نحوية أساسية ، فإن كنت قدرت مبتدأ أو قدرت خبرًا أو قدرت لفظاً ما للتحذير أو قدرت غيره أو قدرت جوابًا ما لشرط أو قسم أو قدرت جوابًا آخر يحتمله المعنى والسياق ؛ فكل ذلك تقدير صحيح، فتقديرك لقوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]: أشهر الحج أشهر معلومات، أو الحج حج أشهر معلومات، وتقديرك لقولهم: (ويلاً له): أهلكه الله ويلاً له ، أو ألزمه الله ويلاً، وتقديرك لـ(إياك والشر): أحذرك واحذر الشر ، أو احذر تلاقي نفسك والشر ، أو قدرت (الشر) مفعولاً معه ، وتقدير جواب (لو رأيت زيدًا والسياط تأخذه) لرأيت عجبًا ، أو لهالك المنظر ، أو لرأيت ما لا يطاق أو لأعياك الكلام وما إلى ذلك ؛ كل ذلك صحيح .

٤ ـ قد يكون تقدير أرجح من تقدير ؛ لأنه أدل على المعنى ، أو لأنه أقل حذفًا أو لأنه أنسب مع القواعد النحوية الأساسية ، فإن تكافأت الوجوه فالتقدير الذي هو أدل على المعنى أرجح ، فقد قالوا: إن التقدير في قولهم (أنت مني فرسخان): بُعدك مني فرسخان أولى من تقدير أنت مني ذو مسافة فرسخين لقلة التقدير[١] ، وإن التقدير في قولك: (الحمد لله العظيمَ) ـ بنصب العظيم ـ أمدح أو أذكر ، أرجح من (أعني) بل لا يصح تقدير (أعني) ؛ لأن الله واحد ليس له شريك فتميزه عنه بقولك: (أعني). جاء في (البرهان): «واعلم أنه إذا كان المنعوت متعينًا لم يجز تقدير ناصب نعته بأعني نحو (الحمد لله الحميدَ) بل المقدر فيه وفي نحوه: أذكر أو أمدح ، فاعرف ذلك ، والذم نحو قوله تعالى ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد]»[٢] .

---

(١) انظر المغني ٢ / ٦١٥ .

(٢) البرهان ٣ / ١٩٨ .

٥ ـ ما حذف من تعبير وقد ذكر أصله في تعبير آخر ، وقد أمكن حمله عليه بلا مانع أو ضعف قدر ذلك الأصل ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٠] ، و﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧] ، استدلالاً بما ذكر في مواطن أخرى من نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٦] ، ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦] جاء في (معاني القرآن) للفراء: «ويستدل على أن (واذكروا) مضمرة مع (إذ) أنه قال: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ . . . ولا يجوز مثل ذلك في الكلام بسقوط الواو إلا أن يكون معه جوابه متقدمًا أو متأخرًا كقولك: (ذكرتك إذ احتجت إليك) أو (إذ احتجت ذكرتك)»[١] .

٦ ـ قد يكون للتعبير الواحد تقديران مختلفان إذا كان يقال في أكثر من موطن ولكل منهما معنى ، وذلك نحو قولهم: (رأسك والجدار) فإن هذا يمكن أن يراد به التحذير ، أي احفظ رأسك من الجدار ، ويمكن أن يراد به خلّ رأسك والجدار ، أي اضرب رأسك بالجدار إن شئت ، فالجدار مفعول معه[٢] وهو ليس من باب التحذير .

ونحوه (أهلَك والليل) فإنه يمكن أن يراد به «الحق أهلك مع الليل ، أي لا يسبقك الليل إليهم ، وان كانت (الواو) للعطف انتصب الليل بفعل آخر . . . أي الحق أهلك واسبق الليل»[٣] .

٧ ـ إذا اجتمع في الكلام ما لا يصلح أن يحمل على مذكور واحد قدر لكل واحد ما يليق به ، أو أن يحمل على التضمين ، وذلك نحو (قد

(١) معاني القرآن ١ / ٣٥.

(٢) الكتاب ١ / ١٣٨ .

(٣) شرح الرضي ١ / ١٣٠ ، والنظر الخصائص ٣ / ٢٦١ .

أصاب فلان المال فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن) فإنه يصح أن تقدر للعبيد والإماء واللباس الحسن فعلاً يقع عليها ، كأن تقول: (اقتنى) أو (اشترى) ، أو تضمن (بنى) معنى (اقتنى) ونحوه ، إذ لا يصح أن توقع (بنى) على العبيد ونحوه.

٨ ـ نقدر ونعلل ما ثبت وروده من كلام العرب ، فإن ورد مرفوعًا قدرنا له ما يتناسب هو والرفع ، وإن ورد منصوبًا قدرنا له ما يتناسب هو وذلك ، جاء في (شرح الرضي على الكافية) أنا «نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب . . . ألا ترى أنه يجب النصب في (إياك والأسد) بتقدير (بعّد) ونحوه ، ولو ورد الرفع نحو (أنت والأسد) لكنا نقدر: ابعد أنت والأسد ونحوه»[١].

ونحو (إياك أنت وزيدًا أن تفعلا) و(إياك أنت وزيدٌ أن تفعلا) فإننا تقدر في الأولى: أحذرك أنت وزيدًا ، ونقدر في الثانية: أحذرك أنت وليحذر زيد ، إذ لا يصح أن يقدر لهما فعل واحد.

٩ ـ وردت عبارات عن العرب فيها حذف لا يعرف معناها إلا بالشرح ؛ لأنه لم يرد لها أصل يدل عليها ، فلا بد أن نرجع إلى أقوال النحاة لنعرف القصد منها وذلك نحو: حينئذٍ الآن ، وكاليوم رجلاً ، والتقدير عند النحاة في الأولى: كان هذا الذي ذكرت حينئذ واسمع الآن ، وفي الثانية: ما رأيت كرجل اليوم رجلاً[٢]. ويسوغ لمن عرف دلالة التعبير أن يقدر تقديرًا آخر يراه أقرب إلى الصواب.

١٠ ـ التقدير الصناعي يرجع فيه إلى الأصول والقواعد النحوية الأساسية ، فإن وجب التقدير قدر ما يصلح به التعبير وإلا فلا ، وذلك

---

(١) شرح الرضي ١ / ٢٢٧.

(٢) انظر شرح السيرافي على الكتاب ١ / ١٣٨ ، الرضي ١ / ١٣١.

كتقدير ضمير الشأن في نحو «إذا متّ كان الناس صنفان شامت» فتقدير ضمير الشأن يخرج التعبير من باب الشذوذ أو الغلط إلى الصحة ، ونحو (لا إله إلا الله) فإنه يقدر خبر للا ، وعدم التقدير يؤدي إلى أن يكون خبرها معرفة مع أن اسمها واجب التنكير وهو لا يصح ، فإن أمكن عدم التقدير فهو أولى ، وهو ما يبدو لي في نحو ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ١﴾ [الانشقاق] فإن الأخذ برأي الأخفش أولى كما يبدو ، إذ يمكن إن يقال: إن (إذا) تدخل على الفعل أو على اسم بعده فعل.

١١ ـ التدريج في الحذف أمر صناعي لا علاقة له بالمعنى وليس حقيقة لغوية ، كما أن التعبير المتدرج بحسب التقدير ليس مرحلة من مراحل التعبير دائمًا ، فقولهم في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨]: «إن أصل الكلام (يوم لا تجزي فيه) فحذف حرف الجر فصار (تجزيه) ثم حذف الضمير فصار (تجزي)» [(١)] ليس معناه أنه حذف حرف الجر في التعبير فصار (تجزيه) وقد تكلمت به العرب ثم حذف الضمير ، وإنما هذا أمر صناعي.

وقولهم في (إياك والشر): إن أصله (احذر تلاقي نفسك والشر) بجر (الشر) حذف منه الفعل أولاً فصار (تلاقي نفسك والشر) ثم حذف المضاف (تلاقي) وأقيم المضاف إليه مقامه فصار (نفسك والشر) بنصب النفس والمعطوف ، ثم حذف المضاف (نفس) وأقيم المضاف إليه وهو ضمير المخاطب مقامه ، ولما لم يكن هناك ما يتصل به الضمير انفصل فصار (إياك والشر) بنصبهما ، ليس حقيقة لغوية ولا مراحل تعبيرية ، وإنما هو أمر صناعي ، كأن حذف اللفظ الواحد عندهم أسهل من حذف عدة ألفاظ ، ولا موجب لذلك فيما يظهر لي والله أعلم.

---

(١) البرهان ٣ / ١١٦ ، وانظر المغني ٢ / ٦١٧.

أنواع الحذف:

الحذف على أنواع بحسب الاعتبارات التي ينظر إليها ، ومن أبرز هذه الأنواع:

١ ـ **الحذف الواجب والجائز**: فالواجب نحو حذف الفعل في التحذير في نحو (إياك والمراء) وحذف عامل المفعول المطلق النائب عن فعله نحو (صبرًا جميلاً) وكما في مواطن حذف المبتدأ والخبر وجوبًا نحو (صبر جميل)، و(لعمرك) وما إلى ذلك.

والحذف الجائز فيما دل عليه دليل لفظي أو مقامي كما سبق تقريره ، وذلك نحو (زيد) في جواب: من حضر؟ ونحو ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴿١١﴾ ﴾ [القارعة] أي هي نار ، وكما في حذف فعل الشرط وحذف جوابه جوازًا وما إلى ذلك.

٢ ـ **الحذف القياسي والسماعي**: فالحذف القياسي أو المطرد هو الذي له مواطن معلومة ، كما في نحو اجتماع الشرط والقسم فيحذف جواب المتأخر منهما نحو ﴿لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ ﴾ [الحشر: ١٢] فحذف جواب الشرط لتقدم القسم ، وكما في أحوال حذف المبتدأ والخبر ، وحذف عامل المفعول المطلق ، وحذف عامل الاشتغال عند النحاة ، وغير ذلك من القواعد المقررة في أماكنها.

وأما الحذف السماعي فهو الذي ليس له ضابط معين ، بل ورد مسموعًا بالحذف ، كما في الأمثال ونحوها نحو (أهلاً وسلاً) و(من أنت زيدًا) و(هذا ولا زعماتك) و(حينئذٍ الآن) وغيرها.

٣ ـ **المستلزم لتقدير معين وغير المستلزم لتقدير معين**: فالأول نحو أن يكون جوابًا عن سؤال ، أو أن يكون عائد اسم موصول ، أو حذفًا يقتضيه الكلام ، كما في نحو قوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [العنكبوت: ٦١] أي خلقهن الله، ونحو ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾ [الفرقان] أي بعثه، ونحو ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتأ.

ومن الثاني نحو تقدير قسم من أجوبة الشرط والقسم نحو ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ﴿١﴾﴾ [ق]، ونحو ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ﴾ [الرعد: ٣١]، وكما في ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ﴾ [البقرة: ١٩٧] وغير ذلك مما لا يستلزم تقديرًا معينًا.

٤ ـ المتفق على معناه وغير المتفق على معناه، فمن الأول ما تعين تقديره أو ما قارب ذلك مما يفيد معنى ظاهرًا، كما في الإغراء والتحذير نحو «إياك ومصاحبة الأشرار» فهذا معناه تحذير المخاطب من مصاحبة الأشرار أيًا كان التقدير، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٤ ـ ٧٥] أي: لو ركنت إليهم لأذقناك.

ومن غير المتفق على معناه قولهم: (أنت أعلم وربك) فقد ذهب بعضهم إلى أن التقدير (أنت أعلم وربك مجازيك)، وذهب آخر إلى أن تقديره (أنت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما)، وذهب آخر إلى أن تقديره (أنت أعلم بربك فأنت وربك)[١]. والتقدير الأخير أقرب إلى المعنى فيما يبدو.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٧١] فقد ذهب سيبويه إلى أن تفسيره «انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم، وقال الكسائي: التقدير: انتهوا يكن خيرًا لكم، وليس بوجه؛ لأن (كان)

(١) الرضي على الكافية ١ / ١٩٦.

لا يقدر قياسًا ، فلا يقال: عبدَ الله المقتول ، أي: كن ذلك. وقال الفراء: لو كان على إضمار (كان) لجاز: اتق الله محسنًا ، أي: تكن محسناً ، وهو عنده بتقدير: انتهوا انتهاء خيرًا لكم. وقولهم: حسبك خيرًا لك ، ووراءك أوسع لك ، بتقدير: حسبك وائت خيرًا لك ، ووراءك وائت مكانًا أوسع لك ، يقوي مذهب سيبويه ـ أي تقدير ائت في الآية ـ وكذا قوله:

فواعديه سرحتَيْ مالكٍ أو الربى بينهما أسهلا

أي قولي: ائت مكانًا أسهل. . . انك نهيت في الأول عن شيء ثم جئت بعده ما لا يُنهى عنه ، بل هو مما يؤمر به ، فيجب أن ينتصب بـ (ائتِ) أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى»[(١)].

ويبدو لي أن تقدير الكسائي أقرب إلى المعنى ، ذلك لأنه يطرد في عموم أمثاله من التعبيرات ، فقولك مثلاً: (اركضْ أسرعَ لك) و(امش رويدًا أرفقَ لك) إن الركض هو الأسرع له ، وإن المشي هو الأرفق له. ولا يقصد أن يقول له: اركضْ وائت شيئًا آخر أسرع لك ، فليس الأسرع غير الركض ، وكذلك لا يقصد امش رويدًا وائت شيئًا أرفق لك ، فليس الأرفق غير المشي ، فإنه لا يأتي غيره.

وكذا لو قلت: (نم خيرًا لك) فإن النوم هو الخير ، ولا يقصد أن يقول: (نم وائت شيئًا خيرًا لك) فإنه إذا نام لا يأتي بشيء ، فإن الخير ليس غير النوم.

ونحوه أن تقول: (اقعد أحسن لصحتك) فإن القعود هو الأحسن لصحته وليس غيره ، فلا يصح أن يقصد: اقعد وائت أحسن لصحتك ، بمعنى أن يأتي مع القعود بشيء أحسن لصحته. فتقدير (يكن) يطرد في إبانة المعنى.

---

(١) الرضي على الكافية ١ / ١٢٩.

وأما ردهم على الكسائي أن (كان) لا تقدر قياسًا ، فلا يقال: (عبد الله المقتول) أي: كن ، فهذا لا يصلح ردًّا عليه ؛ لأن النحاة يقدرون لفظًا في موطن ولا يقدرونه في مكان آخر ، ويجعلون تعبيرًا أما مطردًا ولا يحملون مثله عليه ، والعرب تقول تعبيرًا ولا يحملون أمثاله عليه ، فهم يحذفون نون (يكن) فيقولون (لم يكُ) ، ولا يحذفون نون (يهون) ولا لام (يقول) ، ويقولون: (لا أدر) ولا يقولون: (لا أمش).

والنحاة يقدرون (كان) محذوفة بعد (لدن) في قول العرب: (لدن غدوةً) بنصب غدوة ، فيقولون إن التقدير: لدن كان الوقتُ غدوةً[1] ، ولا يقدرونها مع غير (غدوة) ولم يقولوا: لو كان الأمر على تقدير (كان) لصح أن يقال: (لدن عصرًا) أو (لدن انطلاقًا) على تقدير: لدن كان الوقت عصرًا ، أو لدن كان الأمر انطلاقًا ، فلماذا يمنعونه هناك ويجيزونه هنا؟

والنحاة يجعلون (قعد) فعلاً ناقصًا في قول الأعرابي: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة) بمعنى: صارت ، ولا يجعلونها كذلك في نحو (قعد أميراً) بمعنى: صار أميرًا ، جاء في (شرح الرضي على الكافية) في قول الأعرابي: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة) أن (قعد) ههنا ناقصة بمعنى (صارت) ثم قال: «وأما (قعد) فلا يطرد ، وإن قلنا بالطرد فإنما يطرد في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولاً ، يعني قول الأعرابي ، فلا يقال: (قعد كاتبًا) بمعنى (صار) ، بل يقال: (قعد كأنه سلطان) لكونه مثل: قعدت كأنها حربة»[2].

ونحن نقول أيضًا: إنه لا يطرد تقدير (كان) دائمًا ، وإنما فيما يرد من نحو ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾ فلا فرق والله أعلم.

---

(١) التصريح ٢ / ٤٧ ، ابن عقيل ٢ / ١٣.
(٢) الرضي على الكافية ٢ / ٢٩٢.

٥ ـ الحذف الذي ورد لأمثاله ذكر ، والذي لم يرد لأمثاله ذكر ، وأعني بذلك الحذف الجائز ، وإلا فمعلوم أن الحذف الواجب لم يرد لأمثاله ذكر وإلا لم يكن واجبًا.

إن من الحذف الجائز ما ورد لأمثاله ذكر ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٣٠] ، وقوله: ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧١] والتقدير: (واذكر). وقد ورد لأمثاله ذكر وذلك نحو قوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٦] ، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦] ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الجمعة: ١٠] فقد ورد لمحذوفه ذكر وهو قوله: ﴿ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١].

ومما لم يرد لأمثاله ذكر تقدير (ثبت) في نحو ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾ [الأعراف: ٩٦] ، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٦] وفي نحو (لا أكلمه ما أن نجمًا في السماء) والنحاة يقدرون (ثبت) بعد (ما) بإجماع ، وبعد (لو) عند الأكثرين ولم يرد له ذكر.

ونحو تقدير (مقول فيه) في مواضع ، من نحو (ما أنت بنعم الرجل) ونحو (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط) ونحوه من وقوع الجملة الطلبية نعتًا ، ونحو:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وهو وقوع الجملة الطلبية خبرًا لإن.

ونحو تقدير (كان) في نحو (ما رأيته مذ يومان) وما إلى ذلك ، وهذا التقدير يقدره النحاة تمشية لأمور الصناعة النحوية.

٦ ـ الحذف الذي يقتضيه المعنى ، والحذف الذي تقتضيه الصنعة الإعرابية ، وقد مر بيان ذلك فلا نعيد القول فيه. غير أن الذي أريد أن

أقوله ههنا: إن قسمًا مما يقدره النحاة مما تقتضيه الصنعة فيه خلاف، فقد يذهب قسم إلى أن فيه حذفًا، وقسم لا يرى أن فيه حذفًا، كما في تقدير (ثبت) بعد (لو) في نحو (لو أنك كنت معي لاستفدت) فإن قسمًا لا يقدر شيئًا بعد (لو) ههنا. وكما في «زيدًا أكرمته» فمن النحاة من يقدر فعلاً يفسره المذكور، ومنهم من لا يقدر شيئًا. وكما في الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية نحو (لولا زيد لأكرمتك) فمنهم من يقدر خبرًا لزيد وهو (موجود)، وقسم لا يرى تقدير شيء.

وإذا أمكن اطراد بعض التقديرات الصناعية كتقدير (كان) بعد (مذ) في نحو (ما رأيته مذ يومُ الخميسِ) بالرفع، أو تقدير (ثبت) بعد (ما) في نحو (لا أكلمه ما أن حراء في مكانه) فإن قسمًا لا يطرد، وذلك كتقدير (موجود) خبرًا لما بعد (لولا) الامتناعية، وذلك نحو (لولا زيد لغرق خالد) فإنه ليس مجرد الوجود مانعًا من الغرق، بل لا بد من إنقاذ أو سبب من الأسباب المانعة، فليس الخبر ههنا كونًا عامًا. وكذلك نحو قولك: (لولا والدي رحمه الله لم تصل إلى ما وصلت إليه) فليس مجرد الوجود موصلاً إلى ذلك، بل لا بد من أن يكون المعنى أنه كان موجودًا فأعانه. وكذلك نحو قولك: (لولا المدارس لم تكن في هذا المنصب) أي فدخلتها وتعلمت بها، وكذلك قوله: (لولا الله ما اهتدينا) أي يهدينا وليس مجرد الوجود، وإلا فالله موجود وقد اهتدى من اهتدى وضل من ضل.

وكتقديرات قسم من تعبيرات الاشتغال ونحوها، من نحو (خالدًا أعددت له دواة وقلمًا)، وقوله: (فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا) وما إلى ذلك.

٧ ـ الحذف الذي يدل على معنى واحد، والحذف الذي يدل على أكثر من معنى بحسب التقدير، فمن الأول قوله تعالى ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥] أي دائم، ونحو ﴿يَدۡعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ

وَشَرَابٍ ﴿٥١﴾ [ص] أي كثير ، ونحو ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [الزلزلة: ٤] أي يوم إذ تزلزل الأرض.

ومن الثاني قولهم: (رأسك والجدارَ) فهذا يحتمل تحذير المخاطب لحفظ رأسه من الجدار ، ويحتمل أن يكون لمعنى آخر ، وهو دع رأسك والجدار[١] ، أي: اضرب رأسك بالجدار إن شئت.

وقولهم: (أنت أعلم وعبد الله) فهذا يحتمل: أنت أعلم مع عبد الله فافعل معه ما تراه صالحًا ، ويحتمل أن يكون المعنى: أنت وعبد الله أعلم من غيركما[٢].

ونحو ﴿ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٦٠] فهذا يحتمل صدًّا كثيرًا ، ويحتمل خلقًا كثيرًا ، ويحتمل وقتًا كثيرًا.

ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ [الأنعام: ١٤] فهذا يحتمل حذف الباء ، أي أمرت بهذا ، كما قال تعالى: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ [طه: ١٣٢] ويحتمل أن يكون على حذف اللام ، أي (لأن أكون) كما قال تعالى ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: ١٢] وما إلى ذلك.

الحذف وعدم الذكر:

يطلق الحذف على ما أصله أن يذكر ولم يذكر ، كحذف المبتدأ ، وحذف الخبر ، وحذف عامل المفعول به ، وعامل المفعول المطلق ، وحذف المفعول به الذي ينبغي ذكره ، كأن يكون عائدًا على اسم موصول نحو (هذا الذي أكرمت) أي أكرمته ، فإن لم يكن مما ينبغي ذكره ، ولا مما يتعلق غرض بذكره فليس من باب الحذف ، وذلك نحو قولنا: (زيد

---

(١) انظر الكتاب ١ / ١٣٨.
(٢) انظر الكتاب ١ / ١٥١.

هو المنطلق) و(زيد المنطلق) فليس في الجملة الثانية حذف لضمير الفصل، بل إنه ذكر في الأولى ولم يذكر في الثانية؛ لأنه لم يتعلق غرض بذكره، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وقوله ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠] فليس في الجملة الثانية حذف لضمير الفصل.

وكقولك: (هو مسافر إلى البصرة) وقولك: (هو مسافر) فإن في الجملة الأولى ذكرًا لجهة السفر، بخلاف الثانية، وليس في الثانية حذف، بل إن جهة السفر لم تذكر فيها، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١] فقد ذكر الرغد في آية البقرة ولم يذكره في الثانية، فليس في الجملة حذف، وإنما ليس فيها ذكر لما ذكره في الأولى. وهناك فرق بين الأمرين، وإلا فلو جعلنا عدم الذكر حذفًا لكانت كل جمل العربية فيها حذف بلا استثناء؛ لأن كل جملة يمكن أن تذكر فيها أمورًا لا تذكرها في أخرى، ومعنى ذلك أن يكون الأصل الحذف وليس الذكر.

ومن عدم الذكر ما يسمى الحذف اقتصارًا نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢] فهذا ليس من باب الحذف؛ لأنه ليس القصد تعلق السمع والبصر بمفعول معين، ولكن القصد لم تعبد ما لا يتصف بصفة السمع والبصر، فليس لهذين الفعلين مفعول به في التقدير، فهذا من باب عدم الذكر وليس من باب الحذف. جاء في (المغني): «جرت عادة النحويين أن يقولوا: (يحذف المفعول به اختصارًا واقتصارًا)، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ أي أوقعوا هذين الفعلين. . .

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع

الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسندًا إلى فعل كون عام فيقال: حصل حريق أو نهب ، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى، إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفًا ؛ لأن الفعل ينزَّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩] ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ﴾ [الأعراف: ٣١] ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠] إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم . . .

وتارة يُقصَد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [آل عمران: ١٣٠] ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ﴾ [الإسراء: ٣٢] وقولك: ما أحسن زيدًا ، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف»(١).

وجاء في (دلائل الإعجاز): «فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية. فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديرًا. ومثال ذلك قول الناس: فلان يحُلّ ويعقد ، ويأمر وينهى ، ويضر وينفع. . . المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة ، من غير أن يتعرض لحديث المفعول. . .

فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول ، وهو أن لا يكون له مفعول أصلاً يمكن النص عليه.

---

(١) المغني ٢ / ٦١١ ـ ٦١٢.

وقسم ثان: وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم ، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه»[١] .

أغراض الحذف:

للحذف أغراض من أبرزها :

١ ـ الإيجاز والاختصار عند قيام القرائن: نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۝ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٣ ـ ٢٤] أي فإن لم تفعلوا ذلك ولن تفعلوه ، ونحو ﴿فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [فاطر: ٣٧] أي فذوقوا العذاب[٢] ، ونحو ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝﴾ [المدثر] أي خلقته ، ونحو «الهلال والله» أي هذا ، ونحو قول رادّ التحية «وبك» لمن قال له: مرحبًا بك ، أي ومرحبًا بك .

٢ ـ الاستخفاف لكثرة دورانه في الكلام ، كحذف (يا) النداء في نحو (أيها الناس) وحذف نون (يكن)[٣] في نحو (لم يك محمد حاضرًا) جاء في الكتاب: «(هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافًا) وذلك قولك: ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال: ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفًا واكتفاء بعلم المخاطب»[٤] .

وهو يكثر فيما يدور في الكلام كثيرًا ، والعامة تحذف فيما يدور على ألسنتهم كثيرًا ، وذلك نحو ما يجري على الألسنة في العراق من نحو قولهم: (الله بالخير) أي صبّحك الله أو مسّاك ، ونحو ذاك كثير .

---

(١) دلائل الإعجاز ١١٨ ـ ١٢٠ .
(٢) انظر التصريح ١ / ٣١٤ ، البرهان ٣ / ١٦٣ .
(٣) انظر البرهان ٣ / ١٠٦ .
(٤) الكتاب ١ / ٣٧٥ .

٣ ـ ظهور المعنى: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي دائم، وقوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥] أي: بأن. ومن ذلك قوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وقوله:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارًا بها لغريب

وقول الآخر:

رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئًا ومن أجل الطويّ رماني

«فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة»[١].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠] «كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرًا لهم. ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره (يبخلون). ومثل ذلك قول العرب: (من كذب كان شرًا له) يريد: كان الكذب شرًا له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله: (كذب) في أول حديثه»[٢].

جاء في «معاني القرآن» للفراء: «وإذا كان المعنى معلومًا طرح منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز»[٣].

ويدخل ذلك في باب الإيجاز والاختصار لعلم المخاطب به.

---

(١) الكتاب ١ / ٣٨.
(٢) الكتاب ١ / ٣٩٥.
(٣) معاني القرآن ٢ / ٢٨٧.

ومما يقع من هذا الباب ولا يدخل في باب الإيجاز نحو ما إذا أعرض المتكلم عن ذكر أمر يعلمه المخاطب ولا يعلمه الآخرون، وليس في الكلام ما يدل عليه، وذلك كأن يكون بينهما أمر أو شأن من الشؤون فيقول له: (اعلم إن لم تأتني الليلة) ويسكت عن الجواب لعلم المخاطب بما سيكون، كأن يكون المعنى فاتتك الفرصة، أو لم أعطك ما اتفقنا عليه، ونحو ذلك.

٤ ـ **الإبهام**: وذلك إذا كنت تريد إبهام أمر ما على مخاطبك فتحذفه نحو قولك لمن قال لك: ألا تعطي كما أعطى الآخرون؟ فتقول: أنا أعطيت. فيقول لك: من أعطيت؟ وكم أعطيت؟ فتقول: لقد أعطيت وكفى، فتبهم مقدار ما أعطيت والجهة التي أعطيتها.

٥ ـ **مراعاة الأسجاع والفواصل**: نحو احفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، واذكر الموت والبلى، ونحو (اسمعوا وعوا وإذا سمعتم فانتفعوا)، وجعلوا منه في القرآن الكريم ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] فحذفت الياء مراعاة للفاصلة، وقوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، وقوله: ﴿إِلَّا تَذۡكِرَةً لِّمَن يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٣] (١) فحذف المفعول مراعاة للفاصلة. والقرآن الكريم يراعي الفاصلة ولكنه لا يراعيها على حساب المعنى، وإنما يراعيهما معًا فيزداد التعبير حسنًا على حسن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ فقد حذف من الفعل الياء، ولا شك أن هذا الحذف أنسب للفاصلة قبلها وبعدها كما هو واضح، قال تعالى: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ۝٢ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٥] ولكن المقام حسّن أيضًا حذف الياء إضافة إلى الفاصلة، وذلك أنه قال بعد هذه الآية: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾

---

(١) انظر البرهان ٣ / ١٠٧، والتصريح ١ / ٣١٤.

والحِجْر: العقل ، وقد سمي حِجْراً لأنه يحجر صاحبه عن فعل ما لا يليق ، أي يحبسه ويمنعه عنه فيقيد حركته ولا يدع حبله على غاربه يفعل ما يشاء فيطغى في الأرض ، كما ذكر بعد هذه الآيات عن عاد وثمود وفرعون الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد ، فحذف من الفعل (يسري) إشارة إلى تقييد حركة الليل وجعلها بقدر فلا يطغى على النهار ولا يسبقه، وهذا التقييد مناسب لتقييد ذي الحجر وعدم تركه يفعل ما يشاء.

والحذف من الفعل إشارة إلى تقليل الحدث وتقييده وعدم تمامه وارد في القرآن الكريم ، وذلك كما في قوله: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾﴾ [الكهف] وكما في قوله: (لم يك) و(لم يكن) وغير ذلك من المواطن[1].

فالحذف من حركة الليل وسريانه شبيه بالحد من حركة صاحب الحِجْر. ثم من ناحية أخرى هو مناسب لقوله تعالى في آخر السورة: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٥ ـ ٢٦] فإن الغاية من الوثاق تقييد الحركة وعدم إطلاقها ، وهذا الوثاق في آخر السورة مناسب للحجر في أول السورة ، فالذي لا يحجر أفعاله وأعماله بمقتضى العقل والشرع سوف يوثق ويحجر عليه في الآخرة ، وهو مناسب لتقييد حركة الليل وعدم إطلاقها.

فانظر كيف حذف من حركة الليل وحدّها ، وحدّ من حركة صاحب الحجر وحذف ما لا يليق أن يفعله ، وأوثق من لم يحدّ حركته في الدنيا وثاقًا بالغًا في الآخرة.

والذي زاد ذلك حسنًا أنه حذف الياء من آخر الفعل ، وهذا الحذف لا يبهم ولا يلبس ، فإن الياء قد تحذف من الكلمة كثيرًا ويجتزأ عنها

---

(١) يراجع التعبير القرآني ص ٩٣ وما بعدها.

بالكسرة ، سواء كان ذلك في الفاصلة أم في غيرها ، وسواء كان ذلك ضميرًا للمتكلم أم حرفًا من بنية الكلمة ، وذلك كقوله تعالى : ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة: ١٨٦] ، وقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] ، وقوله: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ﴾ [يس: ٢٥] ، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤] فهذا كثير في الفاصلة وفي غيرها ، فانظر كيف راعى الفاصلة والمقام في هذا الحذف ولم يغلّب جانبًا على آخر.

وأما قوله تعالى: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ [طه: ١ ـ ٤] فإنه قدره بعضهم (لمن يخشى القرآن) أو (يخشى الله).

والذي يبدو لي أن الحذف هنا ليس للفاصلة ، وإنما لإطلاق الخشية؛ لأنه لا يراد تقييده بمخشيّ معين ؛ لأن المقصود أن القرآن تذكرة لمن صفته الخشية ومن في قلبه لين ، فإن الذي في قلبه خشية مرجوّ له التذكر والانتفاع ، ولذا قال تعالى عن فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] أي يلين قلبه ، فهو تذكرة لمن يخشى الله ، ولمن يخشى القرآن، ولمن يخشى اليوم الآخر، ولمن في قلبه خشية ولين على العموم.

وقد جوز الزمخشري أنه ليس فيه حذف ، وإنما المعنى: يخشى تنزيلاً ممن خلق الأرض والسماوات العلى ، فـ(تنزيلاً) مفعول (يخشى) ، قال في (الكشاف) بعد أن ذكر جملة من أوجه إعراب (تنزيلاً): «وأن ينصب (يعني تنزيلاً) بيخشى مفعولاً به ، أي أنزله الله تذكرة لمن يخشى تنزيل الله ، وهو معنى حسن وإعراب بيّن»[1].

وقد اعترض صاحب (البحر المحيط) على هذا ، قال «لأن يخشى

---

(١) الكشاف ٢ / ٢٩٥.

رأس آية وفاصل فلا يناسب أن يكون تنزيل مفعولا بيخشى»[(١)].

والحق أنه لا مانع أن يكون رأس الآية يطلب مفعولاً أو معمولاً بعده ، فإن لهذا نظائر في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [الزمر: ٣٩ ـ ٤٠] ، وقوله: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٨ ـ ١٠٩] ، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ ﴿٧٢﴾ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧٤]. وأوضح من هذا كله قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ ﴿٩﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ ﴿١٠﴾﴾ [العلق] فـ (ينهى) رأس آية ونصب مفعولاً به وهو (عبدًا).

٦ ـ عدم تعلق غرض بذكره: وهو في القرآن كثير ، فإننا كثيرًا ما نرى القرآن الكريم يحذف ما لا يتعلق غرض بذكره، ويذكر ما هو محط الفائدة. ويكثر هذا في القصص القرآني ، فمن ذلك قوله تعالى في موسى عليه السلام: ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَىٰ ﴿٢٠﴾ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ﴾ [النازعات: ١٧ ـ ٢١] فأنت ترى أنه انتقل رأسًا من تكليفه بالرسالة إلى موقف فرعون ، ولم يذكر أنه ذهب إليه وقابله ؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكره ، فإنه مفهوم من السياق، ولكن ذكر ما هو محط الاهتمام وهو فحوى الرسالة وموقف فرعون وعاقبته ومآله.

ونحو ذلك ما جاء في سورة يوسف عن إرسال رسول إلى يوسف ليؤوّل رؤيا الملك ، قال: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٥ ـ ٤٦] فذكر موطن الاهتمام وما عليه مدار القصة ، وحذف ما لا يتعلق غرض من ذكره ، فلم يذكر

---

(١) البحر المحيط ٦ / ٢٢٥.

أنهم أرسلوه فأتى يوسف فقال له: يوسف أيها الصديق ، فهذا من الفضول ، وهو معلوم من السياق.

ونحو ذلك ما جاء في قصة سليمان والهدهد في أمر ملكة سبأ ، فقد قال له سليمان: ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النمل: ٢٨ ـ ٣٠] فإنه ذكر بعد التكليف مباشرة قول الملكة أنها ألقي إليها كتاب كريم ، ولم يذكر أن الهدهد حمل الرسالة وذهب إلى سبأ ، ولا المدة التي قضاها للوصول ، ولا أنه دخل القصر وألقاه إليها ، ولم يذكر كيف ألقاه ، ولا أين كانت عندما ألقاه ، فإن كل ذلك لا يتعلق غرض بذكره ، ولا هو موطن الاهتمام والعبرة.

ومثل ذلك كثير من القرآن الكريم.

٧ ـ الاتساع والتجوز: الاتساع ضرب من الحذف تقيم فيه المذكور مقام المحذوف وتعربه بإعرابه[١] ، وذلك نحو ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد أهل القرية ، ونحو (بنو فلان يطؤهم الطريق) يريدون: أهل الطريق. ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] أي بل مكركم بالليل والنهار. فالليل والنهار لا يمكران ولكن يُمكر فيهما.

ومنه قولهم: (صِيد عليه يومان) و(وُلد له ستون عامًا) والمعنى: صيد عليه في يومين ، وولد له الولد في ستين عامًا ، ومن ذلك قول الخنساء.

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت   فإنما هي إقبال وإدبار

فجعلها الإقبال والإدبار على سعة الكلام. ونحو (نهارك صائم وليلك قائم) والمعنى أنك صائم في النهار وقائم في الليل.

---

(١) الأصول ٢ / ٢٦٥.

ومنه قولهم (هذه الظهر أو العصر أو المغرب) إنما يريدون صلاة هذا الوقت ، و(اجتمع القيظ) يريدون اجتمع الناس في القيظ(١) ، ونحو ذلك كثير .

والظاهر أن الاتساع من باب المجاز قد يراد به المبالغة أو أي غرض من أغراض المجاز ، ولا أراه من باب الحذف وإن كان أصله كذلك ، فقوله تعالى : ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ من باب المجاز المرسل أطلق المحل وأريد الحالّ ، وقوله : (بنو فلان يطؤهم الطريق) و(مكر الليل والنهار) و(نهارك صائم وليلك قائم) من المجاز العقلي ، وهو تعبير مبني على السعة والتجوز وليس مبنيًا على حقيقة الكلام ، فإن المحذوف أصبح نسيًا منسيًا .

فقول الخنساء : (فإنما هي إقبال وإدبار) يراد به المبالغة ، على معنى أن الناقة تحولت إلى حدث وانمحى عنها الذات وذلك لوقوع الحدث منها على سبيل الكثرة ، وأما تقدير الكلام أنها ذات إقبال ، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل ، أي مقبلة ومدبرة ، فلا يفيد الكثرة ولا المبالغة ، بل يقال ذلك وإن حدث مرة واحدة ، وكذا قولهم : (نهارك صائم وليلك قائم) فإنه معلوم أن النهار لا يصوم والليل لا يقوم ، وإنما يصوم من فيهما ويقوم من فيهما ، غير أنه أسند ذلك إليهما تجوزًا ، فكأنهما هما الصائم والقائم للمبالغة والدلالة على إكثار المخاطب الصيام والقيام في النهار والليل ، ولا يقال ذلك لمن صام مرة واحدة وقام مرة واحدة ، كما أن فيه حسنًا وجمالاً بإضفاء الحياة والإرادة على الليل والنهار ومشاركة الإنسان في عمله ، والمجاز والتفنن في الكلام مرغوب فيه .

والذي أراه في نحو هذا أنه نظير الاستعارة ونحوها من أضرب

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٨٩ ، ١ / ١٠٨ وما بعدها ، ١ / ١٦٩ ، الأصول ٢ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

المجاز. ألا ترى أنك إذا جعلت الاستعارة من باب الذكر والحذف وبنيت الكلام على ذلك لم تبق استعارة ولا مجاز؟ فإنك إذا قلت في قوله: (فلم أر قبلي من مشى البحر نحوه) أن في الكلام حذفًا وأصله (فلم أر قبلي من مشي الذي هو كالبحر في الجود نحوه) لم تبق استعارة وكان التعبير سمجًا سخيفًا، إذ ليس العجب أن يمشي رجل هو كالبحر في الجود، ولكن العجب أن يمشي البحر، فإنه أخرجه مخرج الحقيقة، وجعل البحر هو الماشي وليس الذي هو كالبحر، فانظر الفرق بين التعبيرين.

٨ ـ الفراغ بسرعة للوصول إلى المقصود: وذلك كما في التحذير وفيما يقتضي الإجابة السريعة على وجه العموم، فإن الوقت في التحذير يضيق عن ذكر غير المحذر «فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام» [١].

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر» [٢].

وكذلك فيما يقتضي الإجابة السريعة نحو لبيك وسعديك[٣]، فإن العرب حذفوا الفعل لما يقتضيه المقام من إسراع الإجابة، وكما في دونك زيدًا، وعليك محمدًا، ومكانك، ونحوها من أسماء الأفعال، فقد ذكروا أن الأصل «دونك زيد فخذه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٩٨.
(٢) الرضي على الكافية ١ / ١٨٢.
(٣) الرضي على الكافية ١ / ١١٦.

الطويل لغرض حصول الفراغ منه بسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه» [١].

ومنه الترخيم في المنادى «لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطاً» [٢].

ومنه حذف حرف النداء ، فقد يقتضي المقام ذكر المنادى رأسًا وعدم إضاعة أي وقت في ذكر حرف النداء لئلا تفوت الفرصة.

٩ ـ الاستهجان: لاستقباح التصريح بذكره ، كقول عائشة رضي الله عنها: «ما رأى مني ولا رأيت منه» [٣] وكعموم ما يستقبح التصريح بذكره ، كذكر القيء ونحوه مما يستهجن على مائدة الطعام ، ونحو ذلك أن تقول: كيف يكون فلان إلهًا وهو يأكل ويشرب و...و؟ أي يحدث ويتغوط ويبول. فتعرض عن ذكر ذلك استهجانًا لذكره ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥] فقد ذكر من صفات البشرية أكل الطعام ولم يذكر ما بعد ذلك ما يقتضيه الأكل، فلم يصرح به استهجانًا له.

١٠ ـ الاحتقار: وذلك كأن تقول: غبي حمار كلب ، فيقول لك صاحبك: من هو؟ فتقول لا أريد أن أجري اسمه على لساني ، لا أريد أن أذكره ، فلا تذكره احتقارًا له ، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ

---

(١) الرضي على الكافية ٢ / ٦٨.
(٢) الرضي على الكافية ١ / ١٤٩.
(٣) التصريح ١ / ٣١٤.

﴿لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١] أي الكفار[١]، فحذفهم استحقارًا لهم، فإنه لا يحسن مقابلة الله وقوته وقدرته بالكفار، فأخرجه مخرج العموم.

ونحو ذلك في حياتنا أن نرى شخصًا حقيرًا ذليلاً ينافس شخصًا كريمًا مهيبًا في أمر أو منصب فيقال له في ذلك فلا يذكر اسم منافسه فيقول: أنا أكرم من فلان أو أعز منه، أو أنا أغلب فلانًا وما إلى ذلك، فإن جَعْل نفسه مقابلاً لذلك الخسيس هو تنقيص له، فتراه يخرج كلامه مخرج العموم فيقول: سننتظر، سيرى من يعتبر، ولا يذكر ماذا سيرى ولا المعنيّ تحقيرًا له، وقد قيل قديمًا:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

١١ ـ **التعظيم والتفخيم ونحوهما** من التعجيب والتهويل: وذلك لأنه في الحذف يذهب الذهن كل مذهب لما فيه من الإبهام وذلك نحو قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فقد جعل الجواب مما يضيق الكلام عن وصفه. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «حذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ أي: تكون أمور لا يقدر على وصفها»[٢].

وجاء في (البرهان): «وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به، وإنما يحذف لقصد المبالغة؛ لأن السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كل مذهب، ولو

---

(١) البرهان ٣ / ١٦٤، التصريح ١ / ٣١٤.

(٢) الرضي على الكافية ٢ / ١١٢.

صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون ذلك الوقع»[(١)].

١٢ ـ التكثير والمبالغة: وذلك نحو (أنت سيرًا) فهذا يدل على سير كثير متصل بعضه ببعض[(٢)]، ولو قلت: (أنت تسير سيرًا) لم يفد ذلك، وإنما يدل على أنه يسير وحسب ولو كان سيره بضع خطوات، فإن رفعت السير وقلت: (محمد سيرٌ) أصبح الكلام مجازًا بعد أن كان حقيقة، وصار من باب الإخبار بالمصدر عن الذات، وهذا ليس من باب الحذف على ما رجحنا، جاء في (شرح الرضي على الكافية) «فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إما إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد، أي الفعل، في نحو حمدًا لله وشكرًا وعجبًا منك ومعاذ الله وسبحانه»[(٣)].

١٣ ـ الإطلاق: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠] فإنه لم يقيد الاتقاء بشيء معين، بل أطلقه في كل ما يحسن اتقاؤه، والقرآن الكريم قد يقيد الاتقاء وقد يطلقه، فمن تقييده قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤]، وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] وما إلى ذلك. ومن إطلاقه آية يوسف السابقة ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾، وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥] ففي هذه الآية قيد الاتباع وأطلق الاتقاء، أما الاتباع فقد قيده باتباع الكتاب، وأما الاتقاء فقد أطلقه في كل

---

(١) البرهان ٣ / ١٨٣.

(٢) الكتاب ١ / ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٣) الرضي على الكافية ١ / ١١٦ ـ ١١٧.

ما ينبغي اتقاؤه، وقد بين الشرع ما ينبغي اتقاؤه، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

ومن الإطلاق قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة] فقد أطلق السمع ولم يقيده بمسموع معين، وأطلق الطاعة فلم يقيدها بأمر معين، والمراد بهما كل ما يأمر به الله سبحانه.

ومنه قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ٦] فأطلق العطاء والاتقاء، ولا شك أنه يقصد عطاء الطاعة واتقاء ما ينبغي اتقاؤه. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤] فقال في أصحاب الجنة: ﴿مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا﴾ وأطلق في أصحاب النار فقال: ﴿مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ﴾ ولم يقل: (ما وعدكم)؛ ذلك لأن أصحاب النار كانوا منكرين الوعيد أصلاً لا ما وعدهم به فقط، فكأنه قال: هل وجدتم وعد ربكم حقاً؟

أما أصحاب الجنة فكانوا ينتظرون ما وعدهم به ربهم من الكرامة والخير فقالوا: ما وعدنا(١).

ونحو ذلك كثير.

١٤ ـ التوسع في المعنى: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ١٥] فهذا يحتمل أن يكون المراد فقهًا قليلاً فيكون مفعولاً مطلقًا، ويحتمل أن يكون المراد أنهم لا يفقهون إلا قليلاً من الأمور فيكون مفعولاً به. والمعنيان مرادان، فهم ليس عندهم إلا قليل من الفقه ولا يفقهون إلا قليلاً من الأمور، فهذا الحذف للتوسع في المعنى، ولو قال: إلا فقهًا قليلاً، أو قال: قليلاً من الأمور، لتقيد المعنى بأمر واحد.

(١) انظر التعبير القرآني ١١٠ ـ ١١١.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] فهذا يحتمل أن يكون المراد: فليضحكوا وقتًا قليلاً وليبكوا وقتًا كثيرًا، ومن المحتمل أن يكون المراد: فليضحكوا ضحكاً قليلاً وليبكوا بكاءً كثيرًا، والمعنيان مرادان، أي ليضحكوا ضحكاً قليلاً وقتًا قليلاً وليبكوا بكاءً كثيرًا وقتًا كثيرًا. وقد تقول: إن الحدث والزمن مرتبطان، فإن كان الوقت قليلاً كان الضحك قليلاً، وإذا كان الزمن كثيرًا كان البكاء كثيرًا. والحق أنهما ليسا مرتبطين دائما، فقد يكون الضحك الكثير في الوقت القليل، وقد يكون البكاء الكثير في الوقت القصير. واليك ما يوضح هذا الأمر، فإنك إذا شاهدت مسرحية هزلية مدتها ساعة فقد تضحك فيها أضعاف ما لو شاهدت مسرحية أخرى هزلية أيضًا لها نفس المدة. وقد تشاهد (فلمًا) محزنًا فتبكي فيه أضعاف ما تبكي في (فلم) آخر، مع أنهما مدتهما واحدة، فالمعنيان مرادان: الزمن والحدث.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس] فهذا يحتمل تقدير اللام وتقدير الباء، فهو يحتمل أن يكون المراد (وأمرت لأن أكون) كما في قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزمر] ويحتمل أن يكون المراد (وأمرت بأن أكون) كما في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢] وكلا المعنيين مراد، وحذف الحرف للتوسع في المعنى.

ونحوه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩] فهذا يحتمل تقدير في واللام وعلى والباء، فهو يحتمل أن يكون التقدير (ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب في ألا يقولوا) و(على ألا يقولوا) كما تقول: أخذت عليه ميثاقًا على ألا يفعل، كما في حديث كعب بن مالك (ولقد شهدت مع رسول الله ﷺ حين تواثقنا على الإسلام) أي

تحالفنا وتعاهدنا[١]، ويحتمل (لئلا يقولوا على الله) و(بألا يقولوا على الله)[٢] والمعاني كلها مطلوبة مرادة، ولو أراد التنصيص على معنى معين لذكر حرفًا بعينه. فإذا أراد أن ينص على معنى معين خصصه بحرف معين.

١٥ ـ **الذكر والحذف للتوكيد وعدمه**: قد يكون الذكر للتوكيد والحذف لعدمه، فقولك: (أكرمت محمدًا وأكرمت خالدًا) آكد من (أكرمت محمدًا وخالدًا)، و(مررت بمحمد وبخالد) آكد من (مررت بمحمد وخالد)، و(عمل عملاً صالحًا) آكد من (عمل صالحًا). فالذكر قد يكون للتوكيد والحذف لعدمه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣].

وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ [النساء: ٣٦].

فذكر باء الجر في (بذي القربى) في آية النساء وحذفها من آية البقرة؛ ذلك أن الكلام في آية النساء على القرابات والتفصيل في أحكامها ابتداء من أول السورة، فأكد شأن القرابة بذكر الباء، بخلاف المعطوفات الأخرى من اليتامى والمساكين وغيرهم. وليس الأمر كذلك في آية البقرة، فليس فيها ذكر للقرابات وأحكامها، بل إنه أطلق الإحسان إلى الناس عمومًا فقال: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ فأكد شأن القرابة في آية النساء، بخلاف آية البقرة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾﴾ [النساء]، وقوله ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، فذكر الباء في آية النساء ﴿بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا

(١) لسان العرب (وثق) ١٢ / ٢١٥.
(٢) انظر روح المعاني ٩ / ٦٧، البحر المحيط ٤ / ٤١٧.

أَلِيمًا﴾ ، وحذفها من آية البقرة ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ ذلك ـ والله أعلم ـ أنه أكد وفصّل في عقوبات وعذاب الكافرين والمنافقين في سورة النساء ، فقد بدأ ذلك بقوله : ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ . . .﴾ [١٣٦] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴿١٣٧﴾ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٣٩﴾ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴿١٤٣﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴿١٤٤﴾ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾ فذكر الباء زيادة في التفصيل والتوكيد مراعاة للمقام .

في حين ليس في سياق البقرة إلا هذه الآية المذكورة في المؤمنين ، وليس قبلها أو بعدها ذكر لهم ، فناسب المقام زيادة الباء في النساء دون البقرة .

إلى غيره من الأغراض .

* * *

الجمل غير المتصرفة

في العربية جمل لا تتصرف ، أي لا تقبل التغيير بتقديم أو تأخير أو بإدخال ناسخ أو عامل عليها أو بغير ذلك من أساليب التغيير المختلفة ، فهي تلزم حالة واحدة ، ومن هذه الجمل أو التعبيرات :

١ ـ **الأمثال**: فإن الأمثال لا تغير[١] ، وإنما تقال كما أطلقت أولاً وذلك نحو «الصيف ضيعت اللبن» و«يداك أوكتا وفوك نفخ» و«قطعت جهيزة قول كل خطيب» و«وعند جهينة الخبر اليقين» وما إلى ذلك ، فلا يصح فيها تقديم أو تأخير أو تغيير حركة أو إدخال ناسخ عليها أو أي تغيير ، فالأمثال تعبيرات جامدة لا تغير ، فلا يقال مثلاً «الخبر اليقين عند جهينة» ولا «إن عند جهينة الخبر اليقين» ولا «أوكت يداك ونفخ فوك» ولا «جهيزة قطعت قول كل خطيب» .

٢ ـ **ما كثر استعماله حتى صار كالمثل**[٢] فيقال كما ورد ولا يغير عما سمع وذلك نحو (كلَّ شيء ولا شتيمةَ حر) أي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ، و(كاليوم رجلًا) أي ما رأيت كرجل اليوم رجلًا ، و(حينئذٍ الآن) أي قد كان ما ذكرت حينئذ واسمع الآن، و(أهلاً وسهلا) و(هذا ولا زعماتِك) أي ولا أتوهم زعماتك ، ومن ذلك قولهم: (ما جاءت حاجَتك) كأنه قال:

---

(١) انظر الرضي على الكافية ١ / ١٣١ ، الهمع ١ / ١٠٢ .

(٢) انظر الرضي على الكافية ١ / ١٢٩ ـ ١٣١ ، الكتاب ١ / ١٤١ ، حاشية الخضري ١ / ١١٠ .

ما صارت حاجتك «وإنما صُيِّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده ؛ لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم : (عسى الغُوَير أبؤسًا) ولا يقل : عسيتَ أخانا . . . ولم يقولوا : (ما جاء حاجتك) كما قالوا : (من كان أمَّك) لأنه بمنزلة المثل فألزموه التاء» [١] .

ونحوه ما نقوله في العراق : (الله ويدك) بمعنى : نسأل الله ونسألك عونك . ونظيره في التعبيرات المحدثة كثير .

٣ ـ ما أفاد التعجب من التعبيرت نحو (ما أشدَّ البرد) فإن «ما» التعجبية تلزم الابتداء ولا تتصرف [٢] ولا يدخلها تقديم أو تأخير [٣] . ونحوه (لله درك) فإنه لو أخر الخبر لم يفهم منه التعجب الذي يفهم مع تقديمه [٤] . ونحوه (لله أبوك) و(ويلمّه مسعر حرب) .

٤ ـ ما تضمن معنى النفي من المبتدءات نحو قولهم : (أقلّ رجلٍ يقول ذلك) و(أقل يوم لا أصيد فيه) ، بمعنى (ما رجل يقول ذاك) .

و(أقل) مبتدأ لا يتصرف ، فلا تدخل عليه العوامل ، فلا تقول : (إن أقل رجل يقول ذاك) على معنى النفي ، ولا «ليت أقل رجل يقول ذاك) ولا لعل [٥] ولا كان ولا غيرها من العوامل [٦] .

ونحو قولهم : (خطيئة يومٍ لا أصيد فيه) في يقل ويندر وهو بمعنى النفي . فـ(خطيئة) بهذا المعنى تلزم الابتداء ولا تدخل عليها

---

(١) الكتاب ١ / ٢٤ .

(٢) الرضي على الكافية ٢ / ٢٩٧ ، حاشية الخضري ١ / ١١٠ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٣٧.

(٤) المساعد ١ / ٢٢٣ ، الهمع ١ / ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٥) الأصول ٢ / ١٧٤ ـ ١٧٥ .

(٦) المساعد ١ / ٢٣٩ .

العوامل(١). ونحو قولهم: (غير قائم الزيدان)، وقول الشاعر:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

فـ(غير) في نحو هذا مبتدأ، وهي لا تتصرف فلا تدخل عليها العوامل؛ لأنها بمعنى (ما) النافية، وأنها مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر(٢)، فلا يقال: (إن غير قائم الزيدان) ولا (كان غير قائم الزيدان)، بخلاف قولك: (غيرك منطلق) و(غير محمد حاضر).

٥ ـ **الجمل المبدوءة بما له صدر الكلام** كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية ونحوها مما له صدر الكلام، فلا تتقدمها العوامل عدا حروف الجر، ولا تدخل عليها النواسخ، فلا يقال: إن من عندك؟ ولا (كان من يزرعْ يحصدْ) بالجزم، ولا (ركبت ماذا؟)، ولا (لقيت من؟) وتكون مضافًا إليها فيكون للمضاف الصدر أيضًا.

٦ ـ **ما لزم عدم التصرف** كأيمن الله، وطوبى للمؤمن(٣).

٧ ـ **ما لا يتصرف من المصادر المضافة** نحو: ويحك وويلك وويسك، فإن «هذه المصادر إذا أضيفت لم تتصرف ولم تكن إلا منصوبة... لأنك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر، فإن أفردتها وجئت باللام جاز الرفع فتقول: ويلٌ لك، وويحٌ له، فيكون الجار والمجرور الخبر، ويجوز النصب مع اللام فتقول: ويحًا له، وويلاً له»(٤).

٨ ـ **ليس ولا يكون وخلا وعدا في الاستثناء** نحو (أقبل الرجال لا يكون محمدًا) و(أقبلت النساء ليس هندًا، وخلا هندًا، وعدا هندًا» فجمل

---

(١) الرضي على الكافية ١ / ٨٧.
(٢) الرضي على الكافية ١ / ٨٧، حاشية يس على التصريح ١ / ١٥٧.
(٣) الهمع ١ / ١١٣، المساعد ١ / ٢٥٠.
(٤) ابن يعيش ١ / ١٢١.

الاستثناء المصدرة بالأفعال (ليس ولا يكون وخلا وعدا) جمل غير متصرفة ، فإنها تقال بصورة واحدة ، فلا يؤتى مثلاً بغير (يكون) ، ولا ينفى (يكون) بغير (لا) ، فلا يقال: (لا تكون) ولا (ما يكون) ولا (ما كان).

وكذلك بالنسبة إلى (ليس وخلا وعدا) فإنها لا تؤنث ولا تتصل بها الضمائر ، بل تقال بصورة واحدة ويؤتى بالاسم بعدها منصوبًا.

٩ ـ حبذا ولا حبذا: وهي تقال بصورة واحدة ، فيقال: حبذا محمود ، وحبذا هند ، وحبذا العاملون ، وحبذا المؤمنات ، فلا يغير اسم الإشارة (ذا) بتأنيث أو تثنية أو جمع ، ولا يقدم المخصوص على (حبذا) فلا يقال: (محمود حبذا) ولا (هند حبذا).

وتنفى بـ(لا) على غير قياس (لا حبذا) ولا تنفى بغيرها من أدوات النفي.

١٠ ـ لا سيما: نحو (أحب العلماء ولا سيما الصلحاء) فجملة (لا سيما) غير متصرفة ، وهي لا تغير ، فلا يقال مثلاً: ولا سيما هم الصلحاء ، ولا تتقدم على ما قبلها.

وغير ذلك من الجمل غير المتصرفة.

وهناك جمل ناقصة التصرف ، وهي التي تقبل نوعًا مقيدًا من التغيير ، فلا تقبل التغييرات المطلقة وذلك نحو ما تضمن معنى الدعاء من المبتدءات نحو (ويل للكافر) و(سلام عليك) فهذه تلزم الابتداء[١] ولا تدخل عليها النواسخ ، فلا يقال: (إن ويلاً للكافر) ولا (إن سلامًا عليك) فإن قلتها كانت إخبارًا لا دعاء ، إلا أنه يصح أن تعرفها فتقول: (الويل للكافر) و(السلام عليك) كما يصح أن تقولها بالنصب نحو (ويلاً

---

(١) انظر الرضي على الكافية ١ / ٢٩٧ ، الهمع ١ / ١١٣.

لك) و(سلامًا عليك) ، فهي ناقصة التصرف.

ومنها الوصف الذي وقع مبتدأ وأغنى مرفوعه عن الخبر نحو (أقائم أخواك؟) فإنه لا يقبل التعريف فلا يقال: (القائم أخواك) ، ولا التصغير فلا يقال: (أضويربٌ الرجلان؟) ، ولا يوصف فلا يقال: أضاربٌ عاقلٌ الزيدان[١]؟ ، وهو يقبل دخول قسم من العوامل عليه نحو (ليس قائم الزيدان) فـ (قائم) اسم ليس ، والزيدان: فاعل أغنى عن خبرها.

ومنها الجمل المبدوءة بضمير الشأن نحو: (هو الله أحد) و(هي الدنيا تغرر تابعيها) فهذا الضمير موحد دائمًا لا يثنى ولا يجمع وإن ثني وجمع ما بعده ، ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا تأتي منه حال[٢] ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه[٣] نحو ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ و﴿إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ وغير ذلك من الجمل.

الألفاظ غير المتصرفة في إعرابها:

كما أن في العربية ألفاظاً جامدة من حيث التصريف فإن فيها ألفاظاً جامدة من حيث الإعراب فلا تتصرف في إعرابها ، بل تقع في موقع إعرابي واحد ، أو لا تفارقه إلا إلى موضع آخر ، ومن هذه الألفاظ:

١ ـ المصادر غير المتصرفة: وهي لا تقع إلا منصوبة على المصدرية ، أي المفعولية المطلقة ، فلا تقع في موضع رفع أو في موضع جر وذلك نحو: سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه أي استرزاقه ، والاسترزاق طلب الرزق، ونحو عمرك الله، وقعدك الله، نحو عمرَك الله إلا فعلت، وقعدك

---

(١) انظر المساعد ١ / ٢٠٦.

(٢) الأصول ١ / ٣١٣ ، المغني ٢ / ٤٩٠.

(٣) المغني ٢ / ٤٩٠.

الله إلا فعلت[١]، ومنها ويله وويحه وويسه في حال الإضافة فإنها تلزم النصب «لأن وجه الرفع قد بطل بأنه لا خبر لها»[٢]، فإن أفردتها عن الإضافة تصرفت فصح نصبها ورفعها فتقول: ويل له وويلاً له[٣].

ومنها ما يلزم التثنية من المصادر منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره نحو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك، فهذه تلزم المفعولية المطلقة ولا تتصرف في إعرابها[٤]، ومنها «أجدَّك» فإنه لا يتصرف ولا يفارق الإضافة[٥] فلا يقال: أجدًّا، ولا يفارق النصب على المصدرية.

وغيرها من المصادر.

٢ ـ الظروف غير المتصرفة: وهي التي تلزم النصب على الظرفية وقسم منها لا يفارق الظرفية إلا إلى الجر بـ (من) أو الى موطن إعرابي آخر، فمما يلزم النصب على الظرفية (سحر) إذا أريد من يوم بعينه نحو (جئت يوم الجمعة سحر) فهو لا يتصرف ولا ينصرف، فإن عُرّف بأل أو نُكّر تصرف نحو (طاب السحر) و(سمعت صوتاً في السحر) و(سأجيئك في سحرٍ من الأسحار) و(سير عليه سحرٌ من الأسحار)[٦].

وما تعين من نحو صباحًا ومساءًا وضحى وعشية وعشاء إذا أردته من يومك أو من يوم بعينه فلم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا فلا يتصرف، فلا يقال: (جئت في صباح) وأنت تريد صباح يومك، ولا

---

(١) الكتاب ١ / ١٦٢، المقتضب ٣ / ٢١٩.
(٢) المقتضب ٣ / ٢٢١.
(٣) انظر ابن يعيش ١ / ١٢١.
(٤) الكتاب ١ / ١٧٤ ـ ١٧٥ وانظر المقتضب ٣ / ٢٢٤.
(٥) انظر الكتاب ١ / ١٩٠.
(٦) الكتاب ١ / ١١٥، المقتضب ٤ / ٣٥٣.

(جئت يوم الخميس في صباح) بل لا بد أن تقوله منصوبًا على الظرفية.

ومنها: دونك، ومكان بمعنى (بدل) نحو (خذ هذا مكان هذا) وحواليك وقطّ وعَوْض ولدى وإذا ومع وذو وذات مضافين إلى الزمان نحو: جئت ذات مرة وذات ليلة، وخرجت ذا صباح وذا مساء، ونحوها[(١)].

ومنها الظروف المركبة غير المضافة نحو: صباح مساء، ويوم يوم نحو قولهم: (هو يزورنا صباح مساء) أي كل صباح ومساء، و(يزورنا يوم يوم) أي كل يوم، فإذا أضيف الصدر إلى العجز تصرف ووقع ظرفًا وغير ظرف[(٢)].

وغير ذلك من الظروف.

٣ ـ الأحوال غير المتصرفة: مثل كلمة (وحده) فهي تلزم النصب على الحالية إلا ما ورد مجرورًا في تعبيرات معينة مثل (نسيج وحده). ونحو طُرًّا وقاطبة، أي جميعًا[(٣)].

و(كافّة) فهي تلزم الحالية[(٤)] عند الأكثرين نحو ﴿ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨].

ومنها ما ركب من الأحوال نحو (أخْولَ أخولَ) و(شذر مذر) (شغر بغر) أي متفرقين، وهي تلزم الحالية في حال تركيبها، فان أخرجتها عن الحالية تعينت الإضافة وامتنع تركيبها[(٥)].

٤ ـ مثنى وثلاث ورباع: ونحوها مما عدل من الأعداد على وزن فُعال أو مَفْعَل، فإنها لا تستعمل إلا نكرات «إما نعتًا نحو ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ

---

(١) الكتاب ١ / ١١٥، المقتضب ٤ / ٣٥٣.
(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٠٤، الهمع ١ / ١٥٦، المساعد ١ / ٤٩٤ ـ ٤٩٥.
(٣) انظر الهمع ١ / ١٩٦ ـ ١٩٧، المساعد ١ / ٤٩٤ ـ ٤٩٥، الكتاب ١ / ١١٦.
(٤) الكتاب ١ / ١١٨.
(٥) الرضي على الكافية ١ / ١٩٧، المغني ٢ / ٥٦٤.

وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١] وإما حالاً نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣] وإما خبرًا نحو (صلاة الليل مثنى مثنى)»[١].

٥ ـ بيد: وهو اسم بمعنى (غير) ملازم للإضافة إلى (أنّ) وصلتها، وهو يلزم النصب على الاستثناء ولا يقع مرفوعًا أو مجرورًا[٢] وذلك نحو (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر) والمعنى: أنا أفصح العرب غير أني من قريش واسترضعت في بني سعد فلا غرابة في ذلك، كما تقول (هو من أفضل الناس بيد أنه من آل بيت النبوة) أي فلا غرابة في ذلك.

٦ ـ ما لزم الرفع على الابتداء: نحو ما التعجبية و(أيمن) في القسم نحو أيمن الله لأفعلن، و(طوبى) نحو طوبى للمؤمن، و(أقل) بمعنى النفي نحو (أقل رجل يقول ذاك) ونحوها.

إلى غير ذلك من الألفاظ التي لا تتصرف من الناحية الإعرابية.

الجمل ذات الاعتبارين

في العربية جمل ذات اعتبارين: صحيحة باعتبار، غلط باعتبار آخر، أو تامة باعتبار، ناقصة باعتبار آخر، وإليك أمثلة على ذلك.

١ ـ لو قلت: (كان أقل رجل يقول ذاك) وأنت تعني بـ(أقل) النفي، أي ما رجل يقول ذاك كان التعبير غلطاً؛ لأن (أقل) بهذا المعنى لا تدخل عليها النواسخ وإنما هي تلزم الابتداء، ولو عنيت بـ (أقل) معنى القلة والندرة، أي قليل من الرجال يقول ذلك كان التعبير صحيحًا؛ لأن (أقل) ههنا لا تلزم الابتداء[٣].

---

(١) الأشموني ٣ / ٢٣٨، حاشية الخضري ٢ / ١٠٠.
(٢) انظر المغني ١ / ١١٤.
(٣) انظر المساعد ٣ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

ولو قلت: (عليك زيد) «وأنت تريد النزول لم يكن كلامًا» أي نزل عليك زيد، ولو قلت: (عليك زيد) وأنت تريد الإمرة، أي عليك أميرًا زيد كان صحيحًا حسنًا(١).

ولو قلت: (الاتكال عليك) أو (الجلوس عندك) فعلقت الظرف أو المجرور بمحذوف بتقدير (كائن) كان تامًّا وكان الظرف خبرًا للمبتدأ، ولو علقته بالمصدر لم يكن كلامًا؛ لأنه ليس في الجملة خبر، وتمامه أن تقول مثلاً: (الاتكال عليك مُجدٍ والجلوس عندك مريح).

ولو قلت: (ظننت به) فجعلته موضع ظنك كما قلت: نزلت به ونزلت عليه كان تامًّا، «ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ لم يجز السكت عليها»(٢)؛ لأن (ظن) يحتاج إلى مفعولين.

ولو قلت: (ما مثلك أحدًا) و(ما كان زيد أحدًا) وأنت تعني الحقيقة لم يصح ذلك؛ لأنه لا بد أن يكون مثله أحدًا من الناس، ولا بد أن يكون زيد أحدًا من الناس، ولو ذكرته على وجه تحقيره كأنه أقل من أن يسمى إنسانًا لتفاهته أو على وجه تعظيمه صح ذاك.

ولو قلت: (ضربي زيدًا قائم) على أن (قائم) خبر عن (ضربي) لم يصح؛ لأنه لا يصح أن يوصف الضرب بالقيام، ولو جعله خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: ضربي زيدًا وهو قائم، فتكون الجملة حالاً سدت مسد الخبر صح ذلك في الضرورة(٣).

٢ ـ لو قلت: (أحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ) على أن (حاضر) خبر مقدم لم

---

(١) الكتاب ١ / ٢٧٧.
(٢) الكتاب ١ / ١٩.
(٣) انظر الهمع ١ / ١٠٦.

يصح ؛ لئلا يخبر بمذكر عن مؤنث ، ولو جعلت (حاضر) مبتدأ ، و(امرأة) فاعلاً سد مسد الخبر صح . ومثله (أحاضرٌ الرجلان؟) .

٣ ـ لو قلت : (زيد هو قائم) على أن (هو) توكيد لزيد لم يصح ؛ ذلك لأن الضمير لا يؤكد الظاهر[١] ، ولو جعلته مبتدأ ثانيًا صح ذلك .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ : ٦] فلا يصح جعل (هو) توكيدًا لـ (الذي) ، ويصح على جعله ضمير فصل .

٤ ـ لو قلت : (حاضرٌ زيد) وأنت تريد أن يكون (زيد) فاعلاً للوصف قبله لم يصح عند الجمهور ؛ لأنه لم يستوف شروط الإعمال ، ويصح التعبير على أنه خبر مقدم ، وما بعده مبتدأ مؤخر .

٥ ـ لو قلت : (إني لك من الناصحين) على أن تعلق الجار والمجرور بـ (الناصحين) لم يصح ؛ لأن (أل) ههنا اسم موصول عند النحاة ولا يتقدم معمول الصلة عليها ، ولو علقتها بمحذوف يفسره المذكور على معنى : إني ناصح لك من الناصحين ، أو إني من الناصحين لك من الناصحين صح ذلك عندهم ، ونحوه قوله تعالى ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف : ٢٠] [٢] .

ولو قلت : (زيدًا عليك وزيدًا حذرك) على تقديم المفعول به على اسم الفعل لم يجز عند الجمهور ، ولو جعلت (زيدًا) منصوبًا بفعل مضمر ثم تذكر عليك أو حذرك بعده جاز[٣] .

ولو قلت : (زرعت حنطة طنًا) على أن (حنطة) تمييز مقدم على

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٩٣ ، ٣٩٥ .

(٢) انظر الأصول ٢ / ٢٣٢ .

(٣) الكتاب ١ / ١٢٧ ـ ١٢٨ .

عامله، والأصل: (زرعت طنًّا حنطة) لم يجز ذلك، ولو جعلته مفعولاً به و(طنًّا) نعتًا جاز.

٦ ـ لو قلت: (كان من يسعَ في الخبر يلق خيرًا) كان الكلام صحيحًا بتقدير ضمير الشأن بعد (كان)، وإلا كان خطأ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يتقدم عامل على ما له صدر الكلام.

وكذلك لو قلت: (ليس خلق الله مثله) فإنه يصح على تقدير ضمير الشأن بعد (ليس) وإلا كان الفعل داخلاً على الفعل وهو لا يصح.

ولو قلت: (كان زيد قائم) صح بتقدير ضمير الشأن بعد (كان) وإلا كانت العبارة من باب الغلط. ونحوه قول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع

٧ ـ لو قلت: (ليس زيد بخارج ولا ذاهبٍ أخوه) وكنت عاطفًا (أخوه) على (زيد) لم يجز؛ لأنك تعطف على معمولي عاملين مختلفين وهما (زيد) وهو معمول (ليس)، و(خارج) وهو معمول الباء لأنه مجرور به، ولو جعلت (أخوه) فاعلاً لذاهب لصح التعبير[1].

ولو قلت: (ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً) وجعلت (بيضاء) معطوفة على (سوداء)، و(شحمة) على (تمرة) لم يصح ذلك للسبب نفسه، ولو جعلت ذلك بتقدير مضاف محذوف، أي (ولا كل بيضاء) صح.

٨ ـ لو قلت: (زيد راغب نفسه فيكم) على معنى (زيد نفسه راغب فيكم) لم يصح؛ لأن فيه فصلاً بين العامل والمعمول بأجنبي، والعامل هو (راغب) والمعمول (فيكم) والأجنبي (نفسه)، ولو جعلته توكيدًا للضمير المستتر في (راغب) صح[2].

---

(١) انظر الأصول ١ / ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) انظر الأصول ٢ / ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

ولو قلت: (أضاربٌ خالدٌ سالمًا؟) على تقديم الخبر (ضارب) على المبتدأ لم يصح للسبب نفسه ؛ وذلك لأن (سالمًا) مفعول (ضارب) وقد فصل بينهما بالمتبدأ (خالد). ولو جعلته على أن (خالد) فاعل لضارب وسالمًا مفعوله صح. ونحوه قوله تعالى ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [مريم: ٤٦].

إلى غير ذلك من الاعتبارات سواء كانت مسلمات أم فيها نظر.

والخلاصة أن كل ما اصطدم بقاعدة أساسية أو ردّه المعنى الظاهر وأمكن تخريجه على وجه آخر صحيح من غير ضعف أو تعسف صح من ذلك الوجه.

التعبيرات الحسنة والضعيفة

من المعلوم أن ثمة تعبيرات فصيحة صحيحة وتعبيرات غير صحيحة ، وهي التي تدخل في باب الغلط. فالفصيحة هي التي جرت على سنن العربية وقواعدها وأصولها ، والغلط هي التي خرجت عن ذلك ، نحو رفع المفعول ونصب الفاعل ، ورفع المضاف إليه ، وما إلى ذلك من أحوال الغلط.

ثم إن التعبيرات الصحيحة أو الجائزة ليست على مستوى واحد في الفصاحة والحسن. فقد يكون تعبير أفصح من تعبير وأحسن ، فهي تتدرج في القوة والضعف حتى تصل إلى درجة الخبث أو الضعف الشديد.

فتقديم المستفهم عنه مثلاً أحسن من تأخيره وذلك نحو (أمحمدًا لقيت أم خالدًا؟) و(أزيدٌ عندك أم عمرو؟) ولو لم تقدمه لكان صحيحًا أيضًا جائزًا وذلك نحو (ألقيت محمدًا أم خالدًا؟) و(أعندك زيد أم عمرو؟) غير أن الأول أجود وأحسن[١].

---

(١) انظر الكتاب ١ / ١٨٣ ، المقتضب ٣ / ٢٩٣ .

وإعمال أيّ من الفعلين المتنازعين صحيح جائز نحو (ذهبا وحضر الرجلان) أو (ذهب وحضرا الرجلان) غير أن التعبير الأول (ذهبا وحضر الرجلان) أولى ؛ لأن إعمال الثاني أولى عند الجمهور[١].

ونصب ورفع الاسم إذا وقع بعده فعل دالّ على طلب كالأمر والنهي جائز في الاشتغال ، إلا أن النصب أولى عند النحاة وأحسن ، فنحو (محمدًا أكرمْه) و(خالدًا لا تضربه) أولى من (محمدٌ أكرمه) و(خالدٌ لا تضربه) وكلاهما صحيح فصيح .

والإخبار عن جمع القلة بما يدل على القلة ، وعن جمع الكثرة بما يدل على الكثرة ، أولى وأحسن ، فقولك: (الأجذاع انكسرن) أولى وأحسن من قولك: (الأجذاع انكسرت). وقولك: (الجذوع انكسرت) أولى وأحسن من قولك: (الجذوع انكسرن) وكل صحيح فصيح .

وقد يكون التعبير ضعيفًا لا يجوز إلا على قلة أو قبح ، وذلك كالعطف على ضمير الرفع المتصل دون فاصل نحو (احضرْ ومحمدٌ) أو (جلست وخالدٌ) فهذا ضعيف. والحسن الصحيح أن تقول (احضرْ أنت ومحمد) و(جلست اليوم وخالد).

ومنه أن تأتي بصفة مشبهة نكرة لم تذكر موصوفها نحو (أتاني قويّ) و(رأيت شديدًا) و(مررت بجميل) فهذا ضعيف وليس في حسن (أتاني رجل قوي) و(مررت برجل جميل)[٢].

ومنه كما يقول سيبويه أن تأتي بعد (حيث) أو بعد (إذا) باسم مرفوع على الابتداء بعده فعل وذلك نحو (اجلس حيث زيد جلس) أو (اجلس إذا

---

(١) انظر ابن عقيل ١ / ١٨٢ .
(٢) انظر الكتاب ١ / ٦ .

زيد جلس) ، فهذا قبيح ، وأحسن منه أن تقول : (اجلس إذا جلس زيد) أو (إذا يجلس) أو (اجلس حيث يجلس زيد أو حيث جلس) .

ومنه أن تأتي بعد (إذ) باسم مرفوع بعده فعل ماضٍ وذلك نحو (جئت إذ عبد الله قام) فهذا قبيح ، والحسن أن يقول : (جئت إذ عبد الله قائم ، أو إذ عبد الله يقوم) [١] .

ومنه أن تقول : (جاءني رجل قاعدون غلمانه) فهذا ضعيف لشبه (قاعدون) بـ (يقعدون) وأحسن منه أن تقول : (جاءني رجل قاعد غلمانه) فإذا قلت : (جاءني رجل قعود غلمانه) كان أحسن من قولك : (قاعدون غلمانه) لخروج جمع التكسير عن مشابهة الفعل في اللفظ[٢] .

ومنه أن تعطف على ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول ما لا يدل على الشمول نحو قولك : (مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم) فهذا جائز إلا أنه قبيح[٣] .

ومنه أن تأتي بلفظ يستعمل في موطن معين فتخرجه عن موطنه مما لا يدخل في باب الغلط وذلك نحو قولك : (إن أحدًا لا يقول ذاك) ، قال سيبويه : «وهو ضعيف خبيث ؛ لأن (أحدًا) لا يستعمل في الواجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت» [٤] .

إلى غير ذلك من المواطن .

غير أن الذي أود أن أقوله إن قسمًا من الأحكام التي يطلقها النحاة تعتمد على الاجتهاد والتعليل فيصحح بعضهم ما يمنعه بعض آخر ، بل

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٥٤ ـ ٥٥ .

(٢) انظر الرضي على الكافية ١ / ٣١٢ .

(٣) انظر الأصول ٢ / ٢١ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٦٣ .

إن في تضعيف بعض التعبيرت نظرًا لأن كل تعبير له معنى معين، فقولهم: إن (محمد مسافر ظننت) أقوى وأحسن من (محمدًا مسافرًا ظننت) أو (حضر محمد وخالد) أحسن وأقوى من (حضر محمد وخالدًا)، أو (اجلس إذا جلس زيد) أقوى وأحسن من (اجلس إذا زيد جلس) ونحو ذلك فيه نظر؛ لأن معنى العبارتين مختلف. فإذا كان كل من التعبيرين يفيد معنى معينًا يختلف عن الآخر لم يصح الترجيح. فإن كانا لمعنى واحد كأن يكونا لغتين، أو كان التعبير مخالفًا للقواعد الأساسية أو لما ورد عن العرب جاز أن يوصف بالضعف وأن يرجح عليه غيره. ولعله ستكون لنا عودة إلى الموضوع إن شاء الله تعالى.

تعبيرات فصيحة على غير القياس

وردت في العربية تعبيرات فصيحة على غير القياس. وهذه التعبيرات على قسمين: مقيسة ومسموعة.

فالمقيسة ما أمكن قياس نظائرها عليها مع أنها خارجة عن الأصل، فمن ذلك:

١ ـ الإخبار بالمصدر المؤول عن الذات نحو (زيد إما أن يعيش وإما أن يموت) فهذا جائز وإن لم يجز الإخبار بالمصدر الصريح عنها[١]، فلا يصح (زيد إما عيش وإما موت).

والقياس عدم جواز مثل هذا التعبير، إذ لا يصح الإخبار بالمصدر عن الذات.

ومثله خبر «عسى» وما اقترن بـ(أن) من أخبار أفعال المقاربة والرجاء. نحو (عسى أخوك أن يحضر) و(أوشك المسافر أن يؤوب) فهذا

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣ / ٢٩٣.

التعبير من باب الإخبار بالمصدر عن الذات عند الجمهور. وذهب سيبويه إلى أن المقرون بأن ليس خبرًا، وهو عنده على إسقاط حرف الجر، أو بتضمن الفعل معنى (قارب) (١).

وكلا التخريجين فيه نظر؛ فإنه لو كان على إسقاط حرف الجر لجاز إظهاره. كما أنه لا يصح على تضمين (قارب) فإن هذا التعبير قد يقال فيما ليس فيه مقاربة نحو (عسى الله أن يدخلني الجنة) و(عسى الوضع أن يعود كما كان).

٢ ـ قولهم: (ليت أنك غني) و(ظننت أنك مسافر) فتكتفي بالمصدر المؤول عن اسم ليت وخبرها وعن مفعولي (ظننت). والقياس يقضي بعدم صحة هذا التعبير؛ لأنك لا تقول: (ليت غناك) ولا (ظننت سفرك) ولكنه مع ذلك تعبير فصيح صحيح.

٣ ـ المثنى المضاف إلى متضمنه المثنى فالأحسن أن يعبر عنه بالجمع نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] والقياس «قلباكما» لأنه مثنى. ونحو (قطعت رؤوس الكبشين) والقياس (رأسي الكبشين)، ونحوه قوله: (ظهراهما مثل ظهور التُّرسَين). وكان ذلك بسبب كراهة اجتماع تثنيتين، على أن لا يؤدي ذلك إلى الالتباس «ولذلك شرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليه إلا شيء واحد؛ لأنه إن كان له أكثر التبس، فلا يجوز في (قطعت أذني الزيدين) الإتيان بالجمع ولا الإفراد للإلباس» (٢).

فإن كان المضاف ليس جزءًا مما أضيف إليه لم يقس عليه وذلك نحو (ضع رحالهما).

---

(١) انظر المساعد ١ / ٩٩.

(٢) الهمع ١ / ٥٠.

٤ ـ تعاقب الإفراد والتثنية «في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر وذلك كالعينين والأذنين فنقول عيناه حسنة، وعينه حسنتان، وعينه حسنة، والأصل عيناه حسنتان»[١].

٥ ـ مخاطبة الواحد بلفظ الجمع أو الاثنين وذلك نحو قوله تعالى ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] ويقال للرجل العظيم: (انظروا في أمري).

قالوا: ومن مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين قوله تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ [ق] ومنه قول الشاعر:

فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجرْ وإن تدعاني أحم عرضاً ممنّعا

ألا ترى أن الشعراء يقولون: يا صاحبيّ ويا خليليّ[٢]؟

٦ ـ استعمال اللفظ لغير معناه الذي وضع له من غير تجوز أو تضمين وذلك نحو قولهم: «عاد فلان شيخًا وهو لم يكن شيخًا قط. وعاد الماء آجنًا وهو لم يكن آجنًا فيعود. قال تعالى ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس] فقال «عاد» ولم يكن عرجونًا قبل .... ومثله ﴿يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ﴾ [الحج: ٥] وهو لم يكن ذلك قط»[٣].

٧ ـ إسناد الفعل إلى غير الفاعل في غير باب المجاز وذلك نحو قولهم: «(أراد الحائط أن يقع) إذا مال، و(فلان يريد أن يموت) إذا كان محتضرًا»[٤].

---

(١) المساعد ١ / ٧٢.
(٢) انظر المزهر ١ / ٣٣٤ ـ ٣٣٥، المساعد ١ / ٧٢.
(٣) المزهر ١ / ٣٣٠ ـ ٣٣١، وانظر فقه اللغة وسر العربية ٥٧٧ ـ ٥٧٨.
(٤) المزهر ١ / ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] فإن الجدار ليس له إرادة.

٨ ـ إفراد الخبر عن المصدرين المتعاطفين ولا يصح ذلك في الذوات فتقول «إقبالك وإدبارك يشق عليّ، ولا تقول: أخوك وأبوك يزورني»[(١)].

٩ ـ إثبات ونفي الفعل في آن واحد كقولهم: (نجا ولم ينج) و(أفلت ولم يفلت) «أي لم يفلت إفلاتًا صحيحًا، كقولك: تكلمت ولم أتكلم»[(٢)]. جاء في (الخصائص): «قولهم: (أذّن ولم يؤذّن) و(صلى ولم يصلّ)» ليس أن الثاني نافٍ للأول، لكنه لما لم يعتقد الأول مجزئًا لم يثبت صلاة ولا أذانًا»[(٣)].

والقياس يقتضي عدم جوازه، إلا أنه تعبير فصيح صحيح يجوز القياس عليه.

١٠ ـ نصب كل مكان مع (دخل وسكن ونزل) سواء كان مبهمًا أم مختصًا وذلك نحو (دخلت الدار، ونزلت الخان، وسكنت الغرفة) والقياس يقضي بعدم صحة ذلك؛ لأن هذه الأفعال لازمة وهي تتعدى بحرف جر، وأن الدار والخان والغرفة ونحوها أمكنة مختصة وليست مبهمة.

والحكم النحوي يقضي بذكر الحرف، وهو لازم الذكر مع هذه الأفعال في غير الأمكنة، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «اعلم أن دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه، مبهمًا كان أو لا، نحو (دخلت الدار، ونزلت الخان، وسكنت الغرفة) وذلك

---

(١) معاني القرآن ١ / ٤٥.
(٢) الأصول ١ / ٣٥٥.
(٣) الخصائص ١ / ٢٠٤.

لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة ، فحذف حرف الجر ـ أعني (في) ـ معها في غير المبهم أيضًا. وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه. وقال الجرمي: (دخلت) متعدّ ، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه. والأصح أنه لازم ، ألا ترى أن غير الأمكنة بعد (دخلت) يلزمها (في) نحو (دخلت في الأمر) و(دخلت في مذهب فلان). وكثيرًا ما يستعمل (في) مع الأمكنة أيضًا بعده نحو (دخلت في البلد) وكذا نحو قوله تعالى ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَـٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥] وقولك: (نزلت في الخان)»[١].

١١ ـ قولهم: (لا نولك أن تفعل كذا) بمعنى: لا ينبغي لك ، وهو تعبير فصيح صحيح ، وكان القياس يقضي بعدم صحة ذلك ؛ لأن (لا) دخلت على المعرفة ، فكان ينبغي تكرارها ، غير أنها لم ترد مكررة. وقد علل قسم من النحاة ذلك أنها مؤولة بـ (لا ينبغي) ، و (لا) إذا دخلت على الفعل المضارع لا يجب تكرارها[٢].

١٢ ـ قولهم: (لا أبا لك ، ولا أخا له ، وداهية لا فا لها) كل هذه استعمالات صحيحة ، وكان القياس يقتضي عدم إجازة هذا الاستعمال ؛ ذلك لأن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف إلا إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم ، وأنها إذا كانت مضافة إلى الضمائر كانت معرفة فلا تعمل فيها (لا). فهي إما مفردة أو مضافة ، فإن أفردت لم تعرب بالحروف ، وإذا أضيفت لم تعمل (لا) فيها. وهي هنا معربة بالحروف ، و(لا) عاملة ، فخرجوها على زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه على غير قياس ليكون الاسم على صورة النكرة.

---

(١) الرضي على الكافية ١ / ١٨٦ ، وانظر ابن عقيل ١ / ١٩٨.
(٢) التصريح ١ / ٢٣٨ ، وانظر لسان العرب (نول) ١٤ / ٢٠٨.

على أية حال هو استعمال صحيح يجوز القياس عليه فنقول: لا أبا له ، ولا أبا لي ولا أخا لك ونحو ذلك.

وغير ذلك من التعبيرات.

أما التعبيرت المسموعة والتي هي فصيحة على غير قياس فإليك طرفًا منها:

١ ـ قولهم: (ذهبت الشام ، وتوجهت مكة) ولا يقاس على هذا التعبير ، فلا يقال: ذهبت الموصل ، ولا توجهت العراق ؛ لأنه لم يسمع في غير الشام ومكة[١] ، بل يجب أن يقال ذلك بـ (إلى).

٢ ـ قولهم: (هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا ومعقد الإزار ومقعد الخاتن) فهذا فصيح ولا يقاس عليه[٢] ؛ لأنه تعبير خارج عن القياس. وقياسه أن يقال: هو مني في مقعد القابلة ، وفي مزجر الكلب ، ونحوه.

٣ ـ قولهم: (ضُرب زيد الظهرَ والبطنَ ، ومُطرنا السهلَ والجبلَ ، وقُلب زيدٌ ظهرَه وبطنَه) والمعنى: «أنهم مطروا في السهل والجبل، وقُلب على الظهر والبطن... ولم يجيزوه في غير السهل والجبل، والظهر والبطن، كما لم يجز (دخلت عبدَ الله) فجاز هذا في ذا وحده»[٣].

٤ ـ قولهم: (عسى الغُوير أبؤسًا) وهذا التعبير خارج عن القياس ؛ لأن خبر (عسى) يكون جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ(أنْ) في

(١) انظر الكتاب ١ / ١٥ ـ ١٦ ، حاشية الخضري ١ / ١٨٠ ، ابن عقيل ١ / ١٩٨ ، الرضي ١ / ١٨٦ .
(٢) انظر ابن عقيل ١ / ١٩٨ ، الرضي ١ / ١٨٦ .
(٣) الكتاب ١ / ٧٩ .

الغالب. ولا يقاس على هذا التعبير تعبير آخر.

جاء في (الكتاب) أن (عسى) «لها في قولهم: (عسى الغُوير أبؤسًا) حال لا تكون في سائر الأشياء»[١].

٥ ـ قولهم: (لدن غدوةً) بالنصب لا يقاس عليه[٢]، والقياس الإضافة، ولا يجوز النصب في غير (غدوة) بعد لدن.

٦ ـ قولهم: «(شابت مفارقه) وليس له إلا مفرق واحد، و(عظيم المناكب) و(غليظ الحواجب والوجنات والمرافق) و(عظيمة الأوراك) كل ذلك مسموع ولا يقاس عليه»[٣].

٧ ـ قولهم: (لا حبذا) وهو تعبير فصيح ورد على غير القياس؛ لأن (لا) لا تدخل على فعل ماض جامد[٤]، ولأنها إذا دخلت على فعل ماض وجب تكرارها. فهذا التعبير ورد على غير القياس.

إلى غير ذلك من التعبيرات التي تذكرها كتب النحو واللغة الواردة على غير قياس.

تعبيرات خاصة لا يقاس عليها نظائرها

وردت في العربية تعبيرت لا يقاس عليها. وقد تقول: إن قسمًا من التعبيرات السابقة لا يقاس عليها أيضًا، فما الفرق؟

فنقول: الفرق بين هذه التعبيرت والتي قبلها أن التي سبقت جارية على غير قياس وهي على قسمين: مقيسة ومسموعة، في حين أن هذه

---

(١) الكتاب ١ / ٧٩.
(٢) الكتاب ١ / ٧٩.
(٣) الهمع ١ / ٥٠، وانظر المساعد ١ / ٧٤ ـ ٧٥.
(٤) انظر التصريح ٢ / ٩٩.

التعبيرات قد تكون جارية على قياس اللغة ولكنها مع ذلك تعبيرات منفردة لا يقاس عليها نظائرها ، وقد تكون خارجة عن القياس. وعلى هذا فقسم من التعبيرات التي مرت يمكن أن تدخل في هذا الباب. فهذه التعبيرات لا يقاس عليها نظائرها ، قال سيبويه: «لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله» [١].

ومن هذه التعبيرات:

١ ـ حذف المستثنى بإلا وغير بعد (ليس) وذلك نحو قولهم (عندي درهم ليس إلا) أو (ليس غير) ، و(جاءني زيد ليس إلا) أو (ليس غير).

وتقدير الكلام: ليس إلا ذاك أو ليس إلا إياه ، وليس غيره أو ليس غير ذلك[٢].

وهذا الحذف خاص بعد (إلا) و(غير) إذا وقعتا بعد (ليس) ، فلا يحذف بعد غيرهما من أدوات الاستثناء ، ولا بعد غير (ليس) من أدوات النفي.

فلا تقول بدل (ليس إلا) أو (ليس غير) ، (لم يكن إلا) أو (لم يكن غير) [٣].

٢ ـ حذف اسم (لا) من قولهم: (لا عليك) على معنى: لا بأس عليك ولا ضرّ عليك. وقد حذف لكثرة الاستعمال ، «ولا يكون هذا في غير: لا عليك» [٤].

٣ ـ استعمال (وحد) مجرورة في نحو قولهم: نسيج وحدِه ، وقَريع وحدِه ، وجُحيش وحدِهِ ، وعُيير وحدِه ، ورُجيل وحدِه ، بالإضافة في تعبيرات معدودة لا يقاس عليها. ومعنى نسيج وحدِه: الشخص المنقطع

---

(١) الكتاب ١ / ٦٤.

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٧٥ ، الخصائص ٢ / ٣٧٣.

(٣) انظر شرح السيرافي على الكتاب ١ / ٣٧٦ ، حاشية الصبان ٢ / ١٦٠.

(٤) الكتاب ١ / ١١٤.

النظير ، ونحوه قَريع وحدِه ، وهو الذي لا يقارعه في الفضل أحد. ويقال: جُحيش وحدِه وعُيير وحدِه ورجيل وحدِه ، للمعجب برأيه.

وقيل: (جاء على وحده) أي: على انفراده.

فـ (وحد) تلزم النصب في غير المواضع المذكورة[١] ولا يقاس عليها غيرها.

٤ ـ قولهم: (ما جاءت حاجتك) برفع (حاجة) ونصبها بمعنى: ما صارت. وقيل: لم يستعمل (جاء) بمعنى (صار) في غير هذا التعبير. وطرده بعضهم في غيره[٢].

٥ ـ اضافة (ذي) إلى الفعل في نحو قولهم: (لا أفعل بذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمان ، ولا أفعل بذي تسلمون) و(أذهب بذي تسلم) أي: لا أفعل بسلامتك ، وأذهب بسلامتك ، «فذو ههنا الأمر الذي يسلمك ، وصاحب سلامتك»[٣].

ولا يضاف (ذو) إلا إلى (تسلم) كما أن (لدن) لا تنصب إلا غدوة[٤].

٦ ـ استعمال اسم الفعل المنقول مع غير ضمير الخطاب ، فمن المعلوم أن قياس اسم الفعل المنقول من الجار والمجرور أو الظرف أن يستعمل مع ضمير الخطاب فيقال: عليك نفسك وإليك عني ودونك ومكانك ومكانكم.

ولا يستعمل مع ضمير المتكلم أو الغيبة ، فلا يقال: (عليّ) ولا (دوني) ولا (مكاني) الا ما ورد من ذلك مسموعًا غير مقيس في

---

(١) انظر الرضي على الكافية ١ / ٢٠٣ ، الكتاب ٢ / ١٨٩.
(٢) شرح الأشموني ١ / ٢٣٩ ، حاشية الصبان ١ / ٢٣٩.
(٣) الكتاب ١ / ٤٦١.
(٤) لسان العرب (سلم) ١٥ / ١٨٤ وانظر الكتاب ١ / ٤٦١.

استعمالات معدودة ، كقولهم (إليّ) بمعنى (أتنحّى). جاء في (الكتاب): «وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له: إليك ، فيقول: (إليّ) ، كأنه قيل له: تنحّ ، فقال: أتنحّى. ولا يقال: دوني ولا عليّ. هذا إنما سمعناه في هذا الحرف وحده وليس لها قوة الفعل فيقاس»[١].

ونحوه قولهم: (عليّ زيدًا) بمعنى (أولني زيدًا)[٢] فقد ورد (عليّ) بهذا المعنى خصوصًا وليس بمعنى (الزم).

وورد قولهم: (عليه رجلاً ليسني) بمعنى: ليلزم رجلاً غيري. فاستعمل اسم الفعل (على) مع ضمير الغيبة ، وكل ذلك لا يقاس عليه[٣].

٧ ـ قولهم: (يا صاح) بمعنى (يا صاحب) مرخمًا، وقد كثر وروده في الشعر. وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن الترخيم بابه الأعلام. ومثله قولهم: «أطرق كرا»[٤] أي: يا كروان. والكروان طائر ، و(كرا) ترخيم له.

وغير ذلك من التعبيرات.

خواص تعبيرية

في العربية تعبيرات لها أحكام في الاستعمال خاصة بها لا تستعمل مع غيرها ، منها:

١ ـ أن أفعال القلوب المتصرفة نحو (ظن ، حسب ، خال ، رأى القلبية والحلمية وأخواتها) تختص بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد نحو: ظننتُني عائدًا وإخالني مسافرًا ، قال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦ ـ ٧] ، وقال تعالى ﴿ إِنِّيٓ

---

(١) الكتاب ١ / ١٢٦.
(٢) الكتاب ١ / ١٢٧.
(٣) انظر الكتاب ١ / ١٢٦ ، ١٢٧.
(٤) انظر الأشباه والنظائر ١ / ٢٣٦ ، التصريح ٢ / ١٨٥ وحاشية الخضري ٢ / ٨٤.

أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦] وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر نحو قولهم (رأيتُنا مع رسول الله ﷺ).

وألحق بهذه الأفعال: عدم وفقد، فيقال: عدمتُني وفقدتُني (بضم التاء) ولا يجوز نحو هذا الاستعمال في سائر الأفعال الأخرى في العربية، فلا تقول: ضربتُني ولا ظلمتُني (بضم التاء فيهما) ولا ظلمتَك أو ضربتَك (بفتح التاء). بل يقال: ضربتُ نفسي، وظلمتُ نفسي، وظلمتَ نفسك، وضربتَ نفسك.

ولا يقال: ظننتُ نفسي، ولا إخال نفسي، بل يقال: ظننتُني وإخالني. فإن انفصل أحد الضميرين المتحدي المعنى جاز اجتماعهما في كل فعل نحو (إياي ظلمتُ، وما ظلمتَ إلا إياك) [(١)].

ويدخل في هذ الحكم ما إذا كان أحد الضميرين مجرورًا بالحرف، فلا يقال: (فرحتُ بي) ولا (ارجعْ إليك) وإنما يقال: (فرحت بنفسي، وارجع إلى نفسك). وما ورد على غير هذا النحو مؤول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، و﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، و﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِۖ﴾ [القصص: ٣٢] فهو «إما على التعليق بمحذوف كما قيل في اللام في (سقيا لك)، وإما على حذف مضاف» [(٢)] أي أمسك على نفسك زوجك، وكذا ما بعده، وقال الدماميني «يلزم جواز نحو ضربتُني وفرحتُ بي على هذا التقدير» [(٣)].

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٨٥، معاني القرآن ٢ / ١٠٦، ١ / ٣٣٤، المساعد ١ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣، الهمع ١ / ١٥٦، الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٥ ـ ٢٨٦، حاشية الخضري ١ / ١٥١، حاشية الصبان ٢ / ٢٦.

(٢) انظر المغني ١ / ١٤٦ (على)، حاشية الخضري ١ / ١٥١.

(٣) شرح الدماميني على المغني ١ / ٢٩٢.

والذي يترجح عندي أنه يجوز ذلك في المتعدي ولا يصح في اللازم ، فتقول: (احفظ عليك مالك) و(أمسك عليك زوجك) و(اضمم إليك رحلك) و(هوّن عليك الأمر) و«دع عنك هذا) و(رُدّ عنك السوء) و(كفّ عليك لسانك) ، ولا يجوز (فرحتُ بي) و(عدتُ اليّ) و(تكلمتَ عنك) و(بخلتَ عليك) وما ورد في القرآن الكريم والنصوص الفصيحة يرجح ما ذكرناه ، وأما قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ فإن (هز) متعد. والله أعلم بالصواب.

٢ ـ وتختص أفعال القلوب المتصرفة أيضًا بالتعليق ، وهو ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع ، والمانع هو ما له صدر الكلام كالاستفهام ولام الابتداء وما وإنْ النافيتين وغيرها من المعلقات ، تقول: (ظننت لمحمدٌ مسافرٌ) قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ﴾ [البقرة: ١٠٢] ، وقال: ﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ﴾ [طه: ٧١]. وقال: ﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] ، وقال ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾ [فصلت: ٤٨] (١).

وألحق بأفعال القلوب هذه مع الاستفهام خاصة (أبصر) نحو ﴿فَسَتُبۡصِرُ وَيُبۡصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ ۝٦﴾ [القلم] و(نظر) نحو ﴿فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا﴾ [الكهف: ١٩] و(سأل) نحو ﴿يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] وما وافقهن نحو تفكر واستنبأ ورأى البصرية وغيرهن (٢).

ولا تعلق سائر الأفعال الأخرى في العربية عدا هذه الأفعال ، فلا يقال: مثلا: (ضربت لمحمدٌ واقف) ولا (أعطيت لَمحمدٌ دينارٌ).

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١ / ١٥١ ، الهمع ١ / ١٥٣ ـ ١٥٤ ، المساعد ١ / ٣٦٧.

(٢) انظر المساعد ١ / ٣٦٩ ، الهمع ١ / ١٥٥ ، حاشية الخضري ١ / ١٥١ ـ ١٥٢ ، الرضي على الكافية ٢ / ٢٧٩ ـ ٢٨٤.

٣ ـ وتختص هذه الأفعال أيضًا بالإلغاء. والإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع، وذلك بأن يتوسط الفعل أو يتأخر نحو (خالدٌ علمت مسافرٌ) و(خالد مسافرٌ علمت) قال الشاعر:

إن المحب علمت مصطبرٌ ولديه ذنب الحب مغتفر

وقال الآخر[1].

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤمُ والخور

والإلغاء جائز والتعليق واجب، وقد ذكرنا الغرض منهما في كتابنا «معاني النحو».

ولا تلغى الأفعال الأخرى في العربية، فلا يقال: (خالدٌ أعطيت دينارٌ) ولا (خالدٌ دينارٌ أعطيت) ولا (محمد أسكنت دار) ولا (محمدٌ دارٌ أسكنت)

فهذا التعبير خاص بالمتصرف من أفعال القلوب، وهو ما عدا هبْ وتعلَّمْ منها.

٤ ـ وتختص أيضًا بأن يسدّ المصدر المؤول مسد مفعوليها نحو (علمت أن أخاك مسافر)، قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقال: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥] ولا يصح ذلك في غيرها من الأفعال[2]، فلا يقال: (أعطيت أن أخاك دينار) ولا (سألت أن محمدًا حاجة).

٥ ـ تختص (كان) بمردفة (لم يزل) كثيرًا، أي إنها تأتي دالة على الدوام والاستمرار نحو ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤] [3] و﴿وَكَانَ

---

(١) انظر ابن عقيل ١ / ١٥١، الهمع ١ / ١٥٣ ـ ١٥٤، المساعد ١ / ٣٦٥.
(٢) انظر الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٦، الهمع ١ / ١٥١ ـ ١٥٢.
(٣) الهمع ١ / ١٢٠.

ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١] أي هو ذلك على سبيل الدوام والاستمرار.

٦ - وتختص أيضًا بأنها تزاد بين الشيئين المتلازمين نحو (ما كان أحسن خالدًا) و(لم يوجد كان مثلهم).

ولا يزاد غيرها من الأفعال سواء كان من أخواتها أم لا إلا ما شذ من نحو قولهم: (ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها) [١].

٧ - وتختص من بين سائر أخواتها بأنها قد تحذف ويبقى عملها وذلك بعد إن ولو الشرطيتين كثيرًا، وبعد (لدن) قليلاً، وفي مواطن أخرى ذكرها النحاة [٢] نحو (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر) و(لا يأمن الدهرَ ذوبغي ولو ملكاً)، ولا يجوز ذلك في سائر أخواتها.

٨ - يختص خبر (ليس) من بين أخبار الأفعال الناقصة بأنه تدخل عليه الواو إذا كان موجبًا بإلا نحو (ليس أحد إلا وهو خير منك) قال [٣]:

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

أما الأفعال الأخرى إذا دخلت على منصوبها الواو فهي تامة وكان منصوبها حالاً نحو «كنت وما أُخشَّى بالذئب»، وقد تعامل (ما) معاملة (ليس) في اقتران الخبر بعدها بالواو نحو (ما رجل إلا وأنت خير منه) [٤].

٩ - تختص (ليت) من بين سائر أخواتها بأن تسد (أنّ) المفتوحة الهمزة ومعمولاها مسد اسمها وخبرها فتقول: (ليت أنك معنا) [٥]

---

(١) انظر الهمع ١ / ١٢٠، الأشموني ١ / ٢٤١، التصريح ١ / ١٩١.

(٢) المساعد ١ / ٢٧٠ - ٢٧٥، الهمع ١ / ١٢٠ - ١٢١، الأشموني ١ / ٢٤١، التصريح ١ / ١٩٣.

(٣) انظر الرضي على الكافية ١ / ٢٣٥، المساعد ١ / ٢٦٥.

(٤) انظر الرضي على الكافية ١ / ٢٣٥.

(٥) انظر الهمع ١ / ١٣٥، المساعد ١/ ٣٣٠.

ولا يجوز ذلك في سائر أخواتها ، ولا تسد مسدهما أن والفعل ، فلا يصح : ليت أن يحضر زيد[١] .

١٠ ـ ويحذف خبر (ليت) وجوبًا في قولهم: (ليت شعري) إذا أردف باستفهام (ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة) و(ليت شعري ما فعل فلان؟) فشعري اسم (ليت) وهو مصدر بمعنى الشعور ، والتقدير: ليت شعري بكذا حاصل أو واقع[٢] ، أي ليت شعري بجواب الاستفهام حاصل .

١١ ـ تختص (إنّ) المكسورة الهمزة من بين سائر الأحرف المشبهة بالفعل بمجيء لام الابتداء بعدها نحو (إن الله لغفور رحيم) ولا تقع بعد حرف آخر[٣] .

١٢ ـ يختص ضمير الفصل بأن يقع بعد المبتدأ أو ما أصله مبتدأ ، وأن ما بعده خبر في الحال أو في الأصل نحو «محمد هو المنطلق» و﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢] و﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ ﴾ [الصافات: ٧٧][٤] ، ولا يقع بعد غير ذلك من المواطن ، فلا نقول: (أقبل أخوك هو المسرع) أو (هو مسرعاً) ولا (سيبقى فريقنا هو الأمثل) أو (هو أمثل) .

١٣ ـ ضمير الشأن لا يكون إلا مبتدأ أو منسوخًا بناسخ ، ولا يكون مفسره إلا جملة تقع بعده ، وهو ملازم للإفراد ، فلا يثنى ولا يجمع ولا يتبع بتابع ، فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه[٥] ، فتقول: (هو

---

(١) شرح ابن يعيش ٨ / ٨٥ .

(٢) انظر الهمع ١ / ١٣٦ ، المساعد ١ / ٣١٢ ، الرضي ٢ / ٣٦٢ ـ ٣٦٣ ، حاشية الصبان ١ / ٢٦٩ .

(٣) انظر الرضي على الكافية ٢ / ٣٥٧ ، الأشموني ١ / ٢٨٠ .

(٤) انظر المغني ٢ / ٤٩٤ .

(٥) انظر المغني ٢ / ٤٩٠ ـ ٤٩١ ، الأصول ١ / ٣١٣ .

أخوك شاعر) و(إنه أخوك شاعر) و(ظننته أخوك شاعر) ولا يضمر في فعل غير ناسخ[١] ، فلا يقال: (جئته أخوك نائم) ولا (حضرته محمد شاعر) ، وهذه الأحكام خاصة به من بين سائر الضمائر.

١٤ ـ إذا وقع (ابن) بين علمين وكان صفة لما قبله حذف التنوين من العلم الموصوف وجوبًا ، وحذفت الألف من (ابن) خطًّا ، تقول: حضر خالدُ بن سعيد ، ولا يجوز تنوين (خالد) ولا إثبات ألف (ابن) ، فإن لم تكن كلمة (ابن) صفة ، كأن تكون خبرًا ، وجب التنوين وثبتت الألف فتقول: خالدٌ ابن سعيد ، وكذا إن لم تقع كلمة (ابن) بين علمين ، نحو (حضر خالدٌ ابن أخينا) و(حضر خالدٌ الظريف ابن سعيد).

فهذا الحكم متعلق بشرطين: أن تقع كلمة (ابن) بين علمين ، وأن تكون صفة لما قبلها ، فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين[٢] ، وغني عن القول أن هذا الحكم في الأعلام المنصرفة ، وأما الأسماء الممنوعة من الصرف فهي لا تنون أصلاً.

١٥ ـ لا يجوز إضافة ما فيه (أل) من الصفات في الإضافة غير المحضة إلى ما ليس فيه (أل) ، فلا تقول: هو الضارب محمد ، ولا هو الحسن وجه ، فإن ثنيت الصفة أو جمعتها جمع مذكر سالمًا جاز إضافتها إلى ما بعدها سواء كان نكرة أم معرفة فتقول: (هم الضاربو محمدٍ والطيبو أخبارٍ) و(هما الضاربا محمد والطيبا أخبارٍ)[٣] ، ولا يجوز هذا في غير هذين الموضعين ، فلا تقول: هن الحسناتُ وجهٍ ، ولا الحِسان وجهٍ ، ولا الضُّرّاب محمدٍ.

---

(١) انظر الأصول ١ / ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٢) انظر التصريح ٢ / ١٧٠ ، حاشية يس ٢ / ١٧٠ ، الرضي على الكافية ٢ / ٤٠٢.

(٣) انظر الكتاب ١ / ١٠٣ ـ ١٠٤ ، ابن عقيل ٢ / ٥ ـ ٦.

١٦ ـ لا يجوز أن تقول: (يوم الجمعة إنك ذاهب) ولا (في الدار إني جالس)؛ لأن (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فإن أدخلت عليه (أمّا) فقلت: (أمّا يومَ الجمعة فإنك ذاهب) و(أما في الدار فإني جالس) صح، قالوا: لأن (أمّا) هي العاملة في الظرف والجار والمجرور لما فيها من معنى الفعل[١].

١٧ ـ يحذف عامل (إذ) جوازًا على تقدير (اذكر) كقوله تعالى ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ ﴾ [الأنفال: ٣٠] ﴿ ۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الأعراف: ١٧١]. ولا يجوز هذا إلا مع الواو داخلة على (إذ)، فإن سقطت الواو وجب ذكر جوابها متقدمًا أو متأخرًا، تقول: (ذكرتك إذ احتجت إليك) و(إذ احتجت ذكرتك)[٢].

١٨ ـ تقول: (أليس إنما قمت) ولا يجيء (إنما) في نحو هذا التعبير إلا مع همزة الاستفهام[٣]، فلا يصح أن تقول: ليس إنما قمت.

١٩ ـ لا تنفى المفردات بـ(ما) فلا ينفى بها الخبر أو الحال أو النعت ولا غيرها من المفردات، فلا تقول: زيد ما قائمًا، ولا: زيد ما قائم، ولا: حضر أخوك ما مسرعًا، ولا: مررت برجل ما شجاع، ولا: زيد ما خلفك، ولا: هو ما في الدار؛ لأن (ما) حقها أن يستأنف بها[٤]، كما لا يصح أن تنفى بها جملة الشرط، فلا تقول: ما مَن يضربْ أضربْ، وما إن تقعدْ أقعدْ[٥].

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٦٨ ـ ٤٦٩، الأصول ١ / ٣٣٣، الأشموني ٤ / ٤٨.
(٢) انظر معاني القرآن ١ / ٣٥.
(٣) انظر الأصول ١ / ١٠٣.
(٤) انظر الأصول ١ / ١٠٨.
(٥) انظر الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٩.

ويجوز كل ذلك بـ (لا) فتقول: (زيد لا قائم ولا نائم) و(حضر أخوك لا راكبًا ولا حافيًا) و(زيد لا خلفك ولا أمامك)، و(هو لا في الدار ولا في المسجد)، و(لا من يعطك تعطه ولا من يكرمْك تكرمه) و(لا إن أتيناك أعطيتنا ولا إن قعدنا عنك سألت عنا) [١].

٢٠ ـ (حبذا) لا تغير لأنها كالمثل، فإذا وقع بعد (حب) غير (ذا) من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع والجر بالباء الزائدة فتقول: حَبّ خالد وحَبّ بخالد، ويجوز مع ذلك أن تضم الحاء من (حب) وأن تفتحها فتقول: حَبّ خالد وحُبّ خالد، ولا يجوز كلا الأمرين إذا وقعت (ذا) بعد (حب)، فلا تقول: حَب بذا ولا حُبّذا (بضم الحاء) [٢].

٢١ ـ إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن متكلم جاز أن يكون العائد إليه غائبًا وهو الأكثر، وجاز أن يكون متكلمًا حملاً على المعنى، تقول: (أنا الذي فعل كذا) و(أنا الذي فعلت كذا) ومنه قول الإمام علي كرم الله وجهه: (أنا الذي سمتني أمي حيدرة).

وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن مخاطب فإنه يجوز أن يكون العائد إليه غائبًا، وجاز أن يكون مخاطبًا نحو (أنت الذي قال كذا) و(أنت الذي قلت كذا) [٣].

٢٢ ـ من خواص (مثل) و(غير): انهما في باب الإسناد إليهما يكادان يلزمان التقديم نحو (مثلي يرعى الحرمة) و(غيرك يخشى ظلمه)، ولا تقصد بـ (مثل) نفسك، أو (غير) إنسانًا غير المضاف إليه، فقولك:

---

(١) انظر الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٩.

(٢) انظر ابن عقيل ٢ / ٤٥ ـ ٤٦، الهمع ٢ / ٨٩، الأشموني ٣ / ٤٢، التصريح ٢ / ٩٩.

(٣) انظر الرضي على الكافية ٢ / ٤٣.

(مثلي يرعى الحرمة) تعني به نفسك ، وقولك (غيرك يخشى ظلمه) تعني به المخاطب ، والمعنى: أنت لا يخشى ظلمك.

ولا تومئ إلى شخص آخر بمدح أو تعريض ، وهذا مما يكاد يلزم تقديمه إذا قصد بهما هذا المعنى ، ولا يستقيم فيما إذا لم يقدما نحو (يكون للمكرمات مثلك) و(يرعى الحرمة غيرك) [١].

جاء في (دلائل الإعجاز): «فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدًا على الفعل إذا نحي بهما هذا النحو الذي ذكرت لك، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما، أفلا ترى أنك لو قلت: (يثني المزن عن صوبه مثلك) ، و(رعى الحق والحرمة مثلك). . . و(ينخدع غيري بأكثر هذا الناس). . . لرأيت كلامًا مقلوبًا عن جهته ومُغَيَّرًا عن صورته ، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه» [٢].

٢٣ ـ جميع الأفعال التي يصح التعجب منها يجوز تحويلها إلى (فَعُل) بضم العين بقصد المدح والذم ، قالوا: إلا علم وجهل وسمع ، فإنها لا تحول ، بل تبقى على حالها إذا استعملت هذا الاستعمال ، فيقال: علِم الرجل محمد ، وجهِل الرجل عمرو ، وسمِع الرجل محمود [٣] بكسر العين فيها. وقيل: إن من العرب من يحولها إلى «فَعُلَ» بضم العين [٤] لهذا القصد.

٢٤ ـ جميع النعوت يجوز قطعها إلى الرفع والنصب إلا نعت الإشارة

---

(١) انظر البحر المحيط ١ / ٢٨.

(٢) دلائل الإعجاز ١٠٨ ، وانظر الإيضاح ١ / ٦٣.

(٣) ابن عقيل ٢ / ٤٥ ، الهمع ٢ / ٨٨ ، الأشموني ٣ / ٤٠.

(٤) انظر حاشية الصبان ٣ / ٤٠ ، حاشية الخضري ٢ / ٤٥.

نحو (مررت بهذا الرجل) والنعت المؤكد نحو (نفخة واحدة) و(إلهين اثنين) والملتزم الذكر نحو (جاؤوا الجماء الغفير) و(الشعرى العبور)[١] فإن (العبور) يلزم ذكره لتمييز هذه الشعرى عن الشعرى الغميصاء، فإن هذه النعوت لا يجوز فيها القطع.

إلى غير ذلك من الخواص التعبيرية.

ألفاظ لا تقع إلا في مواطن خاصة

هناك ألفاظ تقع في مواطن خاصة لا تقع في غيرها، منها:

١ ـ ما يلزم النداء من الأسماء: في العربية أسماء لازمة للنداء فلا تستعمل في غيره، وهي على قسمين: أبنية ومفردات، فالأبنية هي:

أ ـ مَفْعَلان: ويستعمل في المدح والذم نحو مكرمان للعزيز المكرم، وملأمان لضده، وملكعان ومكذبان. وقد ذهب قسم من النحاة إلى أن هذا البناء مقيس، وذهب الأكثرون إلى أنه سماعي. وعلى القول بالقياس يقال للمؤنثة بالتاء نحو يا مكرمانة ويا مخبثانة[٢].

ب ـ فُعَل المعدول في سب الذكر نحو يافُسَق ويا خُبَث ويا لُكَع، وقد ذهب قسم من النحاة إلى أنه مقيس، وذهب آخرون إلى أنه مسموع غير أنه كثير[٣].

ج ـ فَعالِ بفتح الفاء وكسر اللام في سب الأنثى نحو يا فَساقِ ويا خَباثِ، وهو مقيس بلا خلاف[٤].

---

(١) انظر الهمع ٢ / ١١٩، التصريح ٢ / ١١٦، الأشموني ٣ / ٦٩، حاشية الخضري ٢ / ٥٥.
(٢) انظر الهمع ١ / ١٧٨، المساعد ٢ / ٥٤٣، الرضي على الكافية ١ / ١٦١.
(٣) الهمع ١ / ١٧٨، المساعد ٢ / ٥٤٣، الرضي ١ / ١٦١.
(٤) الهمع ١ / ١٨٧، المساعد ٢ / ٥٤٣، الرضي ١ / ١٦١.

وهناك ألفاظ تلازم النداء مسموعة منها: فل بمعنى رجل، وفلة بمعنى امرأة، وملأم ولؤمان للكثير اللؤم، ونَومان للكثير النوم، وهناه للمجهول الاسم، واللهم وغيرها، وربما استعملت بعض هذه الألفاظ في الضرورة في غير النداء[١].

٢ ـ ما يلزم النفي من الألفاظ: في العربية ألفاظ خاصة بالنفي لا تستعمل في الإثبات، منها: أحد وعَريب وديّار وكرّاب وأرم وكتيع وطوريّ[٢] وما أشبهها، وهن بمعنى واحد، فتقول: (ما في الدار أحد)، و(ما في الدار عريب). فـ(أحد) هذه بمعنى «إنسان» وهي غير «أحد» التي بمعنى واحد والتي تستعمل في الإثبات وفي العدد نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ونحو (قال أحدهم) و(أحد عشر وأحد وعشرين) ونحوها.

ومنها «بدّ» ولا يستعمل إلا في النفي نحو (لا بد من كذا) أي لا محيد عنه[٣]. قالوا: واستعماله في الإثبات مولّد[٤].

وهناك ظروف تستعمل في النفي خاصة، منها:

عَوْض: وهي ظرف لاستغراق الزمن المستقبل مثل «أبدًا». تقول: (لا أفعله عَوْض)[٥]، وهي خاصة بالنفي، بخلاف (أبدًا) فإنها لا تختص به، بل هي تقع في الإثبات والنفي نحو قوله تعالى ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [البينة: ٨].

قَطّ: بفتح القاف وتشديد الطاء، وهي ظرف لاستغراق الزمان

---

(١) الرضي على الكافية ١ / ١٦١.
(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٠٣، المزهر ٢ / ١٥٩ ـ ١٦٠.
(٣) المصباح المنير ٣٨، تاج العروس (بدد) ٢ / ٢٩٥.
(٤) تاج العروس ٢ / ٢٩٥.
(٥) انظر المغني ١ / ١٥٠.

الماضي ، مبني على الضم ، تقول: ما فعلته قطّ[١] ، أي فيما مضى من حياتي ، ولا يصح أن تقول: (لا أفعله قط) كما لا يصح أن تقول: (ما فعلته أبدًا) بل تقول: (لا أفعله أبدًا).

وهناك أفعال خاصة بالنفي مثل (عاج) بمعنى (انتفع) وهو ملازم للنفي[٢]، فتقول: (ما عاج فلان بالدواء ولا يعيج به) أي ما انتفع ولا ينتفع، وما عاج بالماء ، أي لم يرو به ، وقد يستعمل في الإثبات قليلاً[٣].

٣ ـ ألفاظ لا تأتي إلا تابعة ولا تأتي مستقلة سواء كان ذلك من باب الإتباع أم من غيره ، فمن ذلك:

أ ـ عَوْلَك في قولهم: (ويلَك وعَوْلَك): فان «عَوْلَك» لا يكون مفردًا ولا يكون إلا تابعًا لـ (ويلك). قال سيبويه: «وهذا حرف لا يتكلم به مفردًا إلا أن يكون على (ويلك) وهو قولك: ويلك وعولَك ، ولا يجوز عَولك» [٤]. ونحوه ويلةٌ وعولةٌ ، وويلٌ وعولٌ[٥].

ب ـ ينوؤك في قولهم: (يسوؤك وينوؤك): فلا تقول (ينوؤك) مفردًا ، بل لا بد أن تجعلها تابعة لـ (يسوؤك) قال سيبويه: «ولا تقول: (عَولةٌ لك) إلا أن تكون قبلها (ويلة لك) ، ولا تقول: (عَوْل لك) حتى تقول (ويل لك) ؛ لأن هذا تبع لهذا ، كما أن (ينوؤك) يتبع (يسوؤك) ولا يكون (ينوؤك) مبتدأ» [٦].

---

(١) انظر المغني ١ / ١٥١.
(٢) انظر الأشموني ١ / ٢٤٥ ، حاشية الصبان ١ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦.
(٣) انظر لسان العرب (عيج) ٣ / ١٦٠.
(٤) الكتاب ١ / ١٦٠.
(٥) انظر الكتاب ١ / ١٦٧.
(٦) الكتاب ١ / ١٦٧.

ج ـ مريئًا في قولهم: (هنيئًا مريئًا) ولا يستعمل (مريئًا) مفردًا بل يستعمل بعد (هنيئًا)[١].

د ـ سعدَيك في قولهم: (لبيك وسعديك) فلا يستعمل (سعديك) إلا بعد (لبيك)[٢].

هـ ـ ألفاظ التوكيد أكتع وأبصع وأبتع، وهي أتباع لأجمع لا تقع إلا بعده. ولا تتعدى هذا الترتيب بتقديم أو تأخير أو بحذف بعضها[٣]، فلا تقول: جاء القوم أبتعون، ولا جاء القوم أبتعون أكتعون، ولا تجيء مستقلة بلا إتباع. غير أنه وردت (أكتع) في الشعر مفردة.

قال الشاعر:

يا ليتني كنت صبيًّا مرضَعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

و ـ ألفاظ الإتباع سواء كان لها معنى أم لم يكن وذلك نحو قولهم: عطشان نطشان، وجائع نائع، وحسن بسن قسن، وسمج لمج. فكلمات الإتباع هذه وأشباهها لا تفرد، بل تقال مع ما قبلها[٤].

ز ـ الألفاظ المؤكدة المشتقة من اسم المؤكد نحو ليل أليل، وليلة ليلاء، ويوم أيوم، إذا كان الليل أو اليوم صعبًا شديدًا، ودهر داهر، وداهية ودهياء، وجاهلية جهلاء[٥]، ونحوها مما يفيد توكيد ما قبله، وهي من قبيل الصفات المؤكدة.

٤ ـ ألفاظ لا تأتي إلا متبوعة وذلك مثل (أيّ) في النداء والاختصاص،

---

(١) المساعد ١ / ٤٨٢.
(٢) انظر التصريح ٢ / ٣٦، حاشية الخضري ٢ / ٨.
(٣) انظر الأشموني ٣ / ٧٦، حاشية الصبان ٣ / ٧٦، شرح ابن يعيش ٣ / ٤٦.
(٤) انظر المزهر ١ / ٤١٥، ٤٢٤.
(٥) انظر المزهر ١ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

فإنه لا يصح السكوت عليها حتى تأتي بتابعها فتقول: (يا أيها الرجل) و (ونحن أيها العلماء ورثة الأنبياء)[(١)] . و(من) و(ما) النكرتين الموصوفتين نحو: مررت بمن صالحٍ وما معجبٍ لك. فـ (من) معناها ذات عاقلة ، و (ما) ذات غير عاقلة ، فلا يصح السكوت عليهما. قال سيبويه: «وكذلك من وما إنما يذكران لحشوهما ولوصفهما ولم يُرَد بهما خلوين شيء فلزمه الوصف كما لزمه الحشو وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى ، فمن ثم كان الوصف والحشو واحدًا»[(٢)] .

ويعني بالحشو الصلة وذلك إذا كانت من وما اسمين موصولين.

فهما إذا كانتا نكرتين احتاجتا إلى الصفة ، وإذا كانتا موصولتين احتاجتا إلى الصلة ، ومن ذلك (الجماء) في قولهم: (الجماء الغفير) فإن الجماء لا تأتي مفردة ، بل لا تأتي إلا متبوعة بالغفير ، قال سيبويه: «ومثل ذلك الجماء الغفير ، فالغفير وصف لازم ، وهو توكيد ؛ لأن الجماء الغفير مَثَل ، فلزم الغفير كما لزم (ما) في قولك: إنك ما وخيرًا»[(٣)] .

ومنها (إي) بالكسر والسكون حرف الجواب بمعنى (نعم) ، ولا تقع عند الجميع إلا متبوعة بالقسم[(٤)] نحو: إي والله ، ونحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ ﴾ [يونس: ٥٣].

٥ ـ لات: ولا تستعمل إلا مع الحين[(٥)] ، ولا تستعمل في غيره نحو

---

(١) الكتاب ١ / ٢٦٩ ، المغني ١ / ٥٨٦.
(٢) الكتاب ١ / ٢٦٩.
(٣) الكتاب ١ / ٢٧٠ وانظر المغني ١ / ٥٨٦.
(٤) المغني ١ / ٧٦.
(٥) انظر الكتاب ١ / ٢٨.

﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣ ﴾ [ص] ونحو (ندم البغاة ولات ساعة مندم).

٦ ـ العَمْر (بفتح العين): العَمْر والعُمر بفتح العين وضمها معناهما واحد وهو البقاء، غير أن العرب خصت اليمين بالمفتوح فقالوا: (لعَمرك) بفتح العين، ولم يقل أحد منهم: لعُمرك أو لعُمر الله بضم العين، مع أن معناهما واحد(١).

٧ ـ التاء في القسم لم يستعملوها إلا مع لفظ الله تعالى ولم يستعملوها مع غيره الا نادرًا وذلك نحو قوله ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] قال سيبويه: «إن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في الله إذا قلت: تالله لأفعلن» (٢).

٨ ـ البتة لا تستعمل إلا معرفة بالألف واللام(٣).

٩ ـ عل: «اسم بمعنى (فوق) التزموا فيه أمرين:

أحدهما استعماله مجرورًا بمن.

والثاني: استعماله غير مضاف» (٤)، فنقول: سقط من عل.

١٠ ـ قط (بفتح القاف وسكون الطاء) بمعنى (حسب) أو (لا غير) ولم يسمع بهذا المعنى إلا مقرونًا بالفاء الزائدة، أي (فقط) (٥) وهي زيادة لازمة لتزيين اللفظ(٦).

وغير ذلك من الألفاظ.

---

(١) انظر الكتاب ١ / ١٠٧، ١ / ٢٥، شرح السيرافي ١ / ٢٥.
(٢) الكتاب ١ / ٢٨، وانظر المغني ١ / ١١٥.
(٣) الكتاب ١ / ١٩٠.
(٤) المغني ١ / ١٥٤.
(٥) حاشية الشمني على المغني ٢ / ١١، حاشية الأمير على المغني ١ / ١٥١.
(٦) انظر التصريح ٢/ ٥٣، حاشية الخضري ١/ ٨٣.

الأدوات الخاصة بالأسماء والأفعال

في العربية أدوات خاصة بالأسماء فلا تدخل على الأفعال ، وأدوات خاصة بالأفعال فلا تدخل على الأسماء ، وهناك أدوات مشتركة تدخل على الأسماء والأفعال مثل ما النافية وكلا وهل والهمزة وغيرها.

أ ـ الأدوات الخاصة بالأسماء : ومن أشهرها :

١ ـ حروف النداء نحو يا وأيْ وأيا وهيا نحو (يا رجل) ، وأما (يا) حرف التنبيه فهي تدخل على الأسماء والأفعال نحو (يا ليتني كنت معهم) (يا ربّتما غارة) (ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى) عند من جعلها حرف تنبيه لا حرف نداء ، وأما من جعلها نداء فقد قدر منادى محذوفًا.

٢ ـ حروف الجر عدا كي وحتى : فإن حروف الجر تختص بالأسماء نحو (في الدار) (من خالد) إلا كي وحتى.

فأما (كي) فإنها تأتي حرف جر وتدخل على (ما) الاستفهامية نحو : كيمه؟ وعلى المصدر المؤول نحو (جئت كيما أستفيد) و(كي أستفيد) إذا قدرنا النصب بـ (أن) مضمرة بعدها.

وتأتي حرفًا ناصبًا للفعل نحو (جئت لكي أعيد إليك الأمانة) فلا تختص بواحد من القسمين.

و(حتى) تأتي حرف جر نحو ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [القدر : ٥] ، وتأتي حرف ابتداء نحو ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطۡلِعَ ٱلشَّمۡسِ ﴾ [الكهف : ٩٠] ، و(حتى فؤادي في غشاء من نبال) ، و(سرت حتى وجدته) ، و(شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجر بطنه).

وهي حرف جر ونصب عند الكوفيين ينصب الفعل المضارع نحو ﴿ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ ﴾ [طه : ٩١] وهي عند الجمهور حرف جر ،

والنصب بأنْ مضمرة بعدها.

وهي على المذهبين لا تختص بواحد من القسمين.

وقد تقول: إن (مذ ومنذ) لا يختصان أيضًا بالأسماء فهما قد يدخلان على الأفعال كما يدخلان على الأسماء نحو (زرتك مذ سافر خالد).

والجواب أن (مذ ومنذ) إذا دخلا على الأفعال فهما ليسا حرفين، بل هما اسمان، فإن الأمر مختلف، قال ابن مالك:

ومذْ ومنذُ اسمان حيثُ رفَعَا أو أُوليا الفعلَ كجئتُ مذ دعا

٣ ـ لولا الامتناعية وتدخل على جملة اسمية بعدها فعلية[١] نحو ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝٣١﴾ [سبأ]. وأما (لولا) حرف التحضيض فهي خاصة بالدخول على الأفعال نحو ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦].

٤ ـ لوما الامتناعية: نحو (لوما سعيد لأتيتك) ونحو قول الشاعر[٢].

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

وأما (لوما) التحضيضية فهي خاصة بالأفعال نحو ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٧﴾ [الحجر: ٧].

٥ ـ الأحرف المشبهة بالفعل نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ۝١٩٩﴾ [آل عمران].

٦ ـ ليتما: فإن (ما) لا تزيل (ليت) عن اختصاصها بالدخول على الأسماء[٣].

نقول: ليتما أخوك معنا، أو ليتما أخاك معنا.

---

(١) المغني ١ / ٢٧٢.

(٢) المغني ١/ ٢٧٦.

(٣) المغني ١ / ٢٨٦، حاشية الخضري ١ / ١٣٦.

٧ ـ إذا الفجائية نحو (خرجت وإذا محمد بالباب) ونحو ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠] وأما الشرطية فهي مختصة بالدخول على الأفعال عند الجمهور.

٨ ـ لات وغيرها من الأدوات نحو ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣] ولا تدخل على الفعل.

ب ـ الأدوات الخاصة بالدخول على الأفعال: ومن أشهرها:

١ ـ السين وسوف: وهما يدخلان على الفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ﴾ [التكاثر]، وقوله: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٣٧].

٢ ـ قد حرف التحقيق: وهي تدخل على الفعل الماضي نحو ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ١]، وتدخل على الفعل المضارع فتفيد التقليل نحو (قد يصدق الكذوب).

أو التحقيق والتكثير نحو قوله: ﴿ ۞ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقوله: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٣ ـ لما: وهي حرف وجود لوجود، وذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان، وهي مختصة بالدخول على الأفعال الماضية نحو (لما جاءني أكرمته) ونحو ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [لقمان: ٣٢].

٤ ـ حرفا النصب (أن ولن) نحو ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٨] و﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦].

وأما (كي) فهي ـ كما ذكرنا ـ غير مختصة بالأفعال؛ لأنها قد تأتي حرف جر فتدخل على الأسماء.

وأما (إذن) فهي غير مختصة بالأفعال أيضًا، فهي تدخل على الأسماء

والأفعال نحو ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، و﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

٥ ـ حروف الجزم لم ولما ولام الأمر ولا الناهية: وهي مختصة بالفعل المضارع نحو (لم أفعل)، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، (ليتق وليصبر)، ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه: ٦١].

٦ ـ حروف العرض والتحضيض: وهي ألا بالتخفيف، وألاّ بالتشديد وهلا ولولا ولوما ولو، فإن هذه الأدوات تلزم الفعل لفظاً أو تقديرًا[1] نحو ﴿لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، و﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

وأما (ألا) حرف التنبيه فهي لا تختص بالدخول على الأفعال، بل قد تدخل على الأسماء نحو ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١٣] وعلى الأفعال نحو (ألا قاتل الله الكذوب).

وكذلك لولا ولوما الامتناعيتان، فهما مختصتان بالدخول على الأسماء كما أسلفنا.

٧ ـ أدوات الشرط: تلزم الفعل لفظًا أو تقديرًا عند الجمهور، ويستثنى من ذلك (أمّا) التفصيلية، فهي تفيد الشرط عند النحاة نحو (أما محمد فكريم) وهي لا تباشر الفعل من دون فاصل، بل هي تدخل على الأسماء نحو ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً﴾ [الرعد: ١٧] وتدخل على معمول للفعل متقدم نحو ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾﴾ [الضحى] وتدخل على الشرط نحو ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الواقعة: ٨٨].

---

(١) انظر المغني ١ / ٦٩، ٧٤، ٢٧٤، ٢٦٨، الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٧، ابن يعيش ٢ / ١٤٤.

٨ ـ (لو) مطلقًا تختص بالفعل لفظًا أو تقديرًا ، سواء كانت شرطية أم مصدرية أم للتمني ، وإذا دخلت على (أنّ) المصدرية ومعموليها فقد ذهب قسم غير قليل من النحاة إلى أن الفعل بعدها مقدر نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] أي: ولو ثبت صبرهم ، وذهب سيبويه وجماعة إلى أنها داخلة على الاسم تأويلاً.

٩ ـ الأفعال المكفوفة بـ(ما) ، وهي: قلّما وكثرما وطالما ، ولا تدخل إلا على جملة فعلية. وذهب بعضهم إلى أن (ما) مصدرية ، وهي والفعل بعدها في تأويل مصدر[1].

١٠ ـ وتتصل بالفعل تاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد ولا يتصلان بالأسماء ، فتاء التأنيث الساكنة تتصل بالفعل الماضي نحو ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ٣٨] ونون التوكيد تتصل بالفعل المضارع وفعل الأمر نحو ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥] وأكرمنّ اليتيم.

وغيرها من الأدوات.

الجمل غير المستقلة

أكثر الجمل في العربية تستقل بنفسها من حيث تمام المعنى نحو (حضر محمد) و(أخوك مسافر) ، وهناك جمل غير مستقلة ، ونستطيع أن نقسمها على ثلاثة أقسام:

١ ـ الجمل غير المستقلة بالأصالة.

٢ ـ الجمل غير المستقلة لأمر عارض.

٣ ـ الجمل غير المستقلة صناعة.

---

(١) المغني ١ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

● الجمل غير المستقلة بالأصالة:

في العربية جمل لا تستقل بنفسها ولا تتم معنى أينما وقعت وكيفما وقعت، فهي تحتاج إلى ضميم معها ليتم المعنى، ومن هذه الجمل:

١ ـ لا سيما: فإنها لا تؤلف كلاما تامًّا مع أنها جملة مؤلفة من مسند إليه وهو اسم (لا) أعني (سيّ)، ومسند مقدر وهو خبر (لا). وخبر (لا) كثير الحذف كما هو معلوم. فلا تقول: (لا سيما زيد) وتسكت، بل لا بد أن يكون معها ما يتم به المعنى نحو (أحب الشعراء ولا سيما البحتري) مع أنك لو جئت بما يؤدي معناها لتم الكلام، فإن (سيّ) بمعنى (مثل)، فلو قلت: (لا مثل زيد) أو (لا مثل البحتري) لتم الكلام.

٢ ـ الجمل المبدوءة بأفعال المدح والذم حبذا ونعم وبئس: وهي مؤلفة من فعل لازم وفاعله ومع ذلك لا يتم بها الكلام، فلا تقول: (حبذا) وتسكت، ولا(نعم الرجل) أو (بئس الرجل) وتسكت، بل لا بد أن تأتي معها بالمخصوص بالمدح أو الذم فتقول (حبذا العمل الصالح) و(نعم العبد صهيب) مع أنك لو جئت بفعل لازم وفاعله لتم المعنى نحو (حسن محمد) و(كرم محمود).

٣ ـ جمل الاستثناء المبدوءة بخلا وعدا وليس ولا يكون: نحو (حضر الرجال خلا محمدًا وليس محمدًا) فإنها غير مستقلة حتى تأتي معها بما يستثنى منه مع أنها جمل مؤلفة من فعل وفاعل مستتر ومفعول به، أو من فعل ناقص واسمه المستتر وخبره.

٤ ـ الجمل المبدوءة بـ(مذ) و(منذ) نحو (ما رأيته مذ يومان) فجملة (مذ يومان) جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، وهي غير مستقلة أيضًا حتى تذكر معها ما يتم به المعنى.

٥ ـ جملة القسم نحو (لعمري) و(ايمن الله) فإنها لا يتم معناها إلا

بالجواب ، مع أن كلاًّ من (لعمري) و(ايمن الله) جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر محذوف وجوبًا .

٦ ـ (ليت شعري) في نحو قولنا: (ليت شعري هل أعود إلى أهلي) فـ (ليت شعري) جملة مؤلفة من مسند إليه وهو اسم ليت وخبرها الذي هو محذوف وجوبًا ، ومع ذلك فهي لا تستقل بالمعنى حتى تذكر بعدها جملة الاستفهام .

٧ ـ الجمل التي فيها ضمير يعود على متقدم سابق عليها لا يفهم إلا بذكره نحو (محمد أخوه مسافر) فجملة (أخوه مسافر) بها حاجة إلى ما يبين مرجع الضمير وهو المبتدأ . ولو قلت : (أنت أخوك مسافر) أو (أنا أخي مسافر) لم يكن من هذا القسم ؛ لأن مرجع الضمير معلوم .

وغيرها من الجمل .

● **الجمل غير المستقلة لأمر عارض :**

إن هذه الجمل قد تكون في ذاتها مستقلة ، غير أن وقوعها في موقع معين أو سبقها بأداة معينة جعلها غير مستقلة .

فهي غير مستقلة لأمر طارئ ، ولولا هذا الأمر لكانت مستقلة . وهذه الجمل على أقسام ، منها :

(أ) الجمل الواقعة في حيز ما يحتاج إلى قول آخر معها ليتم المعنى ، ومن ذلك :

١ ـ الجمل الواقعة صلة للاسم الموصول نحو (جاء اللذان نجحا) و(الذين زارونا كرماء) فكل من (نجحا) و(زارونا) جملة تامة ، بخلاف (اللذان نجحا) و(الذين زارونا) فإن وقوع كل منها صلة جعلها غير مستقلة .

٢ ـ جملة المضاف إليه نحو (جلست حيث أخوك جالس) و(جئت اذ

حضر أخوك) فكل من (أخوك جالس) و(حضر أخوك) جملة تامة، بخلاف (حيث أخوك جالس) و(إذ حضر أخوك) لأن وقوعها مضافًا إليه جعلها غير مستقلة حتى يكون معها ما يتم به الكلام.

٣ ـ جملة النعت، فإن جملة الصفة مع الموصوف جزء جملة[١]، ولذا هي تحتاج إلى الجزء الذي يتم به الكلام، فجملة النعت تحتاج إلى منعوت، فقولك: (رجل يعمل خير من رجل لا يعمل) إن جملة (يعمل) لا يستقل بها الكلام، فإنها صفة لرجل الذي هو مبتدأ، ولا يتم الكلام إلا بالخبر (خير).

٤ ـ جملة البدل؛ لأنها تحتاج إلى مبدل منه وإلا لم تكن بدلاً نحو: عرفت خالدًا أبو من هو؟

٥ ـ جملة الحال وهي أيضًا لا يستقل بها الكلام، فهي تحتاج إلى عامل يعمل فيها، وإلى صاحب حال في الغالب، ولا تأتي جملة الحال إلا ضمن جملة أخرى شأن جملة النعت نحو (أقبل حامد يسوق دابته) فجملة (يسوق دابته) جملة حال، وهي غير مستقلة في هذا الموقع التعبيري.

٦ ـ الجمل المفسرة لأنها تحتاج إلى ما تفسره، ولا تكون الجملة تفسيرية إلا إذا كان معها ما تفسره وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فجملة ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ مفسرة للنجوى، وعلى هذا لا تكون ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ المفسرة مستقلة بنفسها.

٧ ـ جمل الأسماء المقطوعة إلى النصب أو الرفع نحو (مررت بمحمد

---

(١) الرضي على الكافية ١ / ٩٢.

الكريم) ومررت بعبد الله زين العابدين (لقب) وجملة الاختصاص في نحو (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) فـ(الكريم) و(زين) و(معاشر) مفعول به لأفعال محذوفة ، وهي غير مستقلة ، بل هي تحتاج إلى ما معها ليتم به الكلام.

وهذه الجمل ـ أعني جمل الأسماء المقطوعة ـ قد تكون من الجمل الاعتراضية ومن غيرها ، والجمل الاعتراضية من الجمل غير المستقلة أيضًا ؛ لأنها لا تكون معترضة حتى يكون هناك ما تعترضه.

(ب) الجمل المسبوقة بأداة تقتضي شيئاً ينعقد به الكلام: قد تكون الجملة تامة مستقلة بنفسها ، غير أنها تسبق بأداة تحتاج إلى سواها فتكون غير مستقلة بسبب هذا الحرف. جاء في (الخصائص): «إن كل كلام مستقل زدت عليه شيئًا غير معقود بغيره ولا مقتضي لسواه فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه. فإن زدت عليه شيئًا مقتضيًا لغيره معقودًا به عاد الكلام ناقصًا لا لحاله الأولى ، بل لما دخل عليه معقودًا بغيره.

فنظير الأول قولك: زيد قائم ، وما زيد قائم ، وقائمًا على اللغتين. . .

ونظير الثاني ما تقدم من قولنا قام زيد ، وإنْ قام زيد ، فإن جعلت (إنْ) هنا نفيًا بقي على تمامه. ألا تراه بمعنى: ما قام زيد» [(١)].

ومن هذا النوع من الجمل ما يأتي:

١ ـ الجمل المسبوقة بأدوات الشرط نحو إن تدرسْ ، ما تقرأْ ، ومنها الجمل المسبوقة بلولا ولوما الامتناعيتين نحو ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] فأنتم مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبًا ، ولكن الكلام

---

(١) الخصائص ٢ / ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

لا يتم إلا بما بعده من جملة فعلية.

٢ ـ الجمل المسبوقة بحرف مصدري نحو (أن تصوموا) و(ما تقوم) فجملة (تصوموا) وجملة (تقوم) بهما حاجة إلى ما يؤلف معهما كلامًا نحو (أن تصوموا خير لكم) و(أقوم ما تقوم).

ومن هذا القسم الجمل المسبوقة بلام التعليل وكي نحو (جئت لأستفيد) و(جئت كي أستفيد) فإن (أستفيد) مسبوقة بأن المصدرية المقدرة بعد اللام، وأما (جئت كي أستفيد) فإنها إما أن تكون فيها (كي) مصدرية ناصبة، أو تكون حرف جر والنصب بتقدير (أن) المصدرية بعدها. وعلى كلا التقديرين يكون التعبير من هذا القسم، وهذا رأي الجهور، ولا تستقل الجمل المصدرة بهما على أي قول آخر.

٣ ـ الجمل المسبوقة بلكن أو ببل أو بأم أو بأداة إضراب أو استدراك على وجه العموم، فلا يصح أن تبدأ الكلام بأداة استدراك أو أداة إضراب، بل لا بد من أن يسبقها ما يتم معها كلامًا مفيدًا نحو (حضر الناس لكن أحمد لم يحضر)، ونحو قوله: ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [القلم]، ونحو ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ﴿٨﴾ ﴾ [ص].

٤ ـ المسبوقة بإذا الفجائية نحو ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ ﴾ [طه].

٥ ـ الجمل المسبوقة بالواو سواء كانت عاطفة أم حالية ام اعتراضية أم استئنافية نحو (جاء محمد وسافر خالد) و(خرجنا والشمس طالعة) فإن كلًّا من جملتي (سافر خالد) و(الشمس طالعة) تامة في المعنى مستقلة، إلا أن ارتباطها بالواو جعلها غير مستقلة.

٦ ـ المسبوقة بالفاء سواء كانت عاطفة أم رابطة للجواب أم اعتراضية أم غيرها نحو ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ٧٧]

و(ينزل المطر فينبت به الزرع).

٧ ـ الجمل المسبوقة بحرف عطف سواء كان حرف العطف الواو أم الفاء أم غيرهما ، فإن العاطف يقتضي معطوفًا عليه وذلك نحو ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ (١٩) ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ (٢٠) ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ (٢١)﴾ [عبس].

٨ ـ الجمل المسبوقة بـ (حتى) سواء كانت (حتى) ابتدائية أم التي ينتصب بعدها المضارع. فالابتدائية نحو (عاش زيد فقيرًا حتى مات) و(فيا عجبًا حتى كليبٌ تسبني).

أما التي ينتصب بعدها المضارع فهي حرف جر ، والنصب بأنْ مضمرة بعدها عند الجمهور ، وعلى رأي الكوفيين هي ناصبة.

وعلى أي حال لا تستقل الجملة بعدها بنفسها.

أما الجارّة والعاطفة فهما تدخلان على المفرد.

٩ ـ المسبوقة بـ(لا) داخلة على المعرفة نحو ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠].

١٠ ـ المسبوقة بـ (إلا) الاستثنائية نحو (أنشدك الله إلاّ فعلت) ونحو ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠].

١١ ـ المسبوقة بحرف تفسير ؛ وذلك لأنها تحتاج إلى ما تفسره نحو (وترمينني بالطرف أي أنت مذنب) ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وغير ذلك من الجمل.

(ج) الجمل التي تقال تعقيبًا على كلام متكلم أو جوابًا عنه ونحو ذلك: فهذه الجمل يمكن أن تبدأ بما لا يصح الابتداء به كالواو ولكن وبل

وغيرها ؛ لأنك إنما تبني على كلام متكلم سبقك ، فهي لم تقع في بداية الكلام على وجه الحقيقة وذلك نحو أن يقول شخص : أنا أرى كذا وكذا ، فتقول له: وأنا لا أرى ذلك ، أو يقول: فلان غني ، فتقول له: ولكنه بخيل ، أو يقول: هو لا يحسن الشعر ، فتقول له: بل هو شاعر.

فقد ابتدأت كلامك بما لا يحسن الابتداء به لو لم تعقّب على كلام من سبقك ، فهذه الجمل كلها غير مستقلة إلا أنها جازت لما لم تقع في كلام متكلم واحد مبتدئاً بها.

ومن ذلك الجمل المبدوءة بأحرف الجواب مثل نعم وبلى وإي وأجل ، فهذه لا تقال ابتداء ، وإنما تقال تعقيبًا أو جوابًا كما أسلفنا نحو قولك: نعم حضر القاضي ، لمن سألك: هل حضر القاضي؟ أو تقولها تصديقًا لمن قال: حضر القاضي. وكأن تقول واعدًا لمن قال لك: زرني غدًا ، أو لا تضرب أخاك: نعم أزورك غدًا ، أو نعم لا أضرب أخي.

ومن ذلك العبارات المحكية التي تقال حكاية لقول آخر ، وذلك نحو قولك: (مَن زيدٍ؟) بالكسر لمن قال: (مررت بزيدٍ) ، ونحو قولك: (من زيدًا؟) لمن قال: أكرمت زيدًا ، ولا يصح هذا التعبير ابتداء.

وذكر سيبويه أنه سمع أعرابيًا مرة وسأله رجل قائلاً: أليس قرشيًا؟ فقال: ليس بقرشيًا ، حكاية لقوله[١].

وهذا لا يصح ابتداء ، وإنما يصح حكاية لقول من متكلم آخر.

● **الجمل غير المستقلة صناعة:**

قد تكون جمل مستقلة في ظاهر الأمر تامة المعنى ، إلا أنها عند أهل الصنعة غير مستقلة وذلك نحو (ليذهبن أخوك) فإن هذا الكلام عند النحاة

---

(١) الكتاب ١ / ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

جواب لقسم مقدر ، واللام واقعة في جوابه ، فهي غير مستقلة ، جاء في (الخصائص) : «ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك : يقوم زيد ، فإن زدت اللام والنون فقلت : (ليقومنّ زيد) فهو محتاج إلى غيره وإن لم يظهر هنا في اللفظ ، ألا ترى أن تقديره عند الخليل أنه جواب قسم ، أي أقسم ليقومنّ ، أو نحو ذلك»(١) .

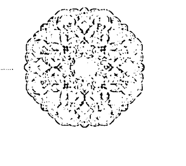
ومثله (لقد سافر سالم) فإن هذا جواب مقدر عند النحاة .

ونحوه عند الجمهور قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] فإن (أحد) فاعل لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور ، ونحو (اعرف الحق تعرفْ أهله) وقوله : ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم : ٢٥] فإن الكلام على تقدير شرط جزم الفعل المضارع ، تقديره في الأولى (إن تعرف الحق تعرف أهله) وفي الثانية (إن تهزي تساقط) .

وغير ذلك من الجمل غير المستقلة صناعة .

* * *

(١) الخصائص ٢ / ٢٧٣ .



الاستغناء بتعبير عن تعبير

قد يستغنى بتعبير عن تعبير آخر فيترك ، مع أن القياس يدعو إلى استعماله ، وليس لهذا الاستغناء سبب واضح سوى أن المتكلمين بهذه اللغة آثروا تعبيرًا على آخر . واللغة لا تجري دائمًا على وفق نظام مطرد لا تحيد عنه في كل تعبيراتها ، قال سيبويه : «واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة» [١] .

وقال : «فقد يستغنون بالشيء عن الشيء ، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه» [٢] . والاستغناء قد يكون في المفردات وقد يكون في الجمل .

فمن الاستغناء بلفظة عن أخرى أنهم استغنوا بالفعل (ترك) عن الفعلين (ودع) و(وذر) [٣] . فقد استعملت العرب المضارع والأمر لكل من الفعلين (ودع) و(وذر) فقالوا : (يدع) و(دع) ، و(يذر) و(ذر) واستعملوا المزيد من (ودع) فقالوا : (ودّع) قال تعالى : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى : ٣] وقالوا : أودع ووادع واستودع ، ولكن العرب لم تستعمل ماضي المجرد ، فلم يقولوا (ودع) واستغنوا بـ (ترك) عنه .

---

(١) الخصائص ١ / ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٩١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٥١ ، ١ / ٨ ، الخصائص ١ / ٢٦٦ .

ومن ذلك استغناؤهم بافتقر واشتد من الشديد عن (فقر) و(شدُد)[١]، مع أن القياس كان يقتضي استعمالهما؛ لأن العرب تقول: (فقير) و(شديد) وهما وصفان من الفعل الثلاثي مثل كريم وبخيل.

ومن ذلك استغناؤهم عن تثنية (سواء) بتثنية (سيّ) فقالوا: (سيان) ولم يقولوا (سواءان)[٢] مع أنهم جمعوا (سواء) فقالوا (سواسية) فاستعملوا المفرد والجمع دون المثنى استغناء بتثنية (سيّ).

ومن ذلك استغناؤهم بـ(أينق) عن (أنوق) جمع (ناقة) الذي هو القياس، فألزموه القلب أو الإبدال إلا في شيء شاذ[٣]، وغير ذلك.

ومن الاستغناء بجملة عن أخرى قولهم: (ما أجود جوابه) بدلاً من قولهم: (ما أجوبه)، وبقولهم: (هذا أجود منه جوابًا) بدلاً من (هذا أجوب منه)، وبقولهم: (أجوِدْ بجوابه) بدلاً من (أجوِبْ به).

ولا يقولون في قال يقيل ـ من القيلولة ـ (ما أقيله) استغناء بقولهم: (ما أكثر قائلته)[٤].

ولا يقولون: ما أسكره ولا ما أقعده ولا ما أجلسه، من القعود والجلوس ضد القيام، بل المسموع ما أشد سكره، وأكثر قعوده وجلوسه[٥].

ويجوز للمتكلم أن يستغني عما يشاء بما يشاء من المسموع الفصيح،

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ٢٢٥.
(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٥٥.
(٣) الخصائص ١ / ٢٦٧.
(٤) الكتاب ٢ / ٢٥١.
(٥) التصريح ٢ / ٩٣، الأشموني ٣ / ٢٢، حاشية الصبان ٣ / ٢٢، الهمع ٢ / ١٦٦.

ولكنه ليس له أن يستعمل ما استغنت عنه العرب ، فله أن يتوصل بـ(ما أشد) ونحوها مما استوفى الشروط فيقول: ما أشد ضرب خالد لمحمود[١] ، كما يقول (ما أضرب خالدًا لمحمود) بحسب المعنى الذي يريد.

والخلاصة أن لك أن تختار من الصحيح ما تشاء ، وليس لك أن تختار المهجور الذي هجرته العرب في كلامها.

يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، أو بعبارة أخرى يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، يعني أنه قد يقع التابع بصورة لا يصح أن يقع بها المتبوع وذلك نحو «أن يعطف قياسًا على المجرور برب وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل وأي اسم مضاف إلى ضميرها»[٢] نحو (رب رجل وأخيه منطلقين) و(كل شاة وسخلتها بدرهم) و(أي فتى هيجاء أنت وجارها) و(كم ناقةٍ وفصيلِها). ولا يجوز لك أن تقول: (رب أخيه) ولا (كل سخلتها)[٣] ؛ ذلك لأن (رب) و(كم) تضافان إلى النكرة ، وأن (كلا) إذا أريد بها استغراق الأفراد أضيفت لنكرة ولا تضاف إلى مفرد معرفة[٤].

جاء في الكتاب: «وأما (رب رجل وأخيه منطلقين) ففيها قبح حتى تقول: وأخٍ له ، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله: (وأخيه) في موضع نكرة ؛ لأن المعنى إنما هو: وأخٍ له.

---

(١) التصريح ٢ / ٩٣ ، وانظر حاشية الصبان ٣ / ٢٣.

(٢) الرضي على الكافية ٢ / ٣٣٢.

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، المغني ٢ / ٦٩٢ ـ ٦٩٣ ، الرضي على الكافية ٢ / ٣٣٢ ، الأشباه والنظائر ١ / ٣٥٤.

(٤) انظر حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٣١٣ ، حاشية الشمني ٢ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

فإن قيل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة؟

فإنك قائل إلى معرفة ولكنها أجريت مجرى النكرة ، كما أن (مثلك) مضافة إلى معرفة ، وهي توصف بها النكرة وتقع مواقعها ، ألا ترى أنك تقول: (رب مثلك)؟ ويدلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول: (رب رجل وزيدٍ) ولا يجوز لك أن تقول: (رب أخيه) حتى تكون ذكرت قبل ذلك نكرة.

ومثل ذلك قول بعض العرب: (كل شاة وسخلتها) أي وسخلةٍ لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه ، وأنك تريد شيئًا من أمة كل واحد منهم رجل وضممت إليه شيئًا من أمة كلهم يقال له أخ.

ولو قلت: (وأخيه) وأنت تريد شيئًا بعينه كان محالاً ، وقال:

وأيّ فتى هيجاء أنت وجارِها إذا ما رجال بالرجال استقلّت

فالجار لا يكون فيه أبدًا ههنا إلا الجر ؛ لأنه لا يريد أن يجعله جار شيء آخر فتى هيجاء ، ولكنه جعله فتى هيجاء وجار هيجاء»(١).

ومن ذلك ـ أي ما يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ـ نحو قوله تعالى ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] وقولك: (أكرمت محمدًا وإياك) فإنه لا يصح أن يلي الضمير المنفصل الفعل ، فلا يقال (أكرمت إياك ومحمدًا) فصح أن يقع الضمير المنفصل تابعًا لا متبوعًا في هذا الموطن.

وجعلوا من هذا الضرب قوله تعالى ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] وذلك أن (زوجك) معطوف على الضمير المستتر في

---

(١) الكتاب ١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

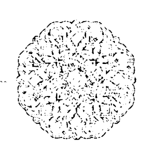
(اسكن) ، ولا يصح أن يقع الاسم الظاهر فاعلاً لفعل الأمر ، فلا يصح أن يقال: (اسكُن زوجُك الجنة). فقد وقع المعطوف بصورة لا يصح أن يقع بها المعطوف عليه ، ولذا قال بعضهم: إن (زوجك) فاعل لفعل محذوف ، أي: أسكن أنت وليسكن زوجك. ورده النحاة بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، ورب شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالاً[1].

وتقدير فعل للمعطوف مردود ، إذ لا يصح بصورة مطردة ، وذلك أنك تقول: (اختصمْ انت وخالدٌ) و(اشتركْ أنت وسعيدٌ) ولا يصح تقدير (اختصمْ أنت وليختصمْ خالد) لأن هذا من أفعال المشاركة ، وهي تقتضي أكثر من واحد ، فلا يصح أن يقال: (اختصمَ خالد) ولا (اشتركَ سعيد) بل يقال (اختصم خالد ومحمد) و(اختصم الرجلان) ولذا لا يصح تقدير فعل للفاعل في مثل هذا الموطن فيصار إلى ما قاله الجمهور.

ومن ذلك ـ أي ما يجوز في الثواني ولا يجوز في الأوائل ـ نحو قولك: (يا أخانا الحارث) و(يا أيها الرجل أحمد) و(مررت بكلا أخويك خالد وإبراهيم) وقوله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] فإن نحو هذه لا يصح أن يقع فيها التابع في موضع المتبوع ، فلا يقال: (يا الحارث) ولا (يا أيها أحمد) ولا (مررت بكلا خالد وإبراهيم) وغير ذلك.

* * *

(١) انظر حاشية الصبان ٣ / ١١٧ ، حاشية الخضري ٢ / ٦٦ ، الأشموني ٣ / ١١٧ .



الفصل الثاني

أقسام الجملة

تنقسم الجملة بحسب الاعتبارات التي ينظر إليها منها. فبحسب الاسم والفعل تنقسم إلى اسمية وفعلية، وبحسب النفي والإثبات تنقسم إلى مثبتة ومنفية، وبحسب الخبر والإنشاء تنقسم إلى خبرية وإنشائية وهكذا، ومن بين هذه الأقسام:

١ ـ الجملة الاسمية والفعلية

الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم كمحمد حاضر.

والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل[1] نحو: حضر محمد، وكان محمد مسافرًا، وظننت أخاك مسافرًا.

والمراد بصدر الجملة الفعل والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف والفضلات. فقولك (أقائم الرجلان) و(لعل أباك منطلق) من الجمل الاسمية، و(قد قام محمد) و(هل سافر أخوك؟) و(محمدًا أكرمت) و(من أكرمت؟) و﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧] جمل فعلية.

جاء في المغني: «مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا

---

(١) انظر المغني ٢ / ٣٧٦.

عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو (أقائمٌ الزيدان) و(أزيد أخوك؟) و(لعل أباك منطلق) و(ما زيد قائمًا) ، اسمية ، ومن نحو (أقام زيد؟) و(إن قام زيد) و(قد قام زيد) و(هلا قمت) فعلية.

والمعتبر أيضًا ما هو صدر في الأصل ، فالجملة من نحو (كيف جاء زيد؟) ومن نحو: ﴿ فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١] ومن نحو ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧] و﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر: ٧] فعلية ؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير»[١].

وقد عدلت عن قول صاحب (المغني) إن (مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه) إلى القول: إن (المراد بصدر الجملة الفعل والمسند إليه) لأخرج من الخلاف في نحو (كان زيد قائمًا) و(ظننت محمدًا مسافرًا) فإنهما على ما قررنا يكونان من الجمل الفعلية على جميع الأقوال ، وأما على ما قرره صاحب (المغني) فإنهما يكونان من الجمل الاسمية عند من يرى أن (كان) و(ظننت) قيد لا مسند ، وأن المسند هو الخبر في باب كان ، والمفعول الثاني في باب (ظن) ، وهم البيانيون[٢] وجملة غير قليلة من النحاة.

ذلك أنهم اختلفوا في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث ، واختلفوا تبعًا لذلك في أنها هل تقع مسندًا؟ فمن يرى أنها تدل على الحدث يقول بإسنادها ، ومن لا يرى ذلك لا يقول به فتكون من الفضلات ، وعلى هذا تكون جملة (كان أخوك مسافرًا) اسمية ؛ لأن الصدر هو (أخوك). بل ينبغي على ما قرره صاحب (المغني) أن تكون جمل الأفعال الناقصة وظن وأخواتها من الجمل الاسمية عند الجميع ؛ ذلك لأن كلًّا من (كان)

---

(١) المغني ٢ / ٣٧٦.

(٢) انظر حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٣٦، التصريح ١ / ١٩٠.

و(ظن) تدخل على المبتدأ والخبر وهما مسند ومسند إليه فيكون كل من (كان) و(ظن) قيدًا.

أما على ما قررناه فإنها تكون من الجمل الفعلية ؛ لأننا قلنا: إن المراد بصدر الجملة (الفعل) ولم نقل (المسند). وهو ما يقول به الجمهور ، أعني القول بأنهما من الجمل الفعلية.

والذي يرى جواز تقديم الفاعل على الفعل يرى أن نحو (محمد يحضر) جملة فعلية[١] ؛ لأن صدر الجملة عنده فعل، والمسند إليه مقدم من تأخير.

وذهب بعضهم إلى أنه إذا كان المسند فعلاً فالجملة فعلية ، ولا تكون الجملة اسمية إلا إذا كان المسند والمسند إليه اسمين. جاء في (التطور النحوي): «أكثر الكلام جمل ، والجملة مركبة من مسند ومسند إليه ، فإن كان كلاهما اسمًا أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية»[٢].

والراجح فيما أرى أن نحو (محمد يحضر) جملة اسمية لا فعلية وذلك لجواز دخول النواسخ عليها ، وهي لا تدخل إلا على الجمل الاسمية نحو (إن محمدًا يحضر) ولو كانت الجملة فعلية لم تدخل عليها النواسخ.

وقد تقول: إن النواسخ تدخل على الأسماء لا على الجملة الاسمية. والصواب أنها تدخل على الجملة الاسمية لا على الأسماء ، وإليك إيضاح ذلك.

تقول (محمدًا أكرمت) وتقول: (إياك أكرم) ، قال تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾ فكل من (محمد) و(إياك) مفعول به

---

(١) انظر المغني ٢ / ٣٧٩.

(٢) التطور النحوي ١٢٥.

مقدم والجملة فعلية ، ولكن لا يصح إدخال النواسخ عليها مع أنهما اسمان ، فلا تقول : (إن محمدًا أكرمت) ولا (إنك نعبد وإنك نستعين) .

فلو كان قولنا : (محمد يحضر) جملة فعلية ، كما أن قولنا : (محمدًا أكرمت) جملة فعلية لامتنع ادخال النواسخ عليها ، كما امتنع في جملة المفعول والله أعلم .

ثم إنه لا يتأتى ما قاله صاحب (التطور النحوي) في نحو قولنا : (محمد حضر أخوه) فإن جملة (حضر أخوه) فعلية ، وأما الجملة الكبرى فهي اسمية وليست فعلية ؛ لأن مسندها جملة وليس فعلاً ، فإن الفعل مسند إلى الأخ وليس مسندًا إلى (محمد) .

الجملة الظرفية:

قسّم صاحب (المغني) الجمل إلى اسمية وفعلية وظرفية .

والظرفية عنده «هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد) و(في الدار زيد) ، إذا قدرت (زيدًا) فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما .

ومثل الزمخشري لذلك بـ (في الدار) من قولك : (زيد في الدار) وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضير إلى الظرف بعد أن عمل فيه»[١] .

والقول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو لي ، فإنه على ما ذهب إليه صاحب المغني أن الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور في نحو (أعندك زيد؟) .

ويبدو لي أن هذا القول فيه نظر ؛ ذلك أن (زيدًا) مبتدأ مؤخر

---

(١) المغني ٢ / ٣٧٦ ، وانظر شرح ابن يعيش ١ / ٨٨ .

لا فاعل، بدليل أنه يصح أن تدخل عليه النواسخ فتقول: (أإن عندك زيدًا؟) ولو كان فاعلاً لم يصح دخول (إن) عليه ولا انتصابه. وتقول: (أظننت عندك زيدًا؟) ولو كان فاعلاً لم ينتصب. وتقول: (أكان عندك زيد؟) فزيد اسم كان لا فاعل، وإذا كان فاعلاً فأين اسم كان؟.

وتقول: (أعندك كان زيد؟) و(أعندي ظننت زيدًا؟) فتدخل (كان) و(ظن) عليه مباشرة، ومعلوم أنه لا يصح إدخالهما على الفاعل، فبطل هذا القول.

الجمل الشرطية:

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، فتكون الجمل عندهم اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وذلك نحو (بكر إن تعطه يشكرك) [(١)].

وهي عند الجمهور فعلية، وهو الراجح فيما أرى؛ ذلك لأن الجمل الشرطية تكون إما مصدرة بحرف شرط أو باسم شرط. واسم الشرط قد يكون عمدة وقد يكون فضلة. تقول: (من تكرمْ أكرمْ) فـ(من) مفعول به مقدم، ونحوه قوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] فـ (أيًا) مفعول به مقدم منصوب.

وتقول: (متى تأتني آتك) فـ (متى) ظرف زمان. و(أينما تذهبْ أذهبْ معك) فـ (أينما) ظرف مكان، وهذه كها فضلات، وهي مقدمة من تأخير، مثل قولنا: (محمدًا أكرمت) و(غدًا أسافر) و(بينكما أجلس) فكما أنه لا عبرة بالفضلات المتقدمة هنا، وأن العبرة بصدر الجملة، فكذلك الأمر في الشرط، فهذه كلها جمل فعلية.

ثم ما الفرق بينها وبين أسماء الاستفهام؟ فلماذا يكون قولك: (أيّ

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١ / ٨٨، المغني ٢ / ٣٧٦.

رجل تكرم؟) جملة فعلية باعتبار (أيّ) مفعولاً به مقدمًا ، ولا يكون (أيّ رجل تكرمْ أكرمْ) جملة فعلية أيضًا ، مع أن إعراب (أيّ) في الحالتين واحد؟ ولماذا يكون قولك: (متى تسافر؟) جملة فعلية ، ولا يكون قولك: (متى تسافرْ أسافرْ) جملة فعلية أيضًا؟

ولماذا يكون قولك: (أين تذهب؟) جملة فعلية ، ولا يكون قولك: (أين تذهبْ أذهبْ) جملة فعلية؟

أرى أن هذه الجمل على شاكلة واحدة ، فهي في نحو ما مر جمل فعلية ، وفي نحو قولك: (من يأتني أكرمْه) و(أي رجل يحضرْ أحضرْ معه) و(ما يُرضِك يُرضِني) جمل اسمية ؛ لأن (من) و(أي) و(ما) مبتدءات ، فتكون الجمل على سمت واحدة.

ثم إن هناك جملاً شبيهة بالشرطية نحو (الذي يأتيني فله الفضل) و(كل رجل يعينني فأنا أعينه) وغيرها ، فهل تكون هذه الجمل جملاً خاصة أيضًا فلا تكون اسمية ولا فعلية؟

أرى أن الأولى إدخال هذه الجمل ونحوها في الجمل الاسمية أو الفعلية ، أما المبدوءة بحرف شرط فهي في نحو (إن زرتني أكرمتك) جمل فعلية ، وفي نحو (لولا زيد لغرق خالد) اسمية جريًا على القاعدة العامة ، والله أعلم.

دلالة الجملة الاسمية والفعلية:

ذكر بعضهم أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت ، والجملة الفعلية تدل على الحدوث[١].

وهذا من باب التجوز في القول ، أما الصحيح فهو أن الاسم يدل على

---

(١) انظر الإيضاح للقزويني ١ / ٩٩ ـ ١٠٠ ، حاشية الخضري ١ / ١٠٢.

الثبوت ، والفعل يدل على الحدوث ، فـ (منطلق) يدل على الثبوت ، و(ينطلق) يدل على الحدوث والتجدد ، و(يتفقه) يدل على الحدوث ، و(متفقه) يدل على الثبوت ، فقولك: (هو خطيب) و(هو متعلم) و(هو حافظ) يدل على الثبوت ، وقولك: (هو يخطب) و(هو يتعلم) و(هو يحفظ) يدل على الحدوث.

فالجملة لا تدل على حدوث أو ثبوت. ولكن الذي يدل على الحدوث أو الثبوت ما فيها من اسم أو فعل كما ذكرنا. فالجملتان (يحفظ محمد) و(محمد يحفظ) كلتاهما تدلان على الحدوث ، إلا أنه قدم الاسم في الجملة الثانية لغرض من أغراض التقديم كالاختصاص أو إزالة الشك أو نحو ذلك. أما من حيث الدلالة على الحدوث فهما متشابهتان.

جاء في (البرهان): «في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل ، وأن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، والاسم يدل على الاستقرار والثبوت ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر.

فمنه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] لو قيل (يبسط) لم يؤدّ الغرض ؛ لأنه لم يؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيء بعد شيء ، فـ (باسط) أشعر بثبوت الصفة.

وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣] لو قيل: (رازقكم) لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئًا بعد شيء»[١].

وجاء في (الكليات) لأبي البقاء: «والجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار ، إذا كان خبرها اسمًا فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن.

---

(١) البرهان ٤ / ٦٦ ـ ٦٧.

وإذا كان خبرها مضارعًا فقد يفيد استمرارًا تجدديًا إذا لم يوجد داعٍ إلى الدوام.

... والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل على تجدد سابق أو حاضر. وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي»(١).

ثم إنه لو كانت الجملة هي التي تدل على الثبوت أو الحدوث لم يكن هناك فرق بين قولنا: (محمد منطلق) و(محمد ينطلق) و(محمد انطلق) إذ كل هذه الجمل اسمية، وهو ما تردّه طبيعة اللغة واستعمالاتها والمفهوم من دلالاتها.

صور الاسم والفعل في الجملة

قد يكون الاسم أو الفعل مذكورًا في الجملة، فيدل الاسم على الثبوت ويدل الفعل على الحدوث والتجدد كما سبق تقريره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فقال: (دعوتموهم) بالفعل، ثم قال: (أم أنتم صامتون) بالاسم، ولم يسوّ بين طرفي التسوية، فلم يقل: (أدعوتموهم أم صمتّم) كما لم يقل: (أأنتم داعوهم أم أنتم صامتون) ذلك أن الحال الثابتة للإنسان هي الصمت، وإنما يتكلم لسبب يعرض له، فالكلام طارئ يحدثه الإنسان لسبب يدعو اليه، ولذا لم يُسوّ بينهما، بل جاء للدلالة على الحال الثابتة بالاسم (صامتون)، وجاء للدلالة على الحال الطارئة بالفعل (دعوتموهم) أي: سواء أأحدثتم لهم دعاء أم بقيتم على حالكم من الصمت(٢).

---

(١) الكليات ١٤٠ وانظر ٤٠١، وانظر حاشية الخضري ١ / ١٠٢.

(٢) انظر معاني الأبنية ١١ ـ ١٢، الكشاف ١ / ٥٩٢.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] فقال أولاً: (ليعذبهم) بالفعل، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ﴾ بالاسم، فجعل الاستغفار مانعًا ثابتًا من العذاب، بخلاف الحالة الأولى فإنها موقوتة ببقاء الرسول بينهم.

ومن لطيف ذلك قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٥ ـ ٩٦].

فقد قال أولاً: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ بالفعل، ثم قال بعدها: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ بالاسم، ذلك لأن أبرز صفات الحي الحركة والتجدد فجاء معه بالصيغة الفعلية، وأبرز صفات الميت الهمود والسكون فجاء معه بالصيغة الاسمية.

وقد تقول: ولم قال: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ و﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ بالاسم، في حين قال: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ بالفعل، ولا فرق بينهما، فإن الإصباح كالليل؟.

والجواب أن الفرق بينهما واضح.

فقد ذكر أن الله فالق الحب والنوى، وذكر أنه فالق الإصباح، ولم يقيدهما بمنتفع. فهو يفلق الإصباح ويفلق الحب والنوى سواء كان أحد منتفعًا بذلك أم لم يكن.

في حين قال: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ والسكن إنما هو لمن يسكن، فعلقه بمنتفع، فإذا لم يكن ثمة من يسكن فليس الليل سكنًا لأحد.

وكذلك جعلُ الشمس والقمر حسبانًا. والحسبان لمن يحسب، فإذا لم يكن ثمة من يحسب فليسا حسبانًا. فقد أطلق فلق الإصباح وفلق الحب والنوى، في حين قيد الليل والشمس والقمر. والله يفلق الإصباح

ويفلق الحب والنوى ولو لم يكن على وجه الأرض بشر ، وقد كان يفعل ذلك قبل خلق الإنسان وبعده ، ولكنه لم يجعل الليل سكنًا إلا عندما خلق من يسكن ؛ لأنه قبل ذلك لم يكن سكنًا لأحد. ولم يجعل الشمس والقمر حسبانًا إلا عندما خلق من يحسب ، أما قبل ذلك فإنهما لم يكونا كذلك. إنهما موجودان ولكنهما لم يكونا حسبانًا. ففلق الحب والنوى وفلقُ الإصباح أثبت وأدوم من جعل الليل سكنًا والشمس والقمر حسبانًا ، فجاء بالفلق بالاسم ، وجاء بجعل الليل سكنًا والشمس والقمر حسبانًا بالفعل.

وقد يكون الاسم أو الفعل غير مذكور فيكون حكمه كما لو كان مذكورًا من الدلالة على الثبوت أو الحدوث ، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يدل الكلام على المحذوف بقرينة المقال ، وذلك كأن تقول: من أكرمت؟ فيقول لك: محمدًا. والتقدير: أكرمت محمدًا. وتقول: من حضر؟ فيقول لك: خالد ، أي: حضر خالد. قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت: ٦١] أي فعل ذلك الله. بتقدير فعل لكل ذلك ؛ لأن السؤال كان بالفعل. وتقول: من أنت مكرمٌ؟ فيقول لك: محمدًا. أي أنا مكرم محمدًا ، بتقدير الاسم ؛ لأن السؤال كان بالاسم. فتكون الدلالة على الحدوث والثبوت بحسب المقدر سواء كان الاسم مرفوعًا أم منصوبًا.

والصورة الثانية: أن يكون التقدير تقتضيه طبيعة اللغة ، وذلك كأن يكون الاسم منصوبًا من دون ناصب أو مرفوعًا وليس معه ما يقتضي رفعه. فتقدر للاسم المنصوب فعلاً وللمرفوع اسمًا أو ما يقتضي تتمة الكلام ، فيكون المرفوع جزءًا من جملة اسمية ، والمنصوب جزءًا من جملة فعلية ، وذلك نحو (سلامًا) و(سلامٌ) ، و(ويلاً) و(ويلٌ).

فـ (سلامًا) جزء من جملة فعلية ، وكذلك (ويلاً) ، وهي تدل على

الحدوث ، والتقدير: نسلّم سلامًا ، وأهلكه الله ويلاً. و (سلامٌ) جزء من جملة اسمية ، وكذلك (ويل) ، والتقدير: سلام عليكم، أو أمركم سلام، وويلٍ له ونحوه. وهي تدل على الثبوت، ومنه قوله تعالى ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ﴾ [هود: ٦٩] فقد حيّوه بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث ، وحياهم بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت ، فيكون قد ردّ التحية بخير منها.

وكذلك قولك: (صبرًا) و(صبرٌ) ، فـ (صبرًا) أمر بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث ، والتقدير: اصبرْ صبرًا ، و(صبرٌ) أمر بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت ، والتقدير: (صبرك) أو (صبري) ونحوه.

وترتيب الكلام بحسب القوة يكون على النحو الآتي:

المرتبة الأولى: أن تذكر الفعل نحو أحمدُ الله ، واصْبرْ يا خالد ، ورعاك الله.

المرتبة الثانية: أن تحذف الفعل وتأتي بالمصدر منصوبًا فتقول: حمدًا لله ، وصبرًا يا خالد ، ورعيًا لك.

وهذه المرتبة أقوى من المرتبة الأولى ؛ لأنك جئت بالحدث المجرد من دون دلالة على زمن معين ؛ بخلاف الفعل ، فإنه مرتبط بزمن ، فهذه الحالة أدوم من الحالة الأولى ؛ لأنها أعم. وهو غير مرتبط بفاعل معين ، فقولك: (صبرًا) يصح أن يقال للمفرد والمثنى والجمع ، للمذكر والمؤنث ، بخلاف الفعل ، فإنه مقيد بفاعل معين ، فتقول: اصبر ، اصبري ، اصبرا ، اصبروا ، اصبرن.

فتكون أعم من هذه الناحية أيضًا.

فهذه الحالة أعم من الحالة الأولى وأدوم لعدم ارتباطها بزمن معين ولا بفاعل معين. ثم إنك حذفت اللفظ الذي يدل على الحدوث وهو الفعل وجئت بمصدره. فهذه المرتبة أقوى من المرتبة الأولى.

وهاتان المرتبتان من الجمل الفعلية، غير أن إحداهما أقوى من الأخرى.

والمرتبة الثالثة: أن تحذف الفعل وتأتي بمصدره، وتعدل من النصب إلى الرفع، فتتحول الجملة من فعلية إلى اسمية، فتكون دالة على الثبوت والدوام.

وهذه أقوى من المرتبة الثانية وأدوم وأعم؛ لأن الفعل ليس له أثر لفظي ولا تقديري، وإنما هي جملة اسمية خالصة.

فإذا كان الأمر لا يحتاج إلي صبر طويل مثلاً جئت بالفعل فتقول: (اصبر يا خالد حتى أخرج لك الشوكة) و(اصبر قليلاً حتى أخرج إليك).

فإن كان الأمر يقتضي صبرًا أطول أو أشق جئت بالمصدر منصوبًا فتقول: (صبرًا يا خالد على ما نزل بك حتى يفرج الله عنك) و(صبرًا على ما تعانيه من ألم الفراق حتى يأذن الله لكما باللقاء).

فإن كان الأمر يقتضي صبرًا طويلاً دائمًا قلته بالرفع، وذلك كأن يفقد شخص شخصًا عزيزًا عليه فتقول: (صبرٌ جميل يا خالد فهذا أمر الله ولا رادّ لقضائه)، ومنه قوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ٨٣] بالرفع.

وكذلك تقول: (هو يسير) إذا كنت مخبرًا عن شخص بذلك. وتقول (هو يأكل) أو (هو يقرأ) وما إلى ذلك.

فإن كان ما يفعله من الحدث كثيرًا متصلاً حذفت الفعل وجئت بالمصدر منصوباً فتقول: (هو سيرًا) أي هو يسير سيرًا متصلاً بعضه ببعض. وتقول: (أنت اكلاً وشربًا) لمن كان يكثر منهما.

فإن بالغت في اتصافه بالحدث وجعلته قد تحول إلى حدث جئت بالمصدر مرفوعًا فقلت: (هو سيرٌ) و(هو صومٌ) على معنى أنه لكثرة

ممارسته للسير تحول إلى سير ، ولكثرة صومه تحول إلى صوم ، فيتحول التعبير من الحقيقة إلى المجاز .

وهذا الخط التعبيري ذكره النحاة وأوضحوه إيضاحًا تامًا . قال سيبويه: «واعلم أن (الحمدُ لله) وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: (أحمد الله)» [١] ، وذكر أن المنصوب من باب اختزال الفعل[٢] .

فقد ذكر أن الرفع فيه معنى المنصوب ، وأن المنصوب بدل من اللفظ بالفعل . فالفعل أصل ثم يحذف ويؤتى بالمصدر المنصوب بدلاً منه ، ثم يعدل إلى الرفع .

وجاء في (شرح الاشموني): «أصل (الحمد لله): أحمد أو حمدت حمدًا لله ، فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه (أل) لقصد الاستغراق» [٣] . فأوضح الخط التعبيري إيضاحًا تامًا .

فقد ذكر أن أصل التعبير الفعل ، وهو هنا (أحمد حمدًا) أو (حمدت حمدًا) .

ثم حذف الفعل اكتفاء بدلالة المصدر فقيل: حمدًا لله .

ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت فقيل: حمدٌ لله .
ثم أدخلت عليه (أل) لقصد الاستغراق فقيل: الحمد لله .

ونحوه ما جاء في (حاشية الصبان) في قولنا: (سمعٌ وطاعةٌ) قال: «الأصل أسمع سمعًا وأطيع طاعة ، حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره

---

(١) الكتاب ١ / ١٦٦ .
(٢) انظر الكتاب ١ / ١٥٦ ـ ١٦٦ .
(٣) الأشموني ١ / ٩ ـ ١٠ .

عليه ، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام. وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب ، إذ يجب فيها حذف الفعل» [١] . وهو شبيه بما مر من قول الأشموني.

وجاء في (التصريح) أنه يحذف المبتدأ وجوبًا إذا أخبر عنه بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله «والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضًا عن تلفظهم بالفعل نحو (سمع وطاعة) ، وقوله:

فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبًا. والتقدير: أمري حنان وأمري سمع وطاعة. وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبًا ؛ لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدءات محذوفة وجوباً ، حملاً للرفع على النصب» [٢] .

فاتضح ما قلناه.

٢ ـ الجملة الكبرى والصغرى

تنقسم الجملة إلى كبرى وصغرى ، وإلى جملة لا توصف بكبرى ولا بصغرى.

فالجملة الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة ، أو الجملة المصدرة بفعل ناسخ والخبر فيها جملة بحسب الأصل[٣] .

أو بعبارة أخرى: هي ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل[٤] .

---

(١) حاشية الصبان ١ / ٢٢١.

(٢) التصريح ١ / ١٧٧.

(٣) المغني ٢ / ٣٨٠ ، حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٣٩.

(٤) حاشية الدسوقي ٢ / ٣٩.

وذلك نحو (محمد سافر أخوه) و(زيد سافر) و(كان محمد أخوه منطلق) و(ظننت محمدًا يسافر أخوه).

فهذه الجمل كلها جمل كبرى.

أما الجملة الصغرى فهي المبنية على المبتدأ أو ما أصله مبتدأ، كالجملة المخبر بها في الأمثلة، وجملة المفعول الثاني في الجملة الأخيرة. وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو (محمد أبوه غلامه مسافر)، فجملة (غلامه مسافر) صغرى لا غير و(أبوه غلامه مسافر) كبرى باعتبار (غلامه مسافر) وصغرى باعتبار جملة الكلام. ومثله قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] وتقدير الكلام: لكنْ أنا هو الله ربي. فـ (أنا) مبتدأ أول، و(هو) ضمير الشأن مبتدأ ثان، و(الله) مبتدأ ثالث، و(ربي) خبر المبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث مع خبره خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر للمبتدأ الأول، فالجملة كلها جملة كبرى. وجملة (الله ربي) جملة صغرى لا غير، وجملة (هو الله ربي) صغرى بالنسبة لمجموع الكلام وكبرى بالنسبة إلى (الله ربي) [(١)].

وبهذا يتضح أن الجملة الكبرى والصغرى تختص بجملة المبتدأ والخبر وما أصله ذلك، ولا تكون في غيره، فلا تدخل فيها جملة الحال أو جملة النعت. فلا يوصف قولك: (أقبل محمد غلامه ساع خلفه) بأنه جملة كبرى، ولا توصف جملة (غلامه ساع خلفه) بأنها جملة صغرى، فإن كلاًّ منهما جملة مستقلة.

ولا يوصف قولك: (رأيت عاملاً يساعده ولده) بأنه جملة كبرى، ولا توصف جملة (يساعده ولده) بأنها جملة صغرى.

نعم قد تكون جملة الحال أو النعت أو غيرهما متألفة من جملة كبرى

---

(١) انظر المغني ٢ / ٣٨٠.

وصغرى وذلك نحو قولك: (أقبل محمد وأخوه يسعى أمامه) فجملة (أخوه يسعى أمامه) جملة كبرى ، وجملة (يسعى أمامه) جملة صغرى ، فهذه الجملة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، ولا يكون ذلك في غير جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله ذلك كما أوضحنا.

ثم إن الجملة قد تكون غير موصوفة بأنها صغرى أو كبرى وذلك نحو قولك: (أخوك مسافر) و(سافر أخوك) فهذه ليست صغرى ولا كبرى ، فالقسمة غير حاصرة لمجموع الجمل[١].

٣ ـ الجملة الخبرية والإنشائية

الجملة الخبرية هي المحتملة للتصديق والتكذيب في ذاتها ، بغضّ النظر عن قائلها[٢]. فكل كلام يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب فهو خبر. فإذا كان الكلام صادقًا لا يحتمل الكذب ، أو كان كاذبًا لا يحتمل الصدق ، أو كان يحتملهما فهو خبر.

فقولك: (السماء فوقنا) و(شربت البحر) و(أسافر غدًا) كله خبر.

وأما الإنشاء فهو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب ، وهو على قسمين: الإنشاء الطلبي وهو ما يستدعي مطلوبًا كالأمر والنهي والاستفهام.

والإنشاء غير الطلبي وهو ما لا يستدعي مطلوبًا كصيغ العقود وألفاظ القسم والرجاء ونحوها.

وإليك شيئًا من التفصيل في هذين القسمين:

الإنشاء غير الطلبي:

وهو ما لا يستدعي مطلوبًا كما ذكرت ، وله أساليب كثيرة ، منها

---

(١) انظر حاشية الدسوقي ٢ / ٣٩، حاشية الأمير على المغني ٢ / ٤٥.
(٢) انظر المقتضب ٣/ ٩٣، الرضي على الكافية ١/ ١٢٤، حاشية الخضري ١/ ٧٧.

التعجب نحو ما أحسنه وأحسنْ به ،

وأفعال المدح والذم نحو نعم وبئس وحبذا ولا حبذا وساء ، وكل فعل حُوّل إلى صيغة (فعُل) بقصد المدح أو الذم كقولك: نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، و﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧].

وألفاظ الرجاء نحو عسى ولعل نحو ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] ، ونحو ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

وألفاظ القسم نحو لعمرك ويمين الله وايمن الله ووالله وبالله وأقسم بالله ونحوها. والمقصود بألفاظ القسم ما يقسم به وليس الجواب. وألفاظ العقود نحو بعت واشتريت وزوجت ونحوها[١].

وذكروا من ذلك النعت المقطوع لإنشاء المدح والذم نحو (مررت بمحمد الكريمُ وخالد اللئيمُ)[٢].

وأسماء الأفعال نحو أفّ وأوه بمعنى تضجرت وتوجعت الإنشائيين[٣].

ورُبَّ وكم الخبرية ، فقد قالوا: إن (رُبَّ) لإنشاء التقليل ، و(كم) لإنشاء التكثير[٤].

وأساليب أخرى غير منحصرة مما يفيد التعظيم والتنزيه وغيرها نحو حمداً لله وشكراً لله وسبحان الله ومعاذ الله.

وقد اختلفوا في كثير مما ذكرنا ، فذهب بعضهم إلى أن التعجب خبر

---

(١) انظر الرضي ٢ / ٣٠٧ ، ٢ / ٣١١ ، المساعد ٢ / ١٢١ ، ١٤٩ ، المغني ٢ / ٤٠ ومعجم المصطلحات البلاغية ١ / ٣٣٢ ـ ٣٣٤ ، ٣ / ٧٠ ـ ٧٢.

(٢) انظر حاشية الخضري ١ / ١٠٩ ، ٢ / ٥٥.

(٣) الرضي ٢ / ٦٥.

(٤) انظر حاشية المطول ٢٢٤.

لا إنشاء. فقد قال ابن السراج وغيره: إنه خبر؛ لأنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب. فإذا قلت: (ما أجود زيدًا) صح أن يقال لك: كذبت أو صدقت[١].

وكذلك أفعال المدح والذم، فقد ذهب بعضهم إلى أنها من الخبر[٢]؛ لأنها يحتمل فيها الكذب والصدق، فإذا قلت (نعم الرجل خالد) صح أن يقال لك كذبت أو صدقت.

واستدلوا على خبريتها بوقوعها خبرًا لـ (إن)، ولا يخبر عن (إن) بجملة إنشائية. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ٩] وخرجه بعضهم على تقدير القول[٣]، فيكون الخبر محذوفًا والتقدير (مقول فيه).

وكذلك القول في رب وكم الخبرية، فإنه يصح فيهما التصديق والتكذيب، فإذا قلت: (رب رجل أكرمت) جاز أن تصدّق أو تكذّب. وكذلك (كم) ولذلك أطلق عليها الخبرية؛ لأنها تحتمل الصدق والكذب[٤]. فإذا قلت (كم رجلٍ أكرمت) كنت قد أخبرت بأنك أكرمت رجالاً كثيرين، وهو المشهور.

وقال السيد الشريف في (حاشية المطول): إنهما يكونان خبرًا وإنشاء باعتبارين، فباعتبار ما أخبرت به هو خبري؛ ذلك أنك ذكرت أنك أكرمت رجالاً، فإن هذا يحتمل الصدق والكذب.

---

(١) انظر الأصول ١ / ١١٥، الأمالي الشجرية ١ / ٢٦.
(٢) الأمالي الشجرية ١ / ٢٦.
(٣) انظر حاشية الخضري ١ / ١٢٩ ـ ١٣٠.
(٤) الأشموني ٤ / ٨٤، التصريح ٢ / ٢٨٠، حاشية الصبان ٤ / ٧٩، الخضري ٢ / ١٤٠، ابن يعيش ٤ / ١٢٨.

وباعتبار الاستكثار والافتخار ـ وهو شعور نفسي ـ يكونان إنشاء. قال: «(رب) لإنشاء التقليل، و(كم) الخبرية لإنشاء التكثير، ولا ينافي ذلك كون ما دخلا عليه كلامًا محتملاً للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التقليل والتكثير. فإذا قلت (كم رجلٍ عندي) فهو باعتبار نسبة الظرف إلى الرجال كلام خبري محتمل للصدق والكذب، وأما باعتبار استكثارك إياهم فلا يحتملهما؛ لأنك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم»[١].

وقد اختلفوا في (عسى) أيضاً مع أنها ظاهرة الإنشاء، فقال بعضهم: هي خبر لا إنشاء، فقولك: (عسى الله أن يدخلني الجنة) جعله بعضهم خبرًا.

فقد جاء في (حاشية الخضري) «قال بعض المحققين: إن (عسى) لإنشاء الترجي، لكن دخول الاستفهام عليها نحو (فهل عسيم)[٢] ووقوعها خبرًا لإن نحو (إني عسيت صائمًا) دليل على أنه فعل خبري»[٣].

فلم يأخذ بدلالة الإنشاء والخبر، وإنما حكم بأمر لفظي. وكان عليه أن ينازع في الحكمين فيستدل بذلك على جواز دخول الاستفهام على الإنشاء وجواز الإخبار عن (إنّ) به.

وكلا الأمرين منازع فيه، فان الاستفهام يدخل على الإنشاء كقولهم: (آلله لتفعلنّ؟) فقد دخلت ألف الاستفهام على القسم.

وأفالله لتفعلنّ؟ وآيم الله لقد كان ذلك؟ وأيمن الله لقد كان ذلك؟.

وآيم الله وأيمن الله من الألفاظ المختصة بالقسم وقد دخلت عليها

---

(١) حاشية المطول ٢٢٤.
(٢) يعني قوله ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [محمد: ٢٢].
(٣) حاشية الخضري ١ / ٧٧.

همزة الاستفهام(١). والقسم إنشاء.

والعرب تقول: (ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة) و(ليت شعري ماذا فعل فلان؟) فيدخلون (ليت) على الاستفهام، وكلاهما إنشاء.

وعند الأكثرين أن خبر (ليت) محذوف، والتقدير (حاصل)، وجوّز آخرون أن يكون الاستفهام هو الخبر.

وأما وقوع الإنشاء خبرًا عن (إن) فقد ورد في كتاب الله تعالى فلا ينبغي أن يمنع. قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١] فقد وقت جملة ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ ﴾ وهي جملة طلبية خبرًا عن (إن) فسقط الاستدلال.

والذي يبدو لي أن قسمًا مما عدّ إنشاء هو خبر من حيث إنه يمكن تصديقه أو تكذيبه، كالتعجب والمدح والذم والنعت المقطوع وغيرها، إلا أنه قد يحول إلى إنشاء باعتبار آخر وهو اعتبار نفسي انفعالي، كاستشعار التعظيم والتنزيه والتعجب ونحوها، فيكون خبرًا باعتبار، وإنشاء باعتبار آخر، أو يحول إلى إنشاء بدلالة أخرى فيكون خبرًا بموجب دلالة، وإنشاء بموجب دلالة أخرى. فقولك: (عافاه الله) يمكن أن يكون خبرًا إذا كنت مخبرًا بذلك، ويكون إنشاء إذا كنت داعيًا.

وإن قولنا: (الحمد لله) يحتمل الإنشاء والخبر، فإذا كنت مخبرًا بذلك كان خبرًا، وإن كنت معظمًا كان إنشاء(٢). فهي باعتبار خبر، وباعتبار آخر إنشاء.

---

(١) انظر المقتضب ٢ / ٣٢٣، ١ / ٢٥٣، الكتاب ٢ / ١٤٥.

(٢) انظر روح المعاني ١ / ١١٠.

ولذا قد ينقل الخبر إلى الإنشاء لدلالة أو لقصد ما. جاء في (المطول) أن «كثيرًا من الإنشاءات الغير الطلبية[١] في الأصل إخبار نقلت إلى معنى الإنشاء»[٢].

فأنت قد تقول لشخص: (ما أحلم خالدًا) مخبرًا عن حلمه فيكون خبرًا. وقد يدعوك العجب في نفسك فتقول: ما أبدع صنع الله! ما أجمل السماء! ما أبهج الزرع! فيكون ذلك إنشاء. والكلام قد يختلف بحسب الاعتبار الذي ينظر إليه. جاء في (الأمالي الشجرية): «وجعل بعض أهل العلم التعظيم فيه سبحانه معنى مفردًا، وكذلك التعجب، وأدخلهما آخرون في الخبر. فقالوا إذا قال القائل: (لا إله إلا الله) فقد أخبر أنه معترف بذلك، وأنه أهل من هذه المقالة.

وقال من جعله معنى بنفسه: لو كان تعظيم الله خبرًا محضًا لما جاز أن يتكلم به المرء خاليًا ليس معه من يخاطبه، ولكنه تعبد لله وإقرار بربوبيته يتعرض به قائله للثواب ويتجنب العقاب. فهؤلاء جعلوا هذا الضرب من الكلام خارجاً عن الخبر المحض كقول المرء خاليًا بنفسه: أساء اليّ فلان وغصبني مالي وأشمت بي عدوي. يقول ذلك على وجه التحزن والتفجع.

وكذلك يقول على وجه الشكر: أحسن اليّ فلان وبذل لي ماله وجاهه. فجعلوا التعظيم لله معنى آخر على حدته وإن كان بلفظ الخبر.

ومن أخرج التعجب من الخبر وجعله منفردًا على حاله قال: إن في لفظه من معنى المبالغة ما ليس في الخبر المحض»[٣].

---

(١) كذا وردت، والصواب: غير الطلبية.

(٢) المطول ٢٢٤.

(٣) الأمالي الشجرية ١ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

الإنشاء الطلبي:

وهو ما يستدعي مطلوبًا كالأمر والنهي والتمني والاستفهام والنداء والعرض والتحضيض نحو (قل الحق ولو على نفسك) و(لا تفتروا على الله كذبًا) و(ليت الشباب يعود) و(يا خالد هل تسافر؟) و(ألا تستريح؟) و(هلاّ أخبرته).

واختلفوا في بعض هذه الأساليب، فأدخلوا قسمًا من أحوالها في الخبر وذلك كالنداء، فقد قالوا: إنه قد يأتي خبرًا من وجه، وذلك كأن تقول لشخص: (يا سارق) وهو ليس بسارق، أو تقول: يا ابن الفاعلة، أو تقول: يا بطل، أو يا أجود الناس، أو يا أبخل الناس، أو يا ابن الكرام، وهو ليس كذلك. فقالوا: هذا خبر؛ لأنه يصح فيه التصديق والتكذيب. أما إذا قلت: يا رجل، أو يا خالد، فهذا ليس بخبر.

جاء في (الأمالي الشجرية): «قال بعضهم: النداء خبر من وجه، وغير خبر من وجه، فإذا قلت: (يا فُسَق) فهذا خبر لدخول التصديق والتكذيب فيه، فلذلك أوجب الفقهاء الحد على القاذف بهذا اللفظ. فإذا قلت: يا زيد، فليس بخبر لامتناع التصديق والتكذيب فيه»[١].

وجاء في (البرهان): «واختلفوا في قولك (يا فاسق) فالأكثرون على أنه ليس بخبر أيضًا. قال أبو علي الفارسي: خبر لأنه تضمن نسبته للفسق»[٢].

وذهب قوم إلى مثل ذلك في التمني، فقد جعلوه قسماً من الخبر. جاء في (الأمالي الشجرية): «وأما التمني فزعم قوم أنه داخل في الخبر. قالوا لأنه إذا قال: (ليت لي مالاً) فقد أخبر بأنه تمنى ذلك، وكأنه قال:

---

(١) الأمالي الشجرية ١ / ٢٥٤ وانظر ١ / ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٢) البرهان ٢ / ٣٢٥.

وددت أن لي مالاً. وليس الأمر عندي على ما قالوا؛ لأن التمني مما أجابته العرب بالفاء، كما أجابوا الأمر والنهي والاستفهام، كما جاء في التنزيل ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣] والفاء لا يجاب بها الخبر الموجب إلا في ضرورة شعر كقوله:

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا

ويقوي ذلك أنك لو قلت (ليت لي مالاً) لَما عورضت بتصديق ولا تكذيب، فقد خرج التمني عن حيز الخبر بهذين»[1].

وقد كذّب الله قسمًا من التمني في القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٢٧ بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُۖ وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ۝٢٨﴾ [الأنعام].

وقد استشكل الزمخشري ذلك، جاء في (الكشاف) في هذه الآية: «يجوز أن يكون معطوفًا (يعني: ولا نكذّب) على (نرد)، أو حالاً على معنى يا ليتنا نرد غير مكذبين وكائنين من المؤمنين، فيدخل تحت حكم التمني.

فإن قلت: يدفع ذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ لأن المتمني لا يكون كاذباً.

قلت: هذا تمنٍّ قد تضمن معنى العدة، فجاز أن يتعلق به التكذيب، كما يقول الرجل: ليت الله يرزقني مالاً فأحسن إليك وأكافئك على صنيعك. فهذا متمنٍّ في معنى الواعد، فلو رزق مالاً ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كذب، كأنه قال: إن رزقني الله مالاً كافأتك على الإحسان»[2].

---

(١) الأمالي الشجرية ١ / ٢٩٧.
(٢) الكشاف ١ / ٥٠٠.

وجاء في (الإتقان): «وقد بالغ قوم فجعلوا التمني من قسم الخبر، وأن معناه النفي. والزمخشري ممن جزم بخلافه، ثم استشكل دخول التكذيب في جوابه في قوله: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ إلى قوله ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ وأجاب بتضمنه معنى العدة فتعلق به التكذيب، وقال غيره: التمني لا يصح فيه الكذب، وإنما الكذب في المتمنَّى الذي يترجح عند صاحبه وقوعه»[(١)].

والتحقيق في مثل هذه الأمور أنك إذا قلت: (يا فاسق) ولم يكن فاسقًا أو (يا بطل) ولم يكن كذلك، فأنت لم تكذب في النداء وإنما في وصفك إنسانًا بغير حقيقته.

وقد تُظهر أنك تنادي شخصًا وهو في الحقيقة غير موجود، كأن تقول: (يا خالد) أو (يا رجل) فتوهم السامع أنك تناديه.

فأنت لست تكذب أو تصدق في النداء، وإنما في كونك توهم أن هناك شخصًا فتناديه، فالكذب هو في هذا الإيهام وإظهار الأمر على غير حقيقته. وقد تنادي شخصًا بغير اسمه إيهامًا لشخص آخر، كأن تقول: (يا إبراهيم) وهو ليس إبراهيم، فتكذب في اسمه لا في ندائه.

ويحصل هذا في عموم أنواع الطلب والمواقف. فقد تقول لشخص: (كيف أخوك محمود؟) و(هل قدم عمك حسن؟) وليس له أخ اسمه محمود ولا عم اسمه حسن ولكنه من باب الإيهام، فليس الكذب في الاستفهام، وإنما هو في إطلاق اسم غير اسمه عليه.

وتقول: (كيف جئت أمس راكبًا على حمار؟) وهو لم يركب حمارًا. فالسؤال لا يتعلق به تصديق ولا تكذيب، وإنما يتعلق بما ذكر بعده مما يصح أو لا يصح.

---

(١) الإتقان ٢ / ٨٢.

وتقول: (اشرب من هذا العصير) وهو ليس عصيرًا، وإنما هو خمر، فتوهم مخاطبك أو سامعك.

وتقول: (احذر العصابة أمامك) وليس ثمة عصابة.

وتقول: (النار النار) وليس ثمة نار.

وتقول لشخص (لا تشرب بعد اليوم خمرًا) وهو لا يشرب الخمر أصلاً فتوهم أنه يشربها.

وتقول: (ليت معنا في هذه الجلسة سالمًا) وأنت لا تتمنى وجوده، ولكن تظهر ذلك لغرض، فأنت تكذب في متمنّاك لا في التمني، فإن التمني لا يتعلق به كذب أو صدق.

وتقول لشخص: (ليتك كنت معنا حين ذهبنا إلى البصرة)، وأنت لا تطيق وجوده معك. ويقول صاحبك الذي يعرف العلاقة بينكما: (إنه كاذب فيما يقول).

ويحدث ذلك في الخبر أيضًا، فقد تقول: (جاء الفاسق) فهذا قد يكون الكذب في إخبارك عنه بالمجيء، وهذا الذي حدد كون الأسلوب خبرًا. ويمكن أن يكون الكذب في وصفه بغير صفته، إذ هو ليس فاسقًا، وهذا لا يتعلق به تعيين الأسلوب، فالذي حدد نوع الأسلوب هو إخبارك عنه بالمجيء وليس الوصف. وتقول: (حضر البطل) و(حضر الكريم ابن الكريم) و(أقبل زيد اللئيم) وهو ليس كذلك.

فإن ذلك يحدث في جميع الأساليب كما أوضحنا.

فقولك: (جاء الفاسق) الأسلوب خبر من حيث إخبارك عنه بالمجيء وليس من أجل الكذب في الوصف.

وقولك: (يا فاسق) الأسلوب إنشائي من حيث النداء، ولا يكون خبرًا من أجل الكذب في الوصف.

وتقول في الخبر: (لم يشرب خالد الخمر مع أصحابه اليوم) فتوهم أنه كان يشربها قبل اليوم ، فهذا الخبر صحيح غير أن فيه إيهامًا.

كما تقول في الإنشاء: (لا تشرب خمرًا بعد اليوم) فهذا نهي عن شرب الخمر ، وفيه إيهام أنه كان يشربها ، فالإيهام يحصل في الخبر والإنشاء ولا يتعلق به تعيين الأسلوب.

الشرط:

يكون الشرط بحسب الجواب ، فإن كان الجواب خبرًا كان خبرًا ، وإن كان إنشاء فهو إنشاء ، فقولك: (إن جاء أكرمته) ، وقوله تعالى: ﴿ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ [الأنفال: ٢٩] خبر.

وقولك: (إن جاء زيد فأكرمه) ، وقوله: ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٢] إنشاء.

جاء في (البرهان): «فإن قيل: فمن أي أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين؟.

قلنا: قال صاحب المستوفي: العبرة في هذا بالتالي (يعني جواب الشرط) إن كان التالي قبل الانتظام جازمًا (أي خبرًا) كانت هذه الشرطية جازمة ، أعني خبرًا محضًا. ولذلك جاز أن توصل بها الموصولات ، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [الحج: ٤١] وإن لم يكن جازمًا لم تكن جازمة ، بل إن كان التالي أمرًا فهي في عداد الأمر . . . وإن كانت رجاء فهي في عداد الرجاء» (١).

وجاء في (حاشية الخضري) أن من الجمل الخبرية «الجملة الشرطية

---

(١) البرهان ٢ / ٣٥٣.

إذا كان جوابها خبرًا كجاء الذي إن قام قمت»[١].

جواب الطلب:

من المعلوم أن جواب الطلب شبيه بالشرط عند النحاة، بل هو على تقدير الشرط عند الجمهور فقولك: (أعطني تستدمْ مودتي) و(ادرس تنجحْ) و(لا تكذب يثق الناس بك) على تقدير الشرط، والمعنى: إن تعطني تستدم مودتي، وإن تدرس تنجح، وإن لا تكذب يثق الناس بك، فهذا من الأسلوب الخبري؛ لأنه محتمل للصدق والكذب.

فإن لم يكن على تقدير الشرط كان له حكم آخر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] ونحو (قل له ينفقْ من ماله) فقد قدره الجمهور على الشرط، والمعنى: إن تقل لهم يقيموا الصلاة، وإن تقل له ينفق، فهذا يكون من الخبر كما أسلفنا.

ومن قدره على حذف لام الأمر، أي: قل لعبادي ليقيموا الصلاة، وقل له لينفق من ماله، كان طلبًا، وهو الراجح فيما أرى.

فإن لم يصح تقدير الشرط جرى على ما هو مقرر من مدلولي الخبر والإنشاء، وذلك كقولك: (هلا تدرس ترسبُ) برفع (ترسب)، و(لا تقترب من الناس تحترقُ) برفع (تحترق)، فهذا مما لا يصح فيه تقدير الشرط؛ لأنه لا يصح القول: (إن تدرس ترسب) ولا (إن لا تقترب من النار تحترق) فتكون كل من جملتي (ترسب) و(تحترق) استئنافية وليست جوابًا للطلب.

وعلى هذا تكون جملة (هلا تدرس) وجملة (لا تقترب من النار) من الجمل الطلبية، وجملة (ترسب) و(تحترق) من الجمل الخبرية. في حين يؤخذ الكلام برمته في جواب الطلب كما ذكرنا في الشرط.

---

(١) حاشية الخضري ١ / ٧٧، وانظر الأمالي الشجرية ١ / ٢٥٦.

وقد يختلف الحكم باختلاف التقدير ، وذلك نحو قولك (دعه يضربُه) برفع (يضرب) ، فهذا يحتمل أن تكون جملة (يضربه) حالية فيكون الكلام إنشائيًا ، والمعنى : دعه ضاربًا له . ويحتمل أن تكون استئنافية ، فتكون جملة (دعه) طلبية ، وجملة (يضربه) خبرية ، والمعنى : اتركه هو يضربه .

ونحوه أن تقول : (أرسلْ معي رجلاً يعينني) فجملة (يعينني) تحتمل أن تكون نعتًا فيكون الكلام طلبيًا ، والمعنى : أرسل معي رجلاً معينًا .

وتحتمل أن تكون جملة استئنافية ، والمعنى (أرسل معي رجلاً فهو يعينني) فيكون الكلام جملتين : جملة (أرسل معي رجلاً) وهي جملة طلبية ، وجملة (يعينني) وهي خبرية . وهكذا .

تعاور لفظي الخبر والإنشاء :

قد يعبر عن الخبر بلفظ الإنشاء ، وعن الإنشاء بلفظ الخبر فمما يعبر به عن الخبر بلفظ الإنشاء ما يقع بعد همزة التسوية أو غيرها من أدوات الاستفهام مما يفهم خبرًا كقولنا : (سواء علي أقمت أم قعدت) أي سواء عليّ قعودك وقيامك ، وكقوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] أي : سواء عليهم إنذارك وعدمه .

ونحو (ما أدري أزيد في الدار أم عمرو) [١] ، وقوله : ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴾ [القمر : ٢٦] ، وقولك : (لا أبالي أيهما فعلت) و(قد عرفت أيهم أبوك) و(قد عرفت أبو من زيد) و(علمت ماذا فعل أخوك) .

والأمر نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم : ٧٥] أي : يمد له [٢] ، ونحو (تعال لأعطيك الكتاب) و(اصدق ليثق

---

(١) الأمالي الشجرية ١ / ٢٦٦ .

(٢) انظر البرهان ٣ / ٣٥٠ .

الناس بك) فالتعليل ههنا شبيه بجواب الطلب في قولك: (اصدق يثق الناس بك) و(تعال أعطك الكتاب).

والنهي نحو (لا تخن ليثق الناس بك) و(لا تقترب من النار لتسلم) وغير ذلك.

ومما عبر به عن الإنشاء بلفظ الخبر قوله تعالى ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن، وقوله ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي ليتربصن.

وقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣] (١) أي: لا تعبدوا، وقوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ . . . ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [الصف: ١١ ـ ١٢] (٢) أي: آمنوا، بدليل جزم (يغفرْ)، ولو كان خبرًا لم يجزم، ونحو (حسبك الحديث) (٣) أي: اكتف، ونحو (كفى كذبًا) ونحو (أنا أنهاك عن هذا الأمر) أي: (انته).

ونحو ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا ﴾ [النور: ١٧] أي: لا تعودوا. والخلاصة أن العبرة بمدلول العبارة لا بصورتها، فإن كان مدلولها إنشاء كانت إنشاء، وإن كان مدلولها خبرًا كانت خبرًا، بغض النظر عن صورة التعبير، فقولك: (صبرَك يا خالد) طلب، سواء قدّرت: اصبر صبرك، أم أسألك صبرك. وقوله تعالى: ﴿ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٥] طلب، أي اغفر لنا، سواء قدر الكلام (اغفر غفرانك) أو (نسألك غفرانك).

وكالإغراء والتحذير، فقولك: (النار النار) تحذير من النار، وهو طلب، سواء قدرت: احذر النار، أم أحذرك النار، وسواء رفعت أم

(١) انظر البرهان ٣ / ٣٤٧.
(٢) انظر الأشموني ٣ / ٣١١.
(٣) حاشية الخضري ٢ / ١١٦.

نصبت. فالتحذير والإغراء يكونان بالنصب والرفع. فقولك: (السلاحَ السلاحَ) بالنصب إغراء، وكذلك لو قلت: (السلاحُ السلاحُ) بالرفع، فهو طلب على أيّ حال وأيًّا كان التقدير، وإن كان قسم من النحاة يعدّ تقدير (احذّر) خبرًا لا إنشاء[١]. والحق أن هذا إنشاء بأسلوب الخبر، إذ العبرة بالمدلول كما ذكرنا. ومما يدل على أنه طلب قولهم: (الأسد الأسد تنج)[٢] بجزم (تنج) ولو لم يكن طلبًا لم يجزم الفعل.

جاء في (معاني القرآن) في قوله: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] «مصدر وقع في موضع أمر فنُصب. ومثله الصلاةَ الصلاةَ. وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت. فأما الأسماء فقولك: اللهَ اللهَ يا قوم. ولو رفع على قولك: (هو الله) فيكون خبرًا وفيه تأويل الأمر لجاز.

أنشدني بعضهم:

إن قومًا منهم عمير وأشبا ... ه عمير ومنهم السفاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قا ... ل أخو النجدة السلاحُ السلاح»[٣]

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣] «نصبت الناقة على التحذير، حذرهم إياها. وكل تحذير فهو نصب. ولو رفع على تقدير ضمير: هذه ناقة الله فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير...

أنشدني بعضهم:

إن قومًا منهم عمير وأشبا ... ه عمير ومنهم السفاح

لجديرون بالوفاء إذا قا ... ل أخو النجدة السلاحُ السلاحُ

---

(١) انظر التصريح ٢ / ١٩٣.

(٢) الرضي على الكافية ٢ / ٦٦.

(٣) معاني القرآن ١ / ١٨٨.

فرفع، وفيه الأمر بلباس السلاح»[١].

ما يحتمل الخبر والإنشاء:

من الجمل ما يحتمل الخبر والإنشاء وذلك قولنا: (رزقك الله) و(عافاك الله) فهذا يحتمل الدعاء والإخبار. ونحو (بعت واشتريت) فإن كان ذلك بمعنى العقد كان إنشاء وإلا كان خبرًا، ونحو قولك: (قل له يفعل) فإن كان المعنى: إن تقل له يفعل، كان خبرًا، وإن كان المعنى: قل له ليفعل، كان إنشاء. جاء في (المغني): «من الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة، منها قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣] فإن جملة ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية . . .

ومنها قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] فذهب الجمهور إلى أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة خبرية . . . وقال أبو العباس المبرد: إنشائية معناها الدعاء»[٢].

التحويل بين الخبر والإنشاء:

قد يتحول الخبر إلى إنشاء، والإنشاء إلى خبر، بطرائق متعددة، منها على سبيل المثال:

١ ـ قد: إذا دخلت (قد) على الإنشاء حولته خبرًا وذلك نحو قولك: (عافاك الله) و(جزاك الله خيرًا) فإن هذا دعاء، فإذا قلت: (قد عافاك الله) و(قد جزاك الله خيرًا) كنت مخبرًا.

وكذلك إذا قلت: (يغفر الله له) و(يرحمه الله) فإذا أدخلت (قد)

---

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٦٨.

(٢) المغني ٢ / ٤٣٠.

فقلت: (قد يغفر الله) و(قد يرحمه الله) كنت مخبرًا على وجه التقليل.

٢ ـ السين وسوف: وهما يصيران الكلام خبرًا، وذلك نحو قولك: (يرحمه الله) و(يهديك الله) فإن هذا دعاء. فإن قلت: سيرحمه الله، أو سوف يرحمه، أو سيهديك الله، كنت مخبرًا لا داعيًا. جاء في (الكتاب):

«وأما قولهم: (أما أنْ جزاك الله خيرًا) فإنهم أجازوه؛ لأنه دعاء، ولا يصلون إلى (قد) ههنا ولا إلى السين. وكذلك لو قلت: (أما أن يغفر الله لك) لأنه دعاء» (١).

وجاء في (شرح السيرافي على الكتاب) أن (قد) «لا تقع في الدعاء، فلا يجوز (أما أن قد جزاك الله خيرًا). وكذلك السين وسوف لا يصح دخولهما على فعل الدعاء؛ لأنهما يصيران الكلام يقينًا واجبًا» (٢).

٣ ـ إنّ: وهي إذا دخلت على الدعاء جعلته خبرًا؛ لأن النواسخ لا تدخل على الدعاء، فقولك: (ويلٌ له) أو (الويل له) و(رحمة الله عليه) دعاء، فإن قلت: (إن الويل له) أو (إن رحمة الله عليه) كنت مخبرًا لا داعيًا.

٤ ـ ما النافية: وهي لا تدخل على الدعاء، بخلاف (لا)، فإذا قلت: لا عافاه الله، ولا فض الله فاك، كنت داعيًا. فإن قلت: (ما عافاه الله) و(ما فض الله فاك) كنت مخبرًا.

وكذا قوله: (لا سلام على عمرو) فإنه دعاء، فإن قلت: (ما سلام على عمرو) كنت مخبرًا.

ونحوه إذا قلت: لا هنيئًا ولا مريئًا، ولا أهلاً بك ولا مرحبًا، فإنه دعاء بذلك، ولا تقول: ما هنيئًا وما مريئًا، وما أهلاً وما مرحبًا.

---

(١) الكتاب ١ / ٤٨٢، وانظر الأصول ١ / ٢٩، المقتضب ٣ / ٩.

(٢) شرح السيرافي بهامش الكتاب ١ / ٤٨٢.

٥ ـ **الذكر والحذف**: قد يتعلق الذكر والحذف بالدلالة على الخبر والإنشاء فيكون الذكر لمعنى والحذف لمعنى آخر، وذلك نحو قولك عند تذكر النعمة: (حمدًا وشكرًا) وعند الشدة (صبرًا لا جزعًا) تصبّر نفسك عليها، أو عند ظهور أمر معجب (عجبًا) فهذه من الجمل الإنشائية، فإن ذكرت أفعالها فقلت: (احمد الله حمدًا وأشكره شكرًا) وحمدته حمدًا، أو شكرته شكرًا، أو أصبرُ صبرًا، أو أعجبُ عجبًا، كانت أخبارًا لا إنشاء.

فالكلام بذكر الفعل يكون خبرًا، وبحذفه يكون إنشاء، فيكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر[١] بحسب القصد.

٤ ـ الجمل التي لها محل والتي لا محل لها من الإعراب

يقسم النحاة الجمل على نوعين:

جمل لا محل لها من الإعراب، وجمل لها محل من الإعراب.

وهذا التقسيم قائم على إمكانية حلول المفرد محلها أوْ لا. فإن أمكن حلول المفرد محلها كان لها محل من الإعراب، وان لم يمكن لم يكن لها محل من الإعراب[٢].

فقولك (محمد يقوم) جملة (يقوم) لها محل من الإعراب وهو الرفع على أنها خبر؛ لأنه يمكن تقديرها بالمفرد وهو (قائم). وكذلك نحو (رأيت أخاك ينطلق) فإن جملة (ينطلق) لها محل من الإعراب وهو النصب على الحال، والتقدير: رأيت أخاك منطلقًا.

وجملة (ينطلق محمد) لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يمكن تقديرها بالمفرد، والمفرد الذي يمكن تقدير الجملة به قد يكون اسمًا

---

(١) انظر حاشية الصبان ٢ / ١١٨، حاشية يس ١ / ٢٣١، حاشية الخضري ١ / ١٩١.
(٢) انظر المغني ٢ / ٣٨٢، الأشباه والنظائر ٢ / ١٨، حاشية الدسوقي ٢ / ٦٦.

مشتقًّا كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما نحو (خالدٌ أهين) أي مهان، و(عليّ فاز) أي فائز.

وقد يكون مصدرًا نحو (جئت يوم سافر علي) أي: جئت يوم سفر علي. وقد يكون فعلاً مضارعًا نحو (إن تتعب فأنت مفلح) [(١)] أي تفلحْ. ولا تقل: إن هذا موضع جملة لا موضع مفرد؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل. ونحن نقول أيضًا: إن الفعل لا بد له من فاعل، إلا أن الإعراب يظهر على الفعل وحده فهو الذي يجزم، ولو كان الإعراب للجملة لم يظهر الجزم على الفعل. فإن كان الإعراب ـ ظاهرًا أو مقدرًا ـ واقعًا على الفعل كان الإعراب للمفرد، وإلا كان الإعراب للجملة.

فقولك: (محمد لن يعود أخوه إلى البلد) فيه (يعود) منصوب بلن وهو مفرد، وجملة (لن يعود أخوه) محلها الرفع على الخبر.

وهذا الأساس لتقسيم الجمل هو المسلّم به عند النحاة، فما كان يصح تقديره بالمفرد من الجمل كان له محل من الإعراب وإلا فلا. هذا مع تسليمهم بجمل أن لها محلاًّ من الإعراب مع أنها لا يصح تقديرها بالمفرد، وذلك كجملة خبر ضمير الشأن نحو (هو الله أحد) وكأخبار أفعال المقاربة والرجاء والشروع نحو (كاد زيد يموت) و(جعل يكتب)؛ ذلك لأن هذه مواطن جمل لا مواطن مفردات، فإنه لا يقال: كاد زيد ميتًا، ولا جعل كاتبًا. ولن يعجز النحاة التأويل إذا أرادوا.

وقد أثارت بعض التعبيرات أسئلة عند النحاة وذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴿١﴾ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ﴿٢﴾ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾ ﴾ [العاديات].

---

(١) انظر إعراب الجمل ١٣٩ ـ ١٤٠.

ذلك أن (أثرن) معطوف على (المغيرات)، و(المغيرات) مجرور والفعل لا يجر، كما أنه لا يصح أن تكون الجملة في محل جر ههنا؛ ذلك لأن المعطوف عليه مجرور بالحرف وهو واو القسم، وحروف الجر لا تدخل على الجمل، فلا يصح أن يكون الجر للفعل ولا للجملة ههنا.

وقد أجابوا عن ذلك من وجهين:

الأول: أن (أثرن) لا محل له لعطفه على صلة (أل) لأن جرها بالعارية من (أل)، جاء في (حاشية الصبان) أن «الذي يظهر أن (أثرن) لا محل له من الإعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة (أل)، وما فيها من إعراب ليس بطريقة الأصالة حتى يراعى في الفعل المعطوف، بل بطريق العارية من (أل) الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها، فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرًا لأصلها»[١].

ومعنى ذلك أن حق الإعراب إنما هو للاسم الموصول وهو (أل)، وأما صلة (أل) وهي الصفة الصريحة (اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما) فالأصل أن لا يكون لها محل من الإعراب، غير أن الإعراب تخطى (أل) وظهر على صلتها من باب العارية، فالفاعل من قولك: (حضر الضارب زيدًا) هو (أل) على الحقيقة، إلا أن الإعراب ظهر على صلتها وهو اسم الفاعل، فإذا عطفنا عليه فعلاً فلا يكون له محل من الإعراب.

والوجه الآخر أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، جاء في (حاشية يس على الصريح): «ينظر بكل تقدير محل (أثرن) من الإعراب، لا جائز أن يكون الجر لعدم دخول الأفعال، ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده ههنا، إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط، اللهم إلا

---

(١) حاشية الصبان ٣ / ١٢٠، وانظر حاشية الخضري ٢ / ٦٧ ـ ٦٨.

أن يقال محل قولهم: الجر لا يدخل الأفعال إذا كان على سبيل الاستقلال أما إذا كان على سبيل التبع كما هو هنا فيدخل.

فإن قلت: صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم يكن (فأثرن) في محل جر ولا إشكال؟

قلت: الفرض أن المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها فليتأمل»(١).

والحق أنه لا يصح تقدير جملة (أثرن) في محل جر لسبب آخر كما ذكرت، وهو أنها معطوفة على مجرور بالحرف، وهو لا يدخل على الأفعال ولا على الجمل، ولو كانت معطوفة على مضاف إليه أو نعت ونحو ذلك لصح.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [الحديد: ١٨] فإنه عطف (أقرضوا) على اسم (إن) وهو (المصّدقين) مع أن الفعل لا يكون مسندًا إليه ولا يصح أن تكون جملة (أقرضوا) معطوفة على اسم (إن) لأن الجمل لا تكون مسندًا إليها.

ويجاب عن ذلك بما أجيب عن سابقتها.

هذا وإن الجواب الأول ـ أي العطف على صلة أل ـ مردود بما ليس فيه (أل) الموصولة، وذلك نحو قولك: (ما مطيع ربه واتقاه إلا أدخله الجنة) فإننا عطفنا الفعل (اتقاه) على المسند إليه من غير عارية.

الجمل التي لا محل لها من الإعراب

الأصل في الجمل ـ كما يقول النحاة ـ ألا يكون لها محل من

---

(١) حاشية يس على التصريح ٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣، وانظر حاشية الصبان ٣/ ١١٩ ـ ١٢٠.

الإعراب ؛ لأن الأصل ألا تقدر بالمفرد[1] ، وقد أجمل النحاة الجمل التي لا محل لها من الإعراب على النحو الآتي :

١ ـ **الجمل الابتدائية** : ويسمونها أيضًا الاستئنافية ، وهي على نوعين :

أحدهما : الجملة المفتتح بها الكلام ، كقولك : (أخوك مسافر) و(حضر محمود).

والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها : نحو (مات فلان رحمه الله) ، و(محمد مسافر أظن) ، وقوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْۗ ﴾ [التوبة : ١٠٣][2] .

وقد تسبق بحرف من حروف الاستئناف أو ما يسمى بحروف الابتداء كالواو والفاء وثم وغيرها ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج : ٦٣] ، وقوله : ﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران : ٥٩] ، وقوله ﴿ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ [الحج : ٥] ، وقوله ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَۚ ﴾ [العنكبوت : ٢٠] .

وأميل إلى الفصل بين الجمل الابتدائية والاستئنافية .

فالابتدائية : هي المفتتح بها النطق ، والاستئنافية : هي ما ذكرناه في النوع الثاني . جاء في كتاب (إعراب الجمل وأشباه الجمل) : «والحق أن يفصل بين الجملتين [يعني الابتدائية والاستئنافية] ؛ لأن الاستئنافية هي الجملة تأتي في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها صناعيًا لاستئناف كلام جديد . فهي لا بد أن يكون قبلها كلام تام . وقد تدخل عليها أحرف الاستئناف كالواو والفاء وثم وحتى الابتدائية وأم المنقطعة وبل . . .

---

(١) انظر المغني ٢ / ٣٨٢ ، الأشباه والنظائر ٢ / ١٨ .
(٢) انظر المغني ٢ / ٣٨٢ .

ولكنْ مجردة من الواو العاطفة وقد تكون جوابًا للنداء أو الاستفهام»[١].

٢ ـ الجمل المعترضة: وهي الواقعة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا أو تحسينًا. وهي تقع في مواضع: منها أنها تقع بين الفعل ومرفوعه كقوله:

وقد أدركَتْني والحوادث جمّة　　أسنّة قوم لا ضعاف ولا عُزْل

وقوله:

أتاني ـ أبيت اللعن ـ أنك لمتني

وبين الفعل ومفعوله نحو (رأيت ـ علم الله ـ أخاك في الموصل)، وقوله:

وبُدّلت والدهر ذو تبدل　　هيفًا دبورًا بالصبا والشمأل

وبين المبتدأ والخبر أو ما أصله ذلك نحو (أنت ـ عافاك الله ـ قسوت عليه)، وقوله:

إن الثمانين وبُلّغتها　　قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

وبين الشرط وجوابه، والقسم وجوابه كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وقول الشاعر:

لعمري وما عمري عليّ بهيّن　　لقد نطق بُطلاً عليّ الأقارع

وقد يقع الاعتراض بين جملتين مستقلتين كقوله تعالى ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] وغيرها[٢].

ومن الجمل الاعتراضية أفعال القلوب الملغاة في وسط الجملة نحو

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٤.

(٢) انظر المغني ٢ / ٣٨٦ وما بعدها.

(محمد ظننت مسافر)، وجملة الشرط الواقعة بين القسم وجوابه، وجملة القسم الواقعة بين الشرط وجوابه نحو (إن أتيتني ـ يمين الله ـ أكرمتك) و(لعمري ـ إن أتيني ـ لأكرمنك).

وأما إذا تقدمهما ما يحتاج إلى خبر فالجملة المعترضة هي التي لم يكن الجواب لها، فقولك: (محمد ـ والله ـ إن زارني لأكرمنه) جملة الشرط هي المعترضة؛ لأن الجواب للقسم، فإن أجبت الشرط كان القسم معترضاً.

ويجوز اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء(١)، ولا تقترن بثم(٢) وذلك نحو قوله:

واعلم فعلم المرء ينفعه   أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: ١٠١].

ولا يمكن الاستغناء عن الجملة المعترضة دومًا، بل قد تكون هي معتمد الكلام أو قيدًا له، وذلك كقولك: (والله ـ إن فعل ذلك ـ لأوقعنّ به) فالشرط اعتراض في الاصطلاح، غير أنه معتمد الكلام، والقسم إنما هو عليه.

ونحو قولك (أنت ـ إن أطعت ربك ـ من أصحاب الجنة) فالجملة الشرطية معترضة غير أنها لا يصح حذفها؛ لأن الكلام لا يصح من دونها.

٣ ـ الجملة المفسرة: وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه(٣)، وذلك

---

(١) انظر المغني ٢ / ٣٩٨.
(٢) انظر حاشية الصبان ١ / ١١.
(٣) المغني ٢ / ٣٩٩، وانظر المساعد ٢ / ٤٩.

نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ...﴾ [الصف: ١٠ ـ ١١] فجملة (تؤمنون) تفسير للتجارة، وقوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝﴾ [آل عمران] فجملة ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ تفسير لمثل آدم.

وقد قيدها من قيدها (بالفضلة) احترازًا من الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإن لها موضعًا بالإجماع[١]، وذلك نحو قولك: (هو الله ربي) فإن جملة (الله ربي) مفسرة لضمير الشأن وهي خبره، ونحو ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝﴾ [النمل] تفسر ضمير الشأن، وهي خبره.

والجملة المفسرة على ثلاثة أقسام:

مجردة من حرف التفسير نحو ما مر في الأمثلة السابقة.

ومقرونة بـ (أيْ) كقوله:

وترمينني بالطرف أيْ أنت مذنب

وكقولك: (أنت بحر، أي تجود بالمال الكثير).

ومقرونة بـ (أنْ) كقوله تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥]، وقوله: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وقولك: (كتبت إليه أنْ قم)[٢].

وفرق النحاة بين التفسير بأنْ وأي، ذلك أن التفسير بأي أعم من التفسير بأنْ، فإن (أنْ) مختصة بتفسير ما فيه القول دون حروفه بشروط معينة:

«أحدهما: أن تسبق بجملة، فلذلك غُلّط من جعل منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠].

---

(١) انظر المغني ٢ / ٤٠٢.
(٢) انظر المغني ٢ / ٤٠٠.

والثاني أن تتأخر عنها جملة ، فلا يجوز (ذكرت عسجدًا أن ذهبًا) بل يجب الإتيان بـ (أيْ) أو ترك حرف التفسير. ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا ، والاسمية نحو (كتبت إليه أنْ ما أنت وهذا؟).

والثالث أن يكون في الجملة السابقة معنى القول ـ كما مر ـ ومنه ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ إذ ليس المراد بالانطلاق المشي ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف ، بل الاستمرار على الشيء. . .

والرابع أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول ، فلا يقال: (قلت له أن افعل) وأجازه بعضهم.

والخامس أن لا يدخل عليها جار ، فلو قلت: (كتبت إليه بأنْ افعل) كانت مصدرية»[١].

أما (أي) فتفسر كل مبهم من المفردات والجمل ، وتقع بعد القول وغيره[٢].

فتقول: (اشترت عسجدًا أي ذهبًا) و(أقبل غضنفر أي أسد) ففسرت المفرد وهو العسجد في الجملة الأولى ، والغضنفر في الجملة الثانية.

وتقول: (هريق رفده ، أي مات) [٣] ففسرت الجملة.

وتقول: (قلت له ما يسوؤه ، أي لست أمينًا).

ولا تأتي بـ (أن) في نحو هذا.

وأنكر الكوفيون (أن) التفسيرية البتة ، ورجحه ابن هشام فقال:

---

(١) المغني ١ / ٣١ ـ ٣٣.

(٢) انظر الرضي على الكافية ٢ / ٣٨٥ ، الجنى الداني ٢٥٠.

(٣) الرضي ٢ / ٣٨٥.

«وعن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة ، وهو عندي متجه ؛ لأنه إذا قيل: (كتبت إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: (هذا عسجد أي ذهب) ، ولهذا لو جئت بـ (أيْ) مكان (أنْ) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع» (١) .

وذكر الرضي أن (أن) لا تفسر إلا مفعولاً مقدرًا أو ظاهرًا ، فما ذكره ابن هشام في (كتبت إليه أن قم) هو عند الرضي بمعنى (كتبت إليه شيئًا هو قم) ففسرت (أن) المفعول المحذوف وليس (كتبت). جاء في (شرح الرضي على الكافية): «(أن) لا تفسر إلا مفعولاً مقدرًا للفظ دالٍّ على معنى القول ، مؤدّ معناه ، كقوله تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤] فقوله: (يا إبراهيم) تفسير لمفعول (نادينا) المقدر ، أي ناديناه بشيء وبلفظ هو قولنا: (يا إبراهيم). وكذلك قولك: (كتبت إليه أن قم) أي كتبت إليه شيئًا هو قم.

وقد يفسر المفعول به الظاهر ، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨ ـ ٣٩] ، وقوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] فقوله (اعبدوا الله) تفسير للضمير في (به)، وفي (أمر) معنى القول ، وليس مفسرًا لـ (ما) في قوله ﴿مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ ؛ لأنه مفعول لصريح القول ، وقد جوز بعضهم ذلك مستدلاً بهذه الآية» (٢) .

وقد ذهب قسم من النحاة إلى ما يخالف الرأي المشهور من أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب ، فذهب إلى أنها بحسب ما تفسره ، ففي نحو (زيدًا أكرمته) لا محل لها ؛ لأن المفسّر كذلك ، وفي نحو ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] لها محل ؛ لأن المفسّر خبر (إن) ،

---

(١) المغني ١ / ٣١.

(٢) الرضي على الكافية ٢ / ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

وكذلك في نحو (زيد الخبزَ يأكله) بنصب الخبز ، فإن جملة (يأكله) لها محل لأن المفسّر خبر المبتدأ. وأيده بظهور الرفع والجزم في نحو (زيد الخبزَ آكلُه) بنصب الخبز. فارتفع (آكله) وهو مفسر لمثله محذوف ناصب للخبز ، وتقدير الكلام (زيد آكلٌ الخبزَ آكله) فارتفع كما ارتفع مفسره. وكذا لو قلت (كان زيد الخبزَ آكلَه) فإنه ينتصب كما انتصب مفسره ، وتقدير الكلام: كان زيد آكلاً الخبز آكلَه ، فتبع مفسره. قال الشاعر:

فمن نحن نؤمنْه يبت وهو آمن ومـن لا نجره يمس منا مفزّعا

فظهر الجزم ؛ لأن مفسّره كذلك ، وتقدير الكلام: فمن نؤمنْه نؤمنه ، فاتبع مفسره. وفي مسألة الكتاب (انْ زيدًا تكرمْه يكرمْك) فتكرمْه مفسر لعامل زيد ، وقد ظهر الجزم فيه[1].

وهذا الذي يقوى في ظني والله أعلم.

٤ ـ جملة جواب القسم نحو ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ونحو ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴿٤﴾﴾ [الهمزة] ، ونحو ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥] **إذ يقدر لذلك ولما أشبهه القسم**[2].

وقد رجحت في كتابي (معاني النحو) أن نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴿٤﴾﴾ ، وقوله ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ ليس من باب القسم وإنمـا هو مؤكد فحسب[3].

ويترجح عندي أن هذه الجمل قد يكون لها محل من الإعراب ، فقد تقع خبرًا للمبتدأ ونحوه فتقول: (محمد ليذهبن) و(محمد لقد سافر) ، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] ، وقال

---

(١) انظر المساعد ٢ / ٤٩ ـ ٥٠ ، المغني ٢ / ٤٠٢.

(٢) انظر المغني ٢ / ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٣) انظر معاني النحو ٤ / ٥٨٥ وما بعدها.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ ٩﴾ [العنكبوت] وهو ما ذهب إليه ابن مالك وغيره[١].

فنحو قولنا: (لأذهبنّ)، و(لقد سافر محمود) لا محل له من الإعراب؛ لأن الجملة ابتدائية. ونحو (محمد ليذهبنّ) و(إن محمدًا ليذهبنّ) و(ظننت أخاك لقد سافر) كل ذلك له محل. وقد جعل النحاة لام القسم معلّقة لأفعال القلوب[٢]، تقول: (علمت ليذهبنّ) قال الشاعر:

ولقد علمت لتأتينّ منيتي   إن المنايا لا تطيش سهامها

فجملة (لتأتينّ) في محل نصب مفعول (علمت)، غير أن النحاة يرون أن المحل لجملة القسم وجوابه لا لجملة الجواب[٣].

فالذي يترجح عندي أن جملة ما يسمى بجواب القسم من نحو هذا قد يكون لها موضع، وقد لا يكون، بحسب ورودها في الكلام والله أعلم.

٥ ـ **جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقًا**، وجملة جواب الجازم إذا لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية.

فالأول جواب إذا ولو ولولا ولما ونحوها من أدوات الشرط غير الجازمة نحو (إذا استعنت فاستعن بالله) و(إذا أنت أكرمت الكريم ملكته) و(لو جئتني لأكرمتك) و(لولا الماء لهلكت الأحياء).

والثاني نحو (إن تعودوا نعد) و(إن عدتم عدنا) وذلك لظهور الجزم في لفظ الفعل في الأولى، ولأن الفعل الماضي في الجملة الثانية هو الذي محله الجزم لا الجملة[٤]، وأما الجملة فلا محل لها من الإعراب.

---

(١) انظر المغني ٢ / ٤٠٦ وما بعدها.
(٢) انظر شرح ابن عقيل ١ / ١٥٣.
(٣) انظر حاشية الخضري ١ / ١٥٣.
(٤) انظر المغني ٢ / ٤٠٩.

وذهب بعضهم إلى أن جملة جواب الشرط الجازم لها محل سواء اقترنت بالفاء أو إذا الفجائية أم لم تقترن نحو (إن يقم زيد قام عمرو) [(١)]. والخلاف في المحل أهو للفعل أو للجملة خلاف لا طائل تحته.

٦ ـ جملة الشرط الواقعة بعد حروف الشرط غير العاملة نحو (لو جاءني زيد لأكرمته) و(لولا زيد لغرق أخوك) فإن جملة الشرط لا محل لها من الإعراب[(٢)].

وأوجب الدكتور فخر الدين قباوة إسقاط هذا القيد ليدخل في هذا الحكم كل أداة شرطية غير ظرفية حرفًا كانت أو اسمًا، عاملة كانت أو غير عاملة نحو لو ولولا وإن ومن[(٣)]. فقولنا: (إن حضر محمد أكرمته) جملة (حضر محمد) لا محل لها من الإعراب عنده، وإن المحل لفعل (حضر). وقد ذهب بعض النحاة إلى أن جملة الشرط الواقعة بعد أداة الشرط العاملة التي لم يظهر لها عمل تكون في محل جزم نحو (إن قام زيد يقوم عمرو) فجملة (قام زيد) في محل جزم[(٤)]. وعند الجمهور أن المحل للفعل لا للجملة كما أسلفنا.

٧ ـ صلة الموصول الاسمي أو الحرفي: فالأولى نحو (أقبل الذي فاز أخوه) فجملة (فاز أخوه) لا محل لها من الإعراب، و(الذي) فاعل. وليس الموضع للصلة والموصول، بل الموضع للموصول فقط، وأما الصلة فلا محل لها من الإعراب، بدليل ظهور الإعراب على الاسم الموصول في نحو (جاءني أيُّهم ضربته، ورأيت أيَّهم ضربته، ومررت

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢ / ٢١ ـ ٢٢.
(٢) الأشباه والنظائر ٢ / ١٨.
(٣) انظر إعراب الجمل ٤٢.
(٤) الأشباه والنظائر ٢ / ٢١.

بأيِّهم ضربته) ، وكذا في اللذين واللتين نحو ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ [النساء: ١٦] ، وقوله: ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ [فصلت: ٢٩] [١].

جاء في (المغني): «وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجًّا بأنهما ككلمة واحدة. والحق ما قدمت لك ، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو (ليقم أيُّهم في الدار ، ولألزمَنّ أيَّهم عندك ، وامرر بأيِّهم هو أفضل) وفي التنزيل ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ . . . وقال الطائي:

فـإمـا كـرام مـوسـرون لقيتهـم   فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

وقال العقيلي:

نحـن الّـذون صبّحـوا الصبـاحـا   يـوم النخيـل غـارة ملحـاحـا» [٢]

والثانية نحو (أعجبني أن قمت) ، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] فجملة (قمت) في الأولى ، وجملة (تصوموا) في الثانية لا محل لهما من الإعراب ، وإنما المحل لأنْ وما بعدها وهو المصدر المؤول. وأما (أن) فلا محل لها من الإعراب ؛ لأنها حرف ، بخلاف الاسم الموصول [٣].

٨ ـ الجملة التابعة لما لا محل له نحو (سافر أخوك وقدم خالد) ، ونحو (أقبل الذي أعنته وأكرمته).

الجمل التي لها محل من الإعراب

وهي التي تحل محل المفرد فتعرب بإعرابه ، فتكون في موضع الخبر

---

(١) انظر الرضي على الكافية ٢ / ٣٩.
(٢) المغني ٢ / ٤٠٩ ـ ٤١٠.
(٣) انظر المغني ٢ / ٤١٠.

أو موضع المفعول به أو موضع المضاف إليه أو موضع الحال أو النعت وما إلى ذلك ، فيكون لها محل من الإعراب وذلك بحسب الموقع الذي وقعت فيه. فإن وقعت خبرًا للمبتدأ كانت في محل رفع ، وإن وقعت خبرًا لكان كانت في محل نصب ، وإن وقعت مفعولاً به كانت في محل نصب ،وإن وقعت مضافًا إليه كانت في محل جر ، وهكذا.

ومن مظاهر هذا الأمر ، أي كون الجملة ذات محل:

١ ـ العطف على محل الجملة: قد تعطف المفردات على الجمل التي لها محل من الإعراب فتعرب مثل إعرابها، وذلك كعطف الخبر المفرد على جملة الخبر، وكعطف الحال المفرد على جملة الحال، والنعت على جملة النعت وهكذا ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ﴾ [الأنعام: ٩٥] فعطف (مخرج) على جملة (يخرج) التي هي خبر ثانٍ لإنّ فارتفع كما هو محل جملة الخبر.

وتقول: (أقبل محمد يسعى وحاملاً خشبة) فعطفت (حاملاً) على جملة الحال فأعرب مثلها. وتقول (مررت بطفل يبكي وحاملٍ قطعة خبز) فعطفت النعت على جملة النعت ، قال الشاعر:

يا رب بيضاء من العواهج أم صبي قد حبا ودارج

فعطف (دارج) بالجر على الجملة (قد حبا) [(١)] ، وهي نعت لصبي في محل جر فأعرب مثل إعرابها.

وتقول: (عرفت مَن زيدٌ وغيرَ ذلك من أموره) فعطف بالنصب على جملة المفعول (مَن زيد). قال كثير:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتى تولّت

---

(١) التصريح ٢ / ١٥٢.

بنصب (موجعات)[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ١٨٦﴾ [الأعراف] بجزم (يذرهم) على موضع (فلا هادي له)[٢]، وهي قراءة متواترة قرأ بها كل من حمزة والكسائي وخلف[٣].

وقوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] بجزم (يكفر) عطفًا على محل ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وهي قراءة متواترة قرأ بها كل من نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف[٤].

ونحو قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠] بجزم (يجعل)، فقد عطف على محل (جعل) عند من جعل هذا من باب العطف على الجمل. وعلى رأي الجمهور هو عطف على محل الفعل (جعل) لا محل الجملة. وعلى أية حال هو حجة للقائلين بالعطف على المحل أيًّا كانوا.

وشبيه بهذا الباب العطف على محل شبه الجملة نحو قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [المائدة: ١١٠] فعطف (كهلاً) وهو حال على محل (في المهد).

٢ ـ حذف التنوين من المفرد المضاف إلى جملة كما تفعل مع الإضافة إلى المفرد وذلك نحو قولك: (جئت يومَ سافر أخوك)، قال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقال: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا

---

(١) انظر المغني ٢ / ٤١٨ ـ ٤١٩.

(٢) البحر المحيط ٤ / ٤٣٣.

(٣) انظر النشر ٢ / ٢٧٣، معجم القراءات القرآنية ٢ / ٤٢٦.

(٤) انظر معجم القراءات القرآنية ١ / ٢١٦.

يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] فحذف التنوين من المضاف ـ وهو كلمة (يوم) ـ لكونه مضافًا إلى الجملة، وأن الجملة مضاف إليه.

في حين لم يحذفه من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ لأن الجملة ليست في موضع المضاف إليه.

٣ ـ امتناع دخول (أل) على المضاف إلى الجملة وذلك نحو قولك: (سأجيئك يوم يعود خالد) فلا يصح أن تعرف المضاف (يوم) بـ(أل)، فلا تقول: (سأجيئك اليوم يعود خالد)؛ ذلك لأن المضاف لا يعرّف.

إلى غير ذلك من مظاهر هذا الأمر.

إن الجمل التي لها محل من الإعراب هي:

١ ـ الجملة الواقعة خبرًا: وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ، ونصب في باب الأفعال الناقصة، وذلك نحو ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] و﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [المائدة] و«لا أحد أعانه».

فهذه الجمل في محل رفع.

ونحو (أصبح محمد ماله غزير) و(كاد يموت) في محل نصب [1].

٢ ـ الجملة الواقعة مفعولاً به ومحلها النصب، وهذه على أنواع:

أ ـ جملة مقول القول إن لم يبنَ القول للمجهول، فإن بُني للمجهول كانت الجملة في محل رفع نائب فاعل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] فجملة ﴿ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ في محل رفع نائب فاعل، وجملة ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَآ

---

(١) المغني ٢ / ٤١٠.

﴿ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ في محل نصب مفعول به[١].

وأدخل الكوفيون فيها ما كان بمعنى القول نحو: نادى ووصى، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، وقوله: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢] وقال البصريون: النصب بقول مقدر.

ب ـ جملة المفعول الثاني والثالث لظنّ وأخواتها وأعلم وأخواتها نحو: ظننته عاد من سفره، وأعلمت خالدًا محمدًا سيعود.

ج ـ الجملة المعلَّقة، سواء كان الفعل المعلّق من باب ظن أو غيره مما يصح تعليقه نحو: سأل وشك وتردد وفكّر وامتحن وتبيّن وغيرها[٢].

وهذه الجمل على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون في موضع مقيد بالجار، أي إن الأصل أن يتعدى الفعل بحرف الجر وقد حذف هذا الجار، وذلك نحو: تفكر وسأل وتردد، فإنك تقول: (تفكرت في هذا الأمر) و(سألت عن هذه المسألة) و(ترددت في هذا الأمر). فإذا تعدت هذه الأفعال إلى جملة حذف حرف الجر وجوبًا؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الجمل وكان المعنى على تقديره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، و(ألم تتفكر هل يعينك أخوك؟) و(فكرت أأذهب أم لا) و﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] ونحوها.

فهذه في موضع نصب على نزع الخافض.

الثاني: أن تكون في موضع المفعول به، وذلك إذا كان الفعل يتعدى

---

(١) المغني ٢ / ٤١٢.

(٢) انظر المغني ٢ / ٤١٦، الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٤.

بنفسه، وهو ما يسمى بالمفعول المسرّح[١]، أي غير المقيد[٢]، نحو (عرفت من أبوك) و(أما ترى أيُّ برق ههنا)، فجملة (من أبوك) في محل نصب مفعول به للفعل (عرف)، وجملة (أي برق ههنا) في محل نصب مفعول به للفعل (ترى).

الثالث: أن تكون في موضع المفعولين نحو ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، وقوله: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ٧١]؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. ومجموع الجملة في محل نصب بفعل العلم[٣].

د ـ الجملة الواقعة بعد إلا ولمّا إذا تقدمهما قسم السؤال نحو (نشدتك الله إلاّ فعلت)، و(عزمت عليك إلا فعلت)، فجملة (فعلت) بمعنى المصدر وهي مفعول به، والمعنى: ما أطلب منك إلاّ فعلك. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد تدخل (إلا) و(لمّا) على الماضي إذا تقدمهما قَسَم السؤال نحو: نشدتك الله إلا فعلت... ومعنى (إلا فعلت): إلا فعلك... فكأنك قلت: ما أطلب منك إلا فعلك، ففعلت بمعنى المصدر مفعولاً به... ومعنى عزمت عليك: أي أوجبت عليك»[٤].

٣ ـ الجملة الواقعة حالاً: وموضعها نصب نحو ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] و(جئت وقد نام الناس)[٥].

٤ ـ جملة المضاف إليه: ومحلها الجر نحو: جئت يوم سافر محمد.

---

(١) انظر المغني ٢ / ٤١٧.
(٢) انظر حاشية الدسوقي ٢ / ٧١.
(٣) انظر المغني ٢ / ٤١٧، الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٤.
(٤) الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٠ ـ ٢٥١، وانظر ابن يعيش ٢ / ٩٤.
(٥) المغني ٢ / ٤١٠ ـ ٤١١.

٥ ـ **الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابًا لشرط جازم** نحو ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج: ١٨]، وقوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. وقد مر شيء من أحكام جملة الشرط في الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٦ ـ **الجملة التابعة لما له محل**، وذلك نحو قوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] فجملة ﴿لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ جملة نعت لـ (يوم) في محل جر، ومثل (هو يأمر وينهى) فجملة (ينهى) في محل رفع معطوفة على جملة الخبر.

٧ ـ **جملة المستثنى**: وأكثرهم لم يذكرها، وذلك نحو (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) فجملة (أبو قتادة لم يحرم) مبتدأ وخبر، وهي في محل نصب على الاستثناء. ونحو قوله ﷺ: (ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله) برفع لفظ الجلالة، أي لكن الله يعلم ذلك(١).

فلا يصح أن يكون «الله» بدلاً؛ لأنه ليس متصلاً. ولا يصح أن يكون مستثنى مفردًا منقطعًا؛ لأنه لو كان كذلك لانتصب. فتعين أن يكون مبتدأ خبره محذوف، والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع.

٨ ـ **جملة المبتدأ بعد همزة التسوية** في نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] و(سواءٌ عليّ أفعلتَ أم لم تفعل) فـ(سواء) خبر مقدم، وجملة (أجزعنا) مبتدأ، والتقدير: سواء علينا الجزع والصبر(٢).

٩ ـ **جملة الفاعل ونائبه**: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] ونحو (ظهر لي أقام زيد).

---

(١) انظر حاشية الدسوقي ٢ / ٨١، المغني ٢ / ٤٢٧.

(٢) المغني ٢ / ٤٢٧.

ونحو قول الشاعر:

وما راعني إلا يسير بشرطة وعهدي به قينًا يسير بكير

فقد ذهب جماعة من النحاة إلى أن كلاًّ من جملة (ليسجننه) وجملة (أقام زيد) وجملة (يسير) فاعل للأفعال قبلها.

وأجاز قوم مجيء الجملة فاعلاً أو نائب فاعل لفعل من أفعال القلوب إذا علق نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو، وعُلم أقام بكر أم خالد.

ومنع الأكثرون ذلك، وتأولوا ما ورد فقالوا: إن في (بدا) ضمير البداء وهو الفاعل، أي بدا لهم بداء. وفي نحو قول الشاعر: (وما راعني إلا يسير) على إضمار (أن)، وفي نحو (ظهر لي أقام زيد أم عمرو) على تقدير مضاف محذوف، أي ظهر لي جواب أقام زيد أم عمرو، أو ظهر لي مضمون ذلك[١].

وبعض التأول فيه بعد.

وجوزوا أن تقع الجملة فاعلاً بعد همزة التسوية، كما جوزوا وقوعها مبتدأ، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] إذا أعربنا (سواء) خبر (إن) فتكون جملة (أأنذرتهم) فاعلاً للمصدر (سواء) لتأوله باسم الفاعل، وتقدير الكلام: إن الذين كفروا مستوٍ عليهم الإنذار وعدمه.

٥ ـ الجملة المحكية

الحكاية: هي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده[٢]، وهي على نوعين:

---

(١) انظر المغني ٢ / ٤٢٨، الهمع ١ / ١٦٤، حاشية الدسوقي ٢ / ٥٨.

(٢) التصريح ٢ / ٢٨١.

حكاية مفرد ، وحكاية جملة.

فأما حكاية المفرد فأن تورد المفردة كما ذكرها المتكلم وذلك نحو قول بعض العرب وقد قيل لهم : (هاتان تمرتان) : دعنا من تمرتان ، وذكر سيبويه أنه سمع أعرابيًا مرة وسأله رجل فقال: أليس قرشيًّا؟ فقال ليس بقرشيًّا[١].

ومنها حكاية العلم المسمى بجملة نحو «تأبط شرًّا» وما إلى ذلك. وحكاية المفرد لا تعنينا ههنا.

وأما حكاية الجملة فهي على ضربين :

الحكاية بغير القول وذلك كقولك : (بدأ بالحمدُ لله رب العالمين) برفع الحمد ، وكقول الشاعر :

وجدنا في كتاب بني تميم أحقُّ الخيل بالركض المعار

فحكى (أحق الخيل بالركض المعار)[٢].

وكقول ذي الرمة :

سمعت الناس ينتجعون غيثًا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

فإنه سمع الناس يقولون: (الناسُ ينتجعون غيثاً) فحكى ذلك كما سمع ، فرفع (الناسُ)[٣].

وقد تكون حكاية مكتوب وذلك كقوله: قرأت على فصه (محمدٌ رسول الله ﷺ)[٤]. وكقولك : (كتبت على الجدار : اللهُ نور السماوات والأرض).

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٠٣ ، الأشموني ٤ / ٩٣.

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٦٥ ، المقتضب ٤ / ٩.

(٣) انظر التصريح ٢ / ٢٨٢ ، حاشية يس ٢ / ٢٨٢ ، الأشموني ٤ / ٩٣.

(٤) الأشموني ٤ / ٩٣.

والضرب الآخر الحكاية بالقول وهي التي تعنينا ههنا.

الحكاية بالقول:

تحكى الجملة بالقول على اختلاف ألفاظه، سواء كان مصدرًا أم فعلاً أم غيرهما، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ١٦]، وقوله: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] وغير ذلك[١].

والحكاية على نوعين:

النوع الأول: أن تحكى بلفظها الأصلي بلا تغيير في الإعراب والتقديم والتأخير وما إلى ذلك من أحوال التعبير، وذلك نحو قولك: (قال زيد أنا مسافر غداً).

والنوع الآخر: أن تحكى بمعناها، بشرط وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى المفهوم من الأصل[٢].

فلك أن تقدم أو تؤخر أو تغير في الإعراب أو تغير الضمائر[٣] بالشرط المذكور سابقاً، فتقول مثلاً في قول محمد: (أنا مسافر غداً):

قال محمد: (أنه مسافر غدًا) أو (سأسافر غدًا) أو (سيسافر غدًا)، قال تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ [الصافات: ٣١] أي إنكم لذائقون، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الاحقاف: ١١] أي ما سبقتمونا إليه.

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٦٢، المساعد ١ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥، التصريح ٢ / ٢٨١.
(٢) الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٨.
(٣) انظر حاشية يس على التصريح ٢ / ٢٨٢، الهمع ١ / ١٥٦.

فان كانت الجملة ملحونة أوجب أكثر النحاة الحكاية على المعنى بتصحيحها ، فتقول مثلاً في من قال : (حضر زيدٍ) بجر زيد. قال فلان : (حضر زيدٌ) ولكنه جر زيدًا .

جاء في (التصريح) : «فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الأصح ، صونًا من ارتكاب اللحن ، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي ، فعلى هذا إذا قال شخص : (جاء زيدٍ) بالجر ، وأردت حكاية كلامه قلت : قال فلان : (جاء زيدٌ) ـ بالرفع ـ ولكنه خفض (زيدًا) لتنبه بالاستدراك على لحنه ، وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب»[١] .

وأجاز آخرون حكاية كلامه كما هو فتقول : قال فلان : (جاء زيدٍ) بالجر مراعاة للفظه[٢] .

والذي يبدو لي أنه تجوز حكاية كلامه على المعنى وعلى اللفظ منبهًا على لحنه ، فتقول مثلاً : قال فلان : (حضر زيدٍ) بجر زيد ولم يرفع ، أو تقول : (قال فلان : حضر زيدٌ ، ولكنه جر زيدًا) .

ماذا يحكى بالقول؟

الأصل أن يحكى بالقول الكلام المفيد أو ما هو بمعناه. جاء في «الكتاب» : «واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً نحو : قلت زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : (زيد منطلق) فلما أوقعت (قلت) على ألاّ يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلامًا وذلك قولك : قال زيد : عمرو خير الناس .

---

(١) التصريح ٢ / ٢٨٢ .
(٢) التصريح ٢ / ٢٨٢ .

وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ ولولا ذلك لقال: أن الله»(١).

ويعني بذلك أنه يحكى بعد القول ما أفاد من العبارات، ولا يحكى به غير المفيد، وأما القول فيطلق على المفيد وغيره(٢)، فهو يطلق على الكلمة والكلام والكلم.

قال ابن مالك:

كَلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقِمْ — واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلِمْ
واحدُهُ كلمةٌ والقولُ عمّْ — وكِلْمَةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّْ

واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾ [آل عمران: ٤٥] بكسر همزة (إن) ولولا ذلك لقال: (أن الله) بالفتح، يعني أن (إن) بالكسر وما بعدها جملة فتكون كلامًا، وأما المفتوحة الهمزة فهي وما بعدها في تأويل مصدر، فلا تكون كلامًا إلا بضميم معها. جاء في (لسان العرب): «القول: الكلام على الترتيب، وهو عند المحقق: كل لفظ قال به اللسان تامًا كان أو ناقصًا... قال سيبويه: «واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن تحكي بها ما كان كلامًا لا قولاً» يعني بالكلام الجمل، كقولك: زيد منطلق وقام زيد، ويعنى بالقول: الألفاظ المفردة التي يبنى منها الكلام، كزيد من قولك: (زيد منطلق). و(عمرو) من قولك: (قام عمرو)»(٣).

والحق أنه قد يحكى بالقول ما ليس كلامًا أيضًا، فقد تحكى الكلمة وحدها كما تحكى الجمل. وذلك نحو قولك: قالت (محمد)، أي نطقت

---

(١) الكتاب ١ / ٦٢.
(٢) انظر الأمالي الشجرية ١ / ٣١٣.
(٣) لسان العرب (قول) ١٤ / ٩٠.

بهذه الكلمة. وقد يقع بعد القول أيضًا ما يؤدي معنى الجملة من المفردات نحو قولنا: قال حديثًا، وقال شعرًا، ونحو قوله تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥] يعني بالكذب قولهم: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤].

وخلاصة الأمر أنه يقع بعد القول:

١ ـ الجمل التامة، وذلك نحو قوله تعالى ﴿يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

٢ ـ الجمل التي حذف منها شيء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] أي أنفقوا العفو، وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ﴾ [البقرة: ١٥٤] أي هم أموات.

٣ ـ الجمل المحكية بلفظها أو بمعناها، نحو (قال زيد: أنا مسافر) و(قال زيد: هو مسافر) كما سبق أن ذكرنا.

٤ ـ المفرد المؤدي معنى الجملة، وذلك نحو (قال خطبة)، وكقوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَـٰنًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦].

٥ ـ المفرد المراد لفظه، وذلك نحو قولك (قلت: خالد) أي: قلت هذه اللفظة، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ۝٦٠﴾ [الأنبياء] أي: يقول له الناس إبراهيم، أي يطلقون عليه هذا الاسم[(١)].

أحوال القول والمقول:

وأعني بالقول: فعل القول وما تصرّف منه، نحو: قال ويقول وقائل وما إلى ذلك. وبالمقول: الجملة المحكية بعده.

وأبرز هذه الأحوال:

١ ـ أن يذكر القول والمقول وهو الأصل، وذلك نحو قوله تعالى:

---

(١) الهمع ١ / ١٥٧، المساعد ١ / ٣٧٥.

﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ [البقرة] فذكر فعل القول وهو (قالوا) وذكر المقول بعده وهو قوله: ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . . . ﴾ الخ.

٢ ـ أن يحذف فعل القول ويذكر المقول، وهو كثير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [التوبة: ١٢٧]. أي قائلين: هل يراكم من أحد؟

ونحو قوله تعالى ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٧] أي يقولان أو قائلين(١).

٣ ـ أن يذكر فعل القول ويحذف المقول لظهوره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾ [يونس: ٧٧] أي أتقولون للحق: هذا سحر؟ ونحو قول الشاعر:

لنحن الأولى قلتم فأنى ملئتم   برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أي لنحن الأولى قلتم فينا إنكم تقاتلونهم، فلماذا ملئتم رعبًا برؤيتنا؟

فاستغنى بفعل القول وحذف المحكي لدلالة ما بعده عليه(٢).

ونحو أن تقول: من قال إنه رأى الشيخ؟ فيقول: (أنا قلت) أي أنا قلت: أنا رأيت الشيخ.

٤ ـ أن يذكر مقولان لقائلين مختلفين ويحذف فعل القول منهما ويتصلان كأنهما مقول لقائل واحد، غير أن المعنى يدل على أن ثمة قائلين لا قائلاً واحدًا.

---

(١) انظر الهمع ١ / ١٥٧، البرهان ٣ / ١٩٦.
(٢) المساعد ١ / ٣٧٨.

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [النحل] أي فألقوا السلم قائلين: ما كنا نعمل من سوء، فقلنا لهم: بلى إن الله عليم بما تعملون، فإن القائلين مختلفان، فالقائل الأول هم الذين ظلموا أنفسهم، والقائل الثاني هو الله أو الملائكة. وقد حذف فعل القول من الحكايتين معًا.

٥ ـ أن يذكر فعل القول ومقوله، ويُدرج معه مقول لقائل آخر، فيبدو كأنهما مقولان لشخص واحد وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [يوسف] فإن قول امرأة العزيز ينتهي بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٥١﴾﴾ وما بعد هذا القول إنما هو قول يوسف لا قول امرأة العزيز[1]؛ ذلك لأنها رمته بالخيانة في وجهه وبالغيب. جاء في (معاني القرآن) للفراء: «وربما وُصل الكلام بالكلام حتى كأنه قول واحد وهو كلام اثنين»[2].

٦ ـ أن يذكر فعل القول ولا يذكر المقول، ولكنه يذكر فحواه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي قل لهم أقيموا الصلاة يقيموها، ونحو قوله: ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَـٰبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩] أي قل لهن أدنين يدنين. ويمكن أن يكون التقدير على حذف لام الأمر، أي قل لهم ليقيموا الصلاة ونحوه.

٧ ـ أن ورود لام الجر بعد فعل القول قد يكون للتبليغ ولغيره. فمن الأول قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾﴾ [الكهف].

---

(١) انظر معاني القرآن ٢ / ٤٧.

(٢) معاني القرآن ٢ / ٤٧.

ومن غير التبليغ قوله ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤] وقول الشاعر:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدًا وبغضًا إنه لدميم

وللنحاة في نحو ما مر، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١]، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١] عدة توجيهات منها:

أن اللام بمعنى (عن) أي: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا.

أو أن اللام للتعليل، كما تقول: (قلت هذا القول لك) أي لأجلك، و(قلته لك لا عليك)، و(قلت هذا للموعد الذي بيننا) أي لأجل الموعد.

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الكهف] أي لأجل شيء تعزم عليه[١]، وقوله ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ﴾ [هود: ٣١] أي لأجل الذي تزدري أعينكم[٢].

أو أن اللام للتبليغ ـ فيما احتمل ذلك ـ والتفت من الخطاب إلى الغيبة بالعدول عن ضمير المخاطب إلى الغيبة، كما سبق أن ذكرنا في الحكاية بالمعنى.

أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١] أي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى[٣].

---

(١) روح المعاني ١٥ / ٢٤٧.
(٢) انظر البحر المحيط ٥ / ٢١٨، روح المعاني ١٢ / ٤٣.
(٣) المغني ١/ ٢١٣.

قال في (المغني): «وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه، نحو ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]»[1].

وجاء في (حاشية الدسوقي على المغني): «والحاصل أنها ـ أي اللام ـ متى دخلت على غير المقول له فهي للتعليل أو بمعنى (عن) لا للتبليغ قطعًا. وإن دخلت على المقول له فهي للتبليغ قطعًا، وإن احتمل دخولها على المقول وعدمه احتمل كونها للتبليغ واحتمل عدمه»[2].

٨ ـ قد يعبر بالقول عن حديث النفس فتقول: (قلت في نفسي كذا وكذا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨].

٩ ـ قد يجرى القول مجرى الظن عند أكثر العرب بشروط معلومة، وعند سُليم مطلقًا بلا شرط نحو (أتقول محمدًا مسافرًا) أي أتظن محمدًا مسافرًا؟

واشترط بعض النحاة أن لا يعدى الفعل باللام نحو (أتقول لزيد عمرو منطلق) فإن عدّي باللام بعُد عن معنى الظن؛ لأن الظن من فعل القلوب وهذا قول مسموع[3].

١٠ ـ قد يخرج القول عن هذا المعنى إلى معان أخرى، كما سبق أن ذكرنا في أول الكتاب، فيستعمل بمعنى الاعتقاد والرأي نحو: هذا قول الخوارج، أي معتقدهم، وهو يقول بقول أبي حنيفة، أي يذهب إلى مذهبه.

---

(١) المغني ١ / ٢١٣.

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ١ / ٢٤٥.

(٣) الهمع ١ / ١٥٨.

أو يكون بمعنى الحركة والإيماء بالشيء، نحو: قال برأسه كذا فنطحني، وقال بالماء على يده، أي صبه. قال ابن الأثير: «العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال، وتطلقه على غير الكلام واللسان فتقول: قال بيده، أي أخذ، وقال برجله، أي مشى... وقال بالماء على يده، أي قلبه، وقال بثوبه، أي رفعه، وكل ذلك على المجاز والاتساع»[١].

هل يحكى بما فيه معنى القول؟

اختلف النحاة في الحكاية بما فيه معنى القول دون حروفه نحو: نادى ودعا وسأل ووصّى وأوحى، فذهب الكوفيون إلى جواز الحكاية بهذه الأفعال ونحوها إلحاقًا لها بالقول، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وقوله: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ ﴿١٣﴾﴾ [إبراهيم].

وقوله: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة].

وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥].

وما إلى ذلك.

وذهب البصريون إلى أنه لا يحكى إلا بالقول ولا يحكى بسواه، وأن الحكاية في نحو ما مر إنما هو بقول محذوف، وحذف القول كثير في كلام العرب وفي كلام الله تعالى، ويدل على ذلك التصريح بالقول مع هذه الأفعال وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥][٢]، وقوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن

---

(١) لسان العرب (قول) ١٤ / ٩٦، وانظر الأمالي الشجرية ١ / ٣١٣.

(٢) انظر المساعد ١ / ٣٧٧ ـ ٣٧٨، الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٩، المغني =

طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وقوله ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

والذي يترجح عندي رأي البصريين لأمور منها:

١ ـ أنه يصح التصريح بالقول مع هذه الأفعال فيقال: نادى فقال، ودعا فقال، وسأل فقال، مما يدل على أن القول مقدر.

٢ ـ أن فعل القول يتعدى إلى المحكي بنفسه، بخلاف هذه الأفعال، فإنها في الغالب تتعدى إليه بحرف جر. فـ(نادى) مثلاً يتعدى إلى المحكي بالباء، و(وصّى) يتعدى إلى الموصّى به بالباء، و(سأل) يتعدى إلى المسؤول عنه بعن. فتقول مثلاً (ناديته بأن اذهب) و(وصيته بطاعة الله) قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأحزاب: ٦٣] فإن وقعت بعد هذه الأفعال جمل أو مصدر مؤول كان ذلك على تقدير هذه الأحرف، بخلاف فعل القول الذي يتعدى إلى المحكي بنفسه، فتقول: قلت له اذهب، مما يدل على أن الكلام غير محكي بعد هذه الأفعال.

٣ ـ إن هذه الأفعال تختلف عن فعل القول بوجوه منها:

أ ـ أنه يصح أن تأتي بفعل القول بعد هذه الأفعال، ولا يصح أن تأتي بهذه الأفعال بعد القول، فتقول مثلا: نادى فقال، وسأل فقال، ودعا فقال، ولا تقول: قال فنادى، ولا قال فسأل، ولا قال فدعا، مما يدل على أن هذه الأفعال مختلفة عن فعل القول.

ب ـ قد يكتفى بهذه الأفعال فيقال: ناديت فلانًا، ووصيته، وكلمت فلانًا، ولا يكتفى بالقول حتى تذكر المقول أو يقدر، وذلك نحو قوله

= ٢/ ٤١٣، الهمع ١/ ١٥٦ ـ ١٥٧.

تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]، وقوله ﴿وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الزخرف] ولا يصح أن يقال: (وقلنا له من جانب الطور الأيمن) أو (سوف يقال لهم) وتكتفي بذلك.

ج ـ لا يصح أحيانًا إبدال فعل القول بهذه الأفعال، وذلك نحو قولنا: (نودي بالرحيل) و(دعا فلان بخير) ولا يقال: قيل بالرحيل، ولا قيل بخير.

إلى غير ذلك من الأمور التي ترجح عندي ما ذهب إليه البصريون من تقدير القول والله أعلم.

استعمالات ما فيه معنى القول:

للأفعال التي بمعنى القول ثلاثة استعمالات هي:

١ ـ أن تذكر ويذكر فعل القول معها، وذلك نحو قولنا: (نادى فقال) و(دعا فقال) و(سأل فقال) قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١]، وقال: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨]، وقال: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

٢ ـ أن تذكر ولا يذكر معها فعل القول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١ ـ ١٢]، وقوله: ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩]، وقوله: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [يونس]، وقوله: ﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، وقوله: ﴿سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨].

٣ ـ أن يتوصل إلى الجملة بعدها بأنْ أو أنَّ المفتوحة الهمزة، الساكنة

النون أو المثقلة النون ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا﴾ [الأعراف : ٤٣] ، وقوله : ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ﴾ [الأعراف : ٥٠] ، وقوله : ﴿فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران : ٣٩] ، وقوله : ﴿وَلَقَدۡ وَصَّيۡنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَإِيَّاكُمۡ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾ [النساء : ١٣١]، وقوله : ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰهُ قَوۡمُهُۥٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، وقوله : ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ﴾ [الأنفال : ١٢].

ولا تأتي أنْ هذه ولا أنّ المفتوحة الهمزة مع القول ، فلا يقال : أقول له أنْ اذهبْ ، ولا : أقول لك أنك ذاهب بفتح الهمزة. جاء في (معاني القرآن) للفراء أن «(أن) إذا خففت لم تكن في حكاية. ألا ترى أنك تقول : (أقول لو فعلتَ لفعلتُ) ولا تدخل (أن)» (١).

وقد اختلف في (أنْ) بين كونها مفسرة أو مخففة من الثقيلة أو مصدرية غير مخففة.

وأيًّا كانت (أنْ) فإن المعنى لا يختلف كثيرًا ؛ ذلك أن العبارة بعدها تفيد المضمون أو الفحوى ولا تفيد نص الحكاية ، وكذلك الأمر بعد (أنّ). فإذا قلت : (أمرته أن اذهب) كان المعنى : أمرته بالذهاب ، ولا يعني ذلك أنك أمرته بعبارة معينة ، فلا يتعين أنك قلت له : (اذهب) بل يكون ذلك بأي عبارة تفيد هذا المعنى كقولك : (انصرف) أو (لا تبق ههنا) أو (امض من هنا) أو (سافر) أو نحو ذلك.

أما الاختلاف في الدلالة بين هذه التعبيرات فهو على النحو الآتي :

١ ـ أن التعبير الأول ـ أي بذكر فعل القول مع الفعل الآخر ـ هو أقوى

(١) معاني القرآن ٣ / ١٩٢.

التعبيرات وآكدها ؛ ذلك لأنه صُرّح بالقول مع ما هو في معناه ، فكأنك قد كررت الفعل مرتين. ومعلوم أن الذكر يفيد التوكيد ، فقولك : (مررت بمحمد ومررت بخالد) آكد من قولك : (مررت بمحمد وبخالد) لذكر الفعل مرتين ، وهذا التعبير (أي الثاني) آكد من قولك : (مررت بمحمد وخالد) لتكرار حرف الجر في الجملة الثانية دون الثالثة.

وهذا التعبير يؤتى به في مقام التوكيد والعناية والاهتمام والتبسط في الكلام مع إفادته التصريح بالمقول وليس المضمون.

٢ ـ إن التعبير الثاني ـ أي ذكر ما هو بمعنى القول دون القول ـ أقل توكيدًا كما سبق أن بينا في النقطة السابقة. وهو يفيد التصريح بالمقول أيضًا ، إلا أن فعل القول محذوف ، أو أنه حكي الكلام بالفعل المذكور على رأي الكوفيين. وعلى كلا المذهبين أن هذا من التصريح بالمقول.

٣ ـ أما التعبير الثالث ـ وهو ما جيء معه بأنْ أو أنّ ـ فهو أقل توكيدًا وعناية واهتمامًا ؛ وذلك لأنه لم يذكر نص المقول ، وإنما ذكر فحواه أو مضمونه.

وإليك إيضاح ذلك من الاستعمال القرآني.

(نادى فقال) و(نادى) :

ورد في القرآن الكريم هذان التعبيران ، فقد يؤتى بفعل القول مع فعل النداء وقد لا يؤتى به ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص : ٦٢ و ٧٤] ، وقوله : ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ [فصلت : ٤٧].

فجاء بفعل القول في آيتي القصص دون فصلت ؛ وذلك لأن المقام في كل منهما يقتضي ذاك ، وإليك إيضاح ذلك :

قال في سورة القصص :

﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ مَا كَانُوٓا۟ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴿٦٣﴾ وَقِيلَ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَهْتَدُونَ ﴿٦٤﴾ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾ .

وقال فيها أيضًا :

﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾ وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ فَعَلِمُوٓا۟ أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ .

وقال في سورة فصلت :

﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴿٤٧﴾ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾ ﴾ .

إن سورة القصص تكرر فيها ذكر الشرك وإبطاله والنهي عنه ، وقد فصل في ذلك ، بخلاف ما في (فصلت) فقد قال في القصص :

﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ .

﴿ وَقِيلَ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ ﴾ [٦٤] .

﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ .

﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾

﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ .

فقد ورد فيها الكلام على الشرك خمس مرات ، إضافة إلى ما ورد فيها

من إبطال الشرك بالمضمون ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٨٨] ، وقوله : ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٧٠].

أما في سورة (فصلت) فلم يرد فيها ذكر الشرك إلا مرتين ، وهما قوله تعالى : ﴿وَٱسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾﴾ ، وقوله : ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴿٤٧﴾﴾ .

فاقتضى ذلك التبسط والتفصيل والتوكيد في سورة القصص دون فصلت ، فذكر فعل القول لما تبسط وأكد ، وحذفه لما أوجز .

فكان كل تعبير أليق بمكانه .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴿٢﴾ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم : ٢ ـ ٤].

وقوله : ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ﴾ [الأنبياء : ٨٩ ـ ٩٠].

فذكر فعل القول مع النداء في سورة مريم فقال : ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ . . . قَالَ﴾ .

واكتفى بفعل النداء في سورة الأنبياء ، والقصة واحدة ، وهي في أمر سيدنا زكريا عليه السلام . ويتضح السبب من السياق . وإليك سياق كل من التعبيرين :

قال تعالى في سورة مريم :

﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴿٢﴾ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾

يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴿٧﴾﴾ .

وقال في سورة الأنبياء :

﴿ وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ﴾ [الأنبياء : ٨٩ ـ ٩٠] .

وبالنظر في كل من السياقين يتضح ما يأتي :

١ ـ أنه تبسط وفصل في الكلام في سورة مريم ما لم يفصله في سورة الأنبياء .

٢ ـ أنه ذكر في سورة مريم ضعفه وشيخوخته فقال : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم : ٤] .

٣ ـ ذكر أن امرأته عاقر .

٤ ـ وأنه يخاف الموالي بعده .

فاقتضى ذلك التوكيد والإلحاح في الدعاء .

٥ ـ ثم إنه طلب أن يكون الولي رضيًّا .

أما في سورة الأنبياء فليس ثمة إلا قوله : ﴿ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [الأنبياء] ولم يذكر شيئًا عن حالته .

وكما تبسط زكريا في الدعاء والكلام في سورة مريم ، تبسط الرب في الكلام فقال : ﴿ يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ . . ﴾ .

ولما أوجز في سورة الأنبياء أوجز الرب في الكلام فقال : ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ﴾ فاقتضى كل مقام التعبير الذي ورد فيه .

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى :

﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [هود].

وقوله:

﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [هود].

فذكر في الآية الأولى فعل القول مع النداء دون الثانية، وذلك:

١ ـ أنه تبسط في الآية الأولى في الكلام وفصّل دون الثانية، فقد قال في الآية الأولى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [هود: ٤٥ ـ ٤٧].

وقال في سياق الآية الثانية: ﴿ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٤٢﴾ قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴾ [هود: ٤٢ ـ ٤٣].

فاقتضى ذلك التفصيل والتبسط بذكر القول في الآية الأولى دون الثانية.

٢ ـ أن الآية الأولى كانت بعد غرق ابنه حين أدركته عاطفة الآباء فسأل ربه عن موعده الذي وعده إياه أنه لا يهلك أهله.

أما الآية الثانية فالكلام فيها مع ابنه وقد كان لا يزال حيًّا.

فالموقف الأول أهم وآكد من الموقف الثاني. وهذا الموقف نظير ما

ذكرناه في آية مريم حين ذكر زكريا عليه السلام ضفعه وشيخوخته فذكر فيها فعل القول دون ما في آية الأنبياء كما أسلفنا.

٣ ـ أن الأمر في الآية الأولى أهم وآكد ؛ لأنه ذكر حكمًا شرعيًّا وهو أن الإيمان يقطع النسب مع الكفر ، وفي هذا تصحيح اعتقاد وتثبيت أمر شرعي دون الآية الثانية.

ثم انظر إلى أمر آخر ، وهو أنه في سورة مريم حذف فعل القول من الاستجابة لدعاء زكريا فقال: ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ. . .﴾ ولم ويقل (قلنا) أو نحو ذلك.

في حين ذكر فعل القول حين دعاه نوح فقال: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ . . .﴾ ذلك أن ما ذكر فيه القول آكد وأهم من حذفه ، فإنه في توضيح حكم شرعي وتثبيت أمر كان خافيًا على رسول من أولي العزم. أما في مسألة زكريا فإنها مسألة شخصية.

فاقتضى ذكر فعل القول في الموطن الأهم دون الآخر.

(نادى) و(نادى أن):

ذكرنا أنه قد يؤتى بالفعل (نادى) مقدرًا معه القول نحو (ناديت خالدًا اذهب) وقد يؤتى به مع (أن) المفسرة أو المخففة أو المصدرية أو (أنّ) الثقيلة نحو (ناديته أن اذهب) وذكرنا أن ما لم يذكر معه (أن) آكد وأهم مما يذكر معه (أن) لما سبق أن بينا من أن ما ذكر معه (أن) يفيد المضمون أو الفحوى ، أما ما لم يذكر معه (أن) فهو يفيد صريح المقول ؛ لأن فعل القول مقدر.

وإليك إيضاح ذلك من الاستعمال القرآني:

قال تعالى في سورة [طه]: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ

فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى﴾ [طه: ١١ ـ ١٢].

وقال في سورة القصص: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٠﴾ [القصص]. فقال في آية طه ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ...﴾ من دون (أن)، وقال في القصص ﴿نُودِيَ ... أَن يَٰمُوسَىٰٓ﴾ مع (أن)، والسياق في كل من الآيتين يوضح ذلك.

قال تعالى في سورة طه: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ١٢ وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ١٣ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ ١٥ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ ١٦ وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ١٧ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيۡهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ ١٨ قَالَ أَلۡقِهَا يَٰمُوسَىٰ ١٩ فَأَلۡقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ١١ ـ ٢٠].

وقال في القصص: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٠ وَأَنۡ أَلۡقِ عَصَاكَۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقۡبِلۡ وَلَا تَخَفۡۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡأٓمِنِينَ ٣١ ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِۖ فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦٓۚ﴾ [القصص ٣٠ ـ ٣٢].

ومن النظر في النصين يتضح ما يلي:

١ ـ أنه قال في (القصص): ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٠﴾ واكتفى بذلك.

في حين قال في (طه): ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ... وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ١٣

﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي . . . إلخ﴾ فتبسط في الكلام وفصّل وذكر أمورًا تخص التكليف الشرعي.

٢ ـ مهد في (طه) للرسالة والتبليغ بما يثير الاهتمام للدلالة على أهمية الأمر فقال: ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ . . .﴾ ولم يفعل مثل ذلك في القصص.

٣ ـ قال في (القصص): ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ في حين كرر ذلك في (طه) فقال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾، وقال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ فذكر الربوبية والألوهية.

٤ ـ قال في (القصص): ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾، وقال في (طه): ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ بزيادة نون الوقاية مع (إن) للزيادة في التوكيد.

٥ ـ طلب منه في (طه) أن يخلع نعليه نظرًا إلى قدسية المكان وقدسية ما هنالك، وإشارة إلى دنوه من الحضرة القدسية، ولم يذكر مثل ذلك في (القصص).

٦ ـ بين له في (طه) أصول العقيدة من التوحيد والإيمان باليوم الآخر وكلفه بالعبادات والذكر والصلاة ﴿فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴿١٤﴾﴾، ولم يذكر مثل ذلك في (القصص).

٧ ـ أخبره في (طه) أنه اختاره فقال له: ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾﴾ [طه] ولم يذكر مثل ذلك في (القصص).

٨ ـ قال في (طه) في عصاه: ﴿قَالَ أَلۡقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلۡقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾.

وقال في (القصص): ﴿وَأَنۡ أَلۡقِ عَصَاكَۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ﴾.

فصرح بالقول من الرب في (طه) ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَـٰمُوسَىٰ﴾.

في حين جاء بأن المفسرة في (القصص) ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ والقول من الله مباشرة أكرم وأهم من ذكر المضمون، فقد قال في (طه): ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾، في حين قال في (القصص): ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾.

فذكر في (طه) أنها أصبحت حية من دون تشبيه ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ﴾، في حين شبهها بالحية في (القصص) فقال: ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ فالحالة الأولى أقوى.

وذكر في (طه) أنه (تسعى)، في حين قال في (القصص) إنها (تهتز)، (السعي) أدل على الحركة والحياة من مجرد الاهتزاز.

٩ ـ ذكر في (القصص) أن موسى ولى مدبرًا ولم يعقّب حتى ناداه الله بأن يقبل وأمّنه، ولم يذكر مثل ذلك في (طه).

كل ذلك مما يدل على أن المقام في (طه) مقام تكريم وتقريب لموسى أكثر مما في (القصص)، فلم يأت بـ(أن) في (طه) وجاء بها في (القصص).

وإليك مثالاً آخر وهو قوله تعالى في سورة النازعات: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَرَىٰهُ ٱلْـَٔايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [النازعات].

وقال في سورة آل عمران: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فلم يذكر (أن) مع النداء في (النازعات) فقال ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ . . . ٱذْهَبْ﴾ وذكرها في سورة آل عمران ﴿يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟﴾.

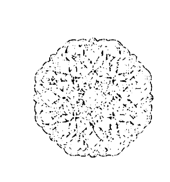
ذلك أن المقام في آل عمران أنهم سمعوا مناديًا ينادي للإيمان بربهم فآمنوا وانتهى الأمر ، في حين أن المقام في النازعات مقام تكليف لموسى بدعوة الطاغية الكبير فرعون وتبليغه بالرسالة مع إخباره أنه بالواد المقدس على نحو ما مر في طه .

فالفرق كبير بين المقامين ، فحذف (أن) مما هو أهم من المقامين ، وذكرها فيما هو أقل أهمية وتوكيدًا ، فدل ذلك على ما قررناه والله أعلم .

ونكتفي بهذا القدر من أقسام الجملة ، فقد ذكرنا في موطن سابق الجمل المتصرفة وغير المتصرفة ، والجمل المستقلة وغير المستقلة ، وغيرها ، فلا نعيد القول فيها .

❊ ❊ ❊

مراجع الكتاب



* الإتقان في علوم القرآن ـ لجلال الدين السيوطي ط ٣ / ١٣٢٧ هـ ـ ١٩٥١ م ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

* أدب الكاتب ـ لابن قتيبة ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط ٤ / ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م.

* الأشباه والنظائر في النحو ـ لجلال الدين السيوطي ط ٢ / حيدر آباد ـ الدكن ـ سنة ١٣٥٩ م.

* الأصوات اللغوية ـ إبراهيم أنيس ـ مكتبة الأنجلو المصرية.

* إعراب الجمل وأشباه الجمل ـ الدكتور فخر الدين قباوة ـ نشر دار الأصمعي بحلب ـ ط ١ / ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

* الأمالي الشجرية ـ لأبي السعادات هبة الله بن الشجري ط ١ ـ مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الدكن ١٣٤٩ هـ.

* أنوار التنزيل ـ القاضي البيضاوي ـ المطبعة العثمانية ١٣٠٥ هـ.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ط ٣/ ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م ـ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر.

* الإيضاح في علوم البلاغة ـ للخطيب القزويني ـ تحقيق لجنة من أساتذة الأزهر ـ مطبعة السنة المحمدية.

* البحر المحيط ـ لأبي حيان ـ ط ١ سنة ١٣٢٨ هـ ـ مطبعة السعادة بمصر.

* البرهان في علوم القرآن ـ لبدر الدين الزركشي ـ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ـ ط ١ / ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م. دار إحياء الكتب العربية.

* تاج العروس شرح القاموس ـ لمحمد مرتضى الزبيدي ـ منشورات مكتبه الحياة ـ بيروت، تصوير الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ.

* تحقيقات نحوية ـ الدكور فاضل صالح السامرائي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ عمان ٢٠٠١ م.

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ لابن مالك ـ تحقيق محمد كامل بركات ـ ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م ـ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

* التطور النحوي للغة العربية ـ للاستاذ برجشتراسر ـ أخرجه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ـ مطبعة المجد ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

* التعبير القرآني ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار ابن كثير ـ سوريا ـ الطبعة الأولى.

* التعريفات ـ السيد الشريف علي بن محمد بن محمد الجرجاني ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر / ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م.

* تفسير فتح القدير ـ لمحمد بن علي الشوكاني ط ١ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٤٩ هـ.

* الجنى الداني في حروف المعاني ـ تأليف حسن بن قاسم المرادي ـ تحقيق طه محسن ـ مطابع جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م.

* حاشية الأمير على المغني ـ مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٧٢ هـ.

* حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

* حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ـ مكتبة ومطبعة المشهد الحسني بمصر.

* حاشية الشمني على المغني ـ المطبعة البهية بمصر.

* حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ دار إحياء الكتب العربية.

* حاشية على شرح التصريح ـ للشيخ يس العليمي الحمصي ـ طبعت مع شرح التصريح.

* الخصائص ـ لابن جِنّي ـ تحقيق محمد علي النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية.

*دلائل الإعجاز ـ عبد القاهر الجرجاني ـ ط ٣ أصدرتها دار المنار بمصر سنة ١٣٦٦ هـ.

* روح المعاني في تفسير القرآن الكريم ـ لشهاب الدين السيد محمود الآلوسي ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ دار إحياء الكتاب العربي.

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية.

* شرح التصريح على التوضيح ـ لخالد بن عبد الله الأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية.

* شرح الدماميني على المغني ـ المطبعة البهية بمصر.

* شرح الرضي على الكافية ـ رضي الدين الاستراباذي ـ مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ـ سنة ١٣١٠ هـ.

* شرح السيرافي على كتاب سيبويه ـ مطبوع بهامش الكتاب.

* شرح شذور الذهب ـ لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد ـ ط ١١ سنة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

* شرح ابن عقيل ـ دار إحياء الكتب العربية.

* شرح قطر الندى وبل الصدى ـ لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط ٩ سنة ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م.

* شرح المفصل للزمخشري ـ موفق الدين ابن يعيش ـ طبع ونشر إدارة الطباعة المنيرية.

* الصاحبي في فقه اللغة ـ لأحمد بن فارس ـ مطبعة المؤيد ـ القاهرة ١٣٢٨ هـ ـ ١٩١٠ م.

* فقه اللغة وسر العربية ـ لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م.

* كتاب الأصول ـ لابن السراج ـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ـ مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف.

* كتاب سيبويه ـ مصور على طبعة بولاق ـ نشر مكتبة المثنى ببغداد.

* الكشاف عن حقائق التنزيل لجار الله الزمخشري ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ سنة ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م.

* الكليات ـ لأبي البقاء الحسني الكفوي ـ طبعة بولاق ـ الطبعة الثانية.

* لسان العرب ـ لابن منظور ـ مصور على طبعة بولاق.

* لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ـ الدكتور فاضل السامراني.

* المزهر في علوم اللغة ـ لجلال الدين السيوطي ـ تحقيق محمد أحمد جاد المولى وجماعة ـ دار إحياء الكتب العربية ـ ط ٤ سنة ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.

* المساعد على تسهيل الفوائد ـ لابن عقيل ـ تحقيق محمد كامل بركات ـ طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

* المصباح المنير للفيومي ـ المكتبة العلمية ـ بيروت.

* المطول ـ لمحمد بن عبد الرحمن القزويني المعروف بالخطيب الدمشقي ـ مطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠ هـ.

* معاني الأبنية في العربية ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار ابن كثير ـ الطبعة الأولى.

* معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ـ مطبعة دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

* معاني النحو ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ ٢٠٠٠م ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ عمان.

* معجم القراءات القرآنية ـ الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مختار عمر ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ـ ذات السلاسل ـ الكويت.

* معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ـ الدكتور أحمد مطلوب ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

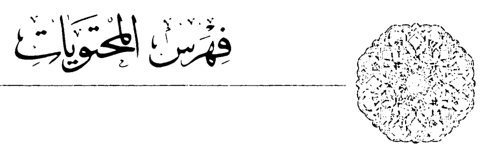
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

* المقتضب ـ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٦هـ.

* النشر في القراءات العشر ـ لابن الجزري ـ مطبعة مصطفى محمد بمصر.

* همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ لجلال الدين السيوطي ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ ـ مطبعة السعادة بمصر.

* * *



فهرس المحتويات

الفصل الأول

تأليف الجملة

الفصل الثاني
أقسام الجملة

* * *